



التقرير السنوي 2022



المصرف
AL MASRAF
المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية Arab Bank for Investment & Foreign Trade

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وحاكم إمارة أبوظبي



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، ورئيس مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة،
وحاكم دبي



القسم 1: نبذة عن المصرف

01	عن المصرف
03	لمحة موجزة
04	أبرز النتائج المالية
05	مجلس الإدارة
07	الفريق الإداري

القسم 2: الملخص التنفيذي

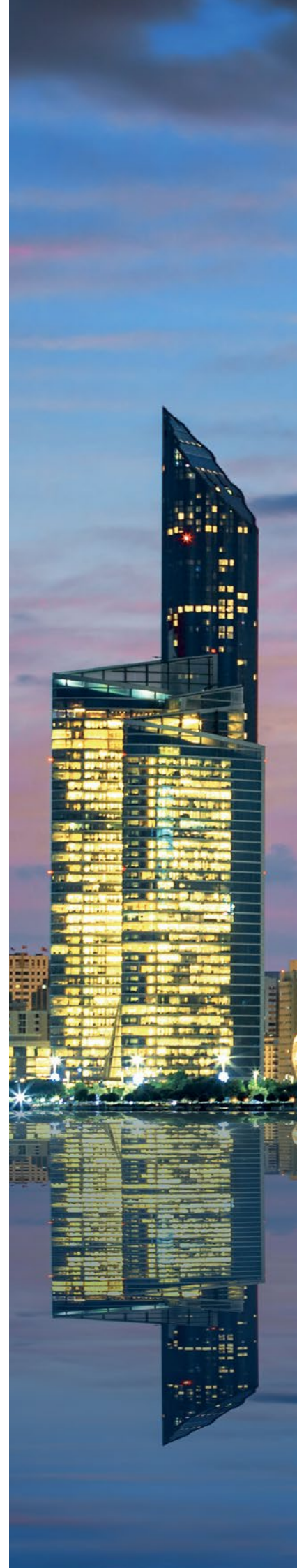
11	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	كلمة الرئيس التنفيذي
15	الاستراتيجية

القسم 3: الحوكمة المؤسسية

19	مقدمة
19	إطار حوكمة المصرف
20	الشفافية والإفصاح
20	مجلس إدارة المصرف
23	دور مجلس الإدارة
23	التزامات وواجبات مجلس الإدارة
23	تشكيل مجلس الإدارة وترشيح أعضائه
24	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
24	أنشطة مجلس الإدارة (اجتماعات) في عام 2022
24	لجان مجلس الإدارة
25	معاملات الأطراف ذات الصلة خلال عام 2022
26	الهيكل التنظيمي للمصرف
27	تعويضات فريق الإدارة العليا
27	لجان الإدارة
28	الرقابة الداخلية
29	مساهماتنا المجتمعية
31	التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (الخدمات المصرفية الإسلامية)

القسم 4: تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية

35	تقرير مجلس الإدارة
36	تقرير مدقق الحسابات المستقل
39	بيان المركز المالي
40	بيان الأرباح أو الخسائر
41	بيان الدخل الشامل الآخر
42	بيان التغييرات في حقوق الملكية
43	بيان التدفقات النقدية
44	إيضاحات حول البيانات المالية





القسم 1

نبذه عن المصرف



01	عن المصرف
03	لمحة موجزة
04	أبرز النتائج المالية
05	مجلس الإدارة
07	الفريق الإداري

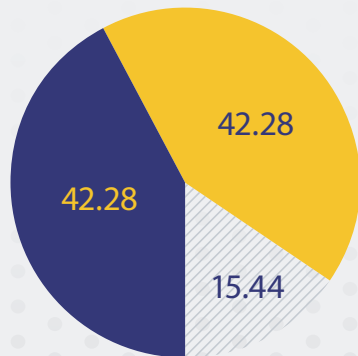
عن المصرف

تأسس المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف) في نوفمبر عام 1975، وبعد عام واحد فقط، بدأ المصرف بمزاولة أعماله المصرفية وأنشطته المالية بموجب المرسوم الاتحادي رقم 50 لسنة 1976 الذي أصدره ووقعه المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان،

كان الهدف من إنشاء المصرف تعزيز أطر التعاون بين الدول العربية ودعم المشاريع الاقتصادية المشتركة فيما بينها، وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع المصرف رؤية طموحة بأن يصبح الشريك المالي المفضل والأكثر ابتكاراً في تقديم الخدمات المصرفية المتكاملة في المنطقة، ويسعى المصرف إلى تحقيق رؤيته من خلال تقديم خدمات مصرفية عالمية وحلول تمويل تجارية لا مثيل لها في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

يُقدّم المصرف مجموعة متكاملة من الخدمات المالية عبر قطاعاته التي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الإسلامية، وخدمات الخزينة والاستثمار. ويهدف المصرف من خلال ما يُقدمه من خدمات إلى تمكين عملائه من تنظيم شؤونهم المالية وإدارتها بكفاءة، كما تُشكّل قيم المصرف دافعاً قوياً يحفز على الاستمرار في تطوير عروض منتجاته وخدماته المبتكرة لمواكبة متطلبات عملائه المالية المتغيرة والمتنوعة.

هيكلية المساهمين (نسبة مئوية)



- جهاز الإمارات للاستثمار
- المصرف الليبي الخارجي
- ▨ بنك الجزائر الخارجي



الرؤية

أن نصبح الشريك المالي المفضل والأكثر ابتكاراً في تقديم الخدمات المصرفية المتكاملة في المنطقة.

الهدف

- أن نصبح الوجهة المصرفية الأولى للعملاء الباحثين عن أفضل المنتجات والخدمات.
- أن نكون صاحب عمل جاذب للموظفين الأكفاء من خلال تطوير قدراتهم والحفاظ عليهم.
- أن نفيد مستثمرينا بعائد مستدام على الاستثمار ونواصل تحقيق نجاحاتنا.
- أن نساهم في التنمية المجتمعية من خلال المشاركة الفاعلة في مبادرات التنمية الاقتصادية الإقليمية.

القيم

- التركيز على العملاء
- الالتزام التنظيمي
- تغيير التوجه
- التركيز على الجودة
- روح الفريق

لمحة موجزة



تأسيس روابط
تجارية قوية بين كل
من دولة الإمارات
وليبيا والجزائر



تأسس المصرف
في عام 1975



إطلاق الخدمات
المصرفية الإسلامية
عام 2015



التركيز على الخدمات
المصرفية للشركات
بنسبة 90%



التحول نحو الرقمنة
عبر جميع أقسام
المصرف



5 فروع وأكثر من
40 جهاز صراف آلي

ركائزنا الاستراتيجية الجديدة:

النمو



التنوع



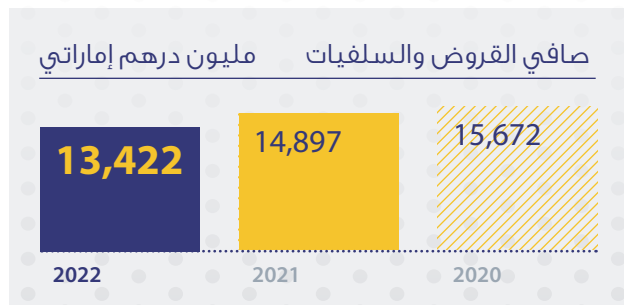
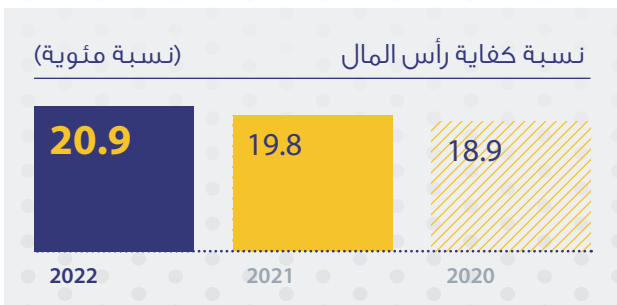
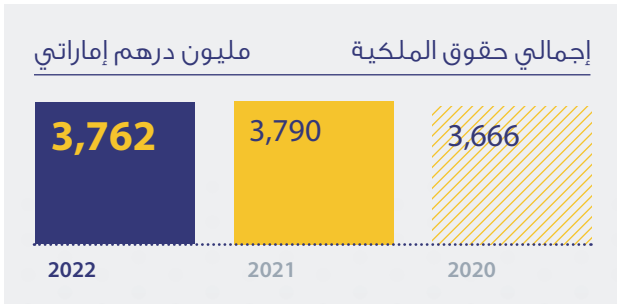
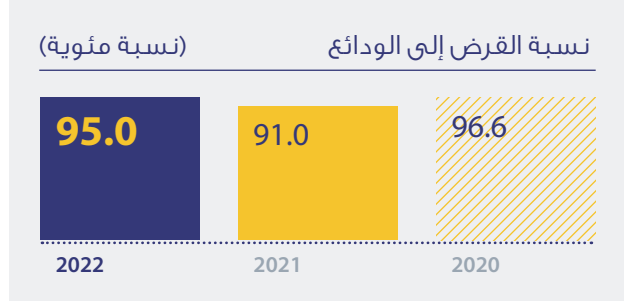
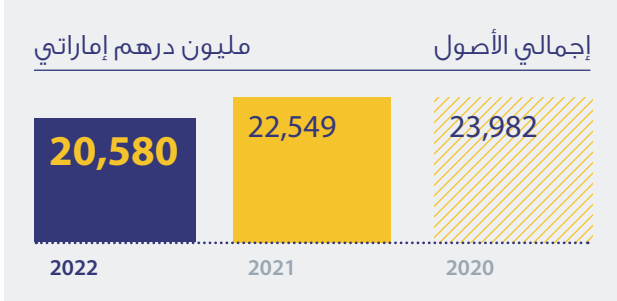
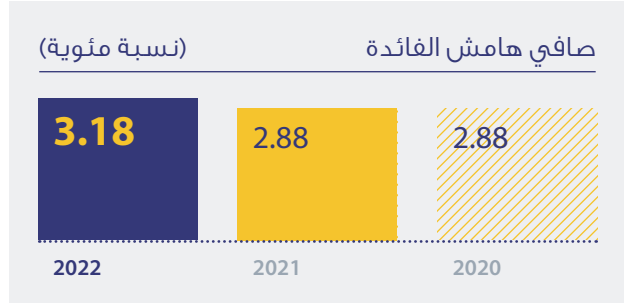
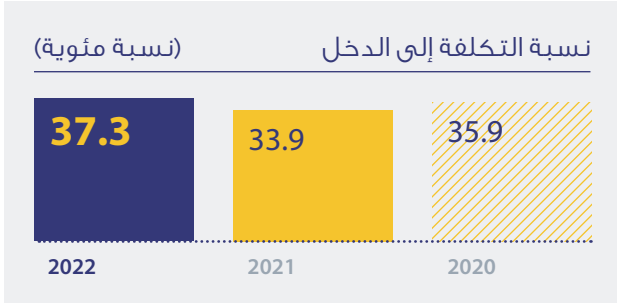
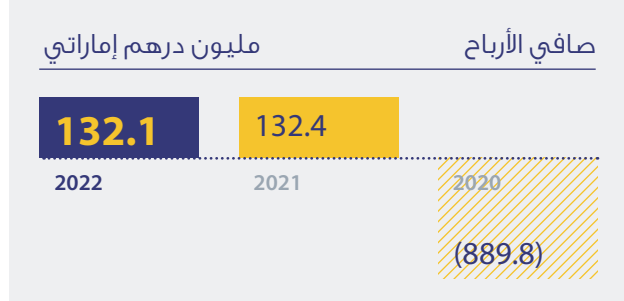
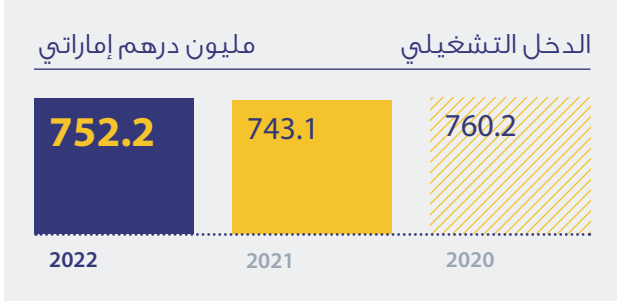
الاستقرار



- فيتش: (A) للالتزامات طويلة الأجل/(F1) للالتزامات قصيرة الأجل - مع نظرة مستقبلية مستقرة (مايو 2022)
- كابيتال إنتلجنس: (A) للالتزامات طويلة الأجل / (A1) للالتزامات قصيرة الأجل - مع نظرة مستقبلية مستقرة (سبتمبر 2022)

التصنيفات الائتمانية:

أبرز النتائج المالية



مجلس الإدارة



السيد / محمد سيف
السويدي

نائب الرئيس



السيد / فرحات عمر
بن قداره

رئيس مجلس الإدارة



السيد / عمرو يخلف
عمر الحاج

عضو مجلس ادارة



السيد / مصطفى
مخلف

عضو مجلس ادارة



السيد / لزه
لطرش

عضو مجلس ادارة



السيد / احمد الصديق على
الشركسي

عضو مجلس ادارة



السيد / خلف سلطان راشد
الظاهري

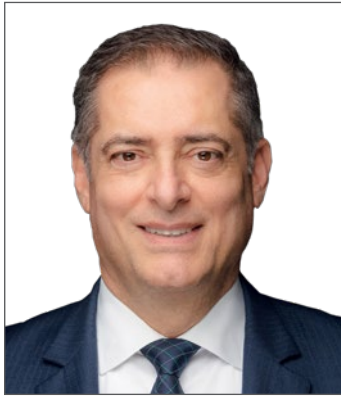
عضو مجلس ادارة



السيدة / رجاء محمد غانم
المزروعي

عضو مجلس ادارة

فريق الإدارة



السيد / شارلز دوغلاس

نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الاعمال



السيد / غراهام فيتزجيرالد

الرئيس التنفيذي



السيد / سانجيف دوريجا

الرئيس التنفيذي للشؤون المالية



السيد / نيتين بهارجافا

الرئيس التنفيذي للعمليات



السيد / معاذ احمد مصطفى

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي



السيد / مسعود صفر الماجدي

الرئيس التنفيذي للامتثال



روهيت كومار

الرئيس التنفيذي للمخاطر



السيد / رازي حياصات

المستشار القانوني العام و أمين سر
مجلس الإدارة



السيد / عمار حسين العزبي

الرئيس التنفيذي للموارد البشرية



السيدة / صفية المرزوقي

الرئيس التنفيذي للائتمان



القسم 2

الملخص التنفيذي



11	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	كلمة الرئيس التنفيذي
15	الاستراتيجية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسرني أن أقدم لكم بالنيابة عن مجلس إدارة المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية "المصرف" التقرير السنوي للمصرف للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2022.

عن الشركة

كما قام المصرف بإدارة ميزانيته العمومية بفعالية ملحوظة حرصاً منه على الحفاظ على سيولة كافية، وظل وضع كفاية رأس المال على قوته مع تقدم نسب كفاية رأس المال عمومياً وكفاية الشق الأول من رأس المال بشكل كبير مستوفياً بشكل كافٍ للمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها.

وقد منحت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني المصرف تصنيفاً طويل الأجل كجهة مصدرة (IDR) من المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف قصير الأجل كجهة مصدرة (IDR) من المرتبة "FI"، وهو ما يوضح جلياً استمرار مرونة المصرف وتحسن مركزه المالي.

بيئة الاقتصاد الكلي

اتسم النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة بقوته خلال العام الماضي، محفوفاً بالأداء القوي في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. وجاء نمو القطاع غير النفطي بدعم من الانتعاش القوي في السياحة والإنشاءات والنشاط الاقتصادي الملحوظ المصاحب لمعرض إكسبو 2020 دبي، وكان ذلك نتيجة لتخفيف القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد توقع المصرف المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة بنسبة 7.6% في العام 2022، ما يمثل تحسناً كبيراً مقارنة مع 3.8% في العام 2021.

وجاء النمو المحقق في مجال التجارة الخارجية لدولة الإمارات مماثلاً للنمو القوي للاقتصاد المحلي في العام 2022، حيث تجاوزت التجارة الخارجية غير النفطية عتبة 1 تريليون درهم لأول مرة في تاريخها. ومن أبرز العوامل التي ساعدت في ذلك اتفاقيات الشراكة الجديدة التي استهدفت تعزيز مساهمة التجارة الدولية والمبادرات المختلفة التي اتخذتها الدولة لتطوير صادراتها وتنويعها.

بعد النجاح المحرز لعام 2021، استمر المصرف في تحقيق نتائج مالية إيجابية خلال العام 2022. حيث انصب تركيزنا على تحقيق الاستقرار كأولوية رئيسية للمصرف بهدف تكريس الهياكل المؤسسية والإجراءات والسياسات وأطر العمل المناسبة في وقت واصلنا فيه جهودنا للحد من المخاطر وإدارة جودة أصولنا بحكمة مع مواصلة الاستثمار في تعزيز بنيتنا التحتية الرقمية والتشغيلية ومنظومة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. كما سررنا بانضمام رئيس تنفيذي جديد وأعضاء جدد إلى فرقنا الإدارية، ووضعنا استراتيجية متوسطة المدى، وقمنا بمراجعة جودة أصولنا وأطلقنا تقنيات جديدة. كما عملنا على تعزيز قنواتنا التجارية التقليدية في شمال أفريقيا مستفيدين من العلاقات القوية التي يتمتع بها المصرف مع نظرائنا في تلك الأسواق. وعلى الرغم من التحديات العالمية الاقتصادية والجيوسياسية، فقد شهدت دولة الإمارات العربية نمواً إيجابياً في العام 2022، والمستمر خلال العام 2023 مما يدعم طموح المصرف لمواصلة نموه ونجاحاته في العام 2023 وما بعده.

الأداء المالي

وفي عام 2022 ظل صافي أرباح المصرف مستقرًا حيث بلغ 132.1 مليون درهم مقارنة بـ 132.4 مليون درهم في عام 2021. كما شهدت القروض والسلفيات انخفاضاً في العام 2022 تحت ظل نهج المصرف للحد من المخاطر والقيام بشكل انتقائي ومدروس بكسب عملاء جدد وبناء علاقات جديدة. وعلى خلفية هذا الانخفاض، بلغ إجمالي الأصول 20,580 مليون درهم في نهاية العام 2022، بتراجع نسبته 9% مقارنة بنهاية العام 2021. وفي ضوء الحاجة إلى الإدارة الفعالة لمحفظة القروض المتعثرة، يستمر العمل بجد كبير لتحقيق أفضل نتائج ممكنة من عمليات الاسترداد والتحصيل وهو ما نشهد فيه تقدماً كبيراً. وتماشياً مع النهج المتحفظ الذي تبناه المصرف حيال جودة الائتمان والمخصصات، فقد تعززت تغطية خسائر القروض بشكل كبير خلال العام.



شكر وتقدير

يشرفني وبالنيابة عن مجلس الإدارة وعن جميع العاملين في المصرف أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا لقيادتنا الرشيدة وامتناننا العميق إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، وإلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لتوجيهاتهم السديدة ودعمهم المستمر والشكر موصول لمساهمينا الأوفياء علي ولائهم وعمالئنا الكرام علي ثقتهم الغالية، وإلى جميع الموظفين علي التزامهم وتفانيهم وعملهم الدؤوب.

فرحات عمر بن قداره رئيس مجلس الإدارة

وعلى وجه العموم، فقد شهدنا ضغوطاً تضخمية وسط ارتفاع أسعار النفط والسلع والذي تفاقم من جراء الصراعات الجيوسياسية، مع تشديد في السياسات النقدية. هذا وقد واصل القطاع المصرفي في الدولة أداءه الجيد، مسجلاً نموًا صحيًا في صافي هوامش الفائدة مع تحسن جودة الأصول بينما استمرت مستويات السيولة ورأس المال في الحفاظ على قوتها.

وتظل النظرة المستقبلية الاقتصادية لدولة الإمارات إيجابية، مدعومة بمستويات مشجعة للنشاط الاقتصادي المحلي. كما يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا في القطاع غير النفطي بحوالي 4% في العام 2023، وأن يتسارع على المدى المتوسط مع الإصلاحات الاقتصادية المستمرة.

تطلعات المصرف للعام 2023

تحت قيادة الفريق التنفيذي الجديد ذو الخبرة القوية والإدارية الواسعة، يقف المصرف اليوم على أسس صلبة للمضي قدماً في مرحلة نمو جديدة في العام 2023. نجحنا خلال العام الماضي في وضع اللبنة الأساسية لمواصلة العمل على تحقيق أهداف استراتيجيتنا متوسطة المدى وتركزت معظم الجهود في تحقيق الامتثال، وتحسين جودة الأصول واعتماد التقنيات المناسبة بما يعزز جاهزية المصرف لمرحلتها التنوع والنمو في خطتنا الاستراتيجية. وبات المصرف الآن في وضع جيد للاستفادة من الانتعاش الاقتصادي المستمر في دولة الإمارات، وها نحن نمضي قدماً نحو مواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات في العام 2022 وتسريع عجلة التحول والتطوير لتحقيق أهدافنا المنشودة.

كلمة الرئيس التنفيذي

مقدمة

شهد المصرف في العام 2022 تحسناً في أدائه المالي والتشغيلي حيث قمنا بتحديث إستراتيجيتنا متوسطة المدى والتي تغطي الفترة حتى العام 2025.

بالمبادئ التوجيهية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، احتسب المصرف تكلفة إضافية لصافي مخصص الانخفاض في القيمة، والتي كانت متوقعة مسبقاً وضمن نطاق موازنته للعام، بمقدار 339.5 مليون درهم.

شهد صافي القروض والسلفيات انخفاضاً في العام 2022 إلى 13.4 مليار درهم، حيث ظل المصرف انتقائياً في نهجه الائتماني تجاه العملاء الجدد وطلبات القروض الجديدة بينما كان يقوم بشكل استباقي بإدارة محفظة قروضه المتعثرة، وتماشياً مع تركيزه على تحسين جودة أصوله، تحسنت ودائع العملاء كجزء من جهود المصرف لإدارة ميزانيته العمومية بفعالية. وقد بلغ إجمالي أصول المصرف كما في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 20.6 مليار درهم، بانخفاض نسبته 8.7% مقارنة بنهاية العام السابق.

وظلت السيولة عند مستويات جيدة، وبنهاية 31 ديسمبر 2022، بلغت نسبة القروض إلى الودائع 95% أما مقاييس الربحية الرئيسية، وهي العائد على متوسط حقوق الملكية والعائد على متوسط الأصول، فقد جاءت متسقة في العام 2022 مع النسب المماثلة في العام 2021، وكانت نسب كفاية رأس المال قوية، حيث جاءت نسبة كفاية رأس المال عموماً ونسبة كفاية الشق الأول من رأس المال عند معدل 20.9% و19.7% على التوالي، متجاوزة كثيراً الحدود التنظيمية الدنيا للمصرف المركزي.

أداء وحدات الأعمال وأبرز المؤشرات التشغيلية

انخفضت القروض والسلفيات في العام 2022 وذلك تماشياً مع الجهد الكبير الذي بذله المصرف للحد من مخاطر محفظة القروض وتعزيز استقرارها. وقد كان من بين التدابير الأساسية التي تم اتخاذها مراجعة معايير تغطية الائتمان بهدف التأكد من جودة الأصول، وتسجيل العملاء الجدد وبدء التعامل معهم، وتنويع المحفظة، وتعزيز جهود عمليات الاسترداد من العملاء المتخلفين عن السداد، وذلك من بين مبادرات أخرى عديدة بهدف توسيع عروض المنتجات وتعزيز تجربة العملاء. كما استفاد المصرف من شراكاته مع الأطراف المقابلة في القنوات التجارية التقليدية بهدف تعزيز دخله من غير الفوائد، وقام المصرف بتنفيذ منظومة جديدة لإدارة المدفوعات والنقد بهدف زيادة

حقوق المصرف تقدماً ملموساً في تنفيذ الاستراتيجية المحدثة والتي تستند لثلاثة محاور رئيسية هي الاستقرار والتنوع والنمو، وخاصة في المحور الأول، وهو الاستقرار، حيث تضمن ذلك تعزيز فريق القيادة التنفيذية من خلال تعيينات مهمة، وتحسين برنامج الامتثال لدى المصرف، والاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى وضع إطار عمل لاستقطاب أفضل المواهب وتدريب الموظفين.

وبالرغم من تحديات البيئة الاقتصادية التي خيم عليها الغموض، كان من دواعي سرورنا نجاح المصرف في تحقيق أرباح قدرها 132 مليون درهم للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2022 والتي جاءت مماثلة لنتائج العام السابق. ومن أهم العوامل التي دعمت هذه النتائج تحسن مقاييس جودة الائتمان، بما في ذلك زيادة تغطية خسائر القروض، وتحقيق مستويات جيدة من السيولة والحيطة والكفاءة في إدارة رأس المال، وهو ما ينعكس جلياً في معدلات كفاية رأس المال على وجه العموم وخصوصاً الشق الأول.

سيواصل المصرف في العام 2023 وما بعده البناء على النجاحات التي حققها في العام 2022 ويركز على المحورين الإستراتيجيين الآخرين: التنوع والنمو.

الأداء المالي

سجل المصرف دخلاً تشغيلياً قدره 752.2 مليون درهم في العام 2022، وهو ما يزيد قليلاً بالمقارنة بالدخل التشغيلي للعام 2021، وتحققت هذه الزيادة بفضل ارتفاع صافي هامش الفائدة بمقدار 30 نقطة أساس من 2.88% في العام 2021 إلى 3.18% في العام 2022، وزيادة في الدخل من غير الفوائد بأكثر من 6% في العام 2022، وارتفعت النفقات التشغيلية خلال العام إلى 280.6 مليون درهم، وذلك على خلفية الاستثمارات التحولية المستمرة في تطوير قدرات المصرف من حيث التكنولوجيا والبنية التحتية والموظفين. وفي العام 2022، بلغ صافي الربح قبل احتساب صافي مخصص الانخفاض في القيمة 471.6 مليون درهم، وهو بذلك منخفض اسمياً مقارنة بالعام السابق. وواصل المصرف تبنيه لنهج متحفظ في إدارة مخاطره الائتمانية، ونتيجة لتطبيقه "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9: الأدوات المالية" وعملاً



كما سنستمر في دعم مبادرات الأعمال المتعددة من خلال تعزيز قدراتنا الرقمية وأتمتة الإجراءات والاستثمار المستمر في التكنولوجيا والبنية التحتية.

لا شك بأن استمرار نجاحنا في جذب بعض أفضل المواهب إلى فريق عمل المصرف يشكل ركناً أساسياً لتحقيق التنوع والنمو ضمن استراتيجيتنا، ونظل على التزامنا بتنويع قوتنا العاملة ومواصلة زيادة مستويات التوطين عبر مختلف إدارات المصرف.

شكر وتقدير

هذا هو التقرير السنوي الأول لي بصفتي الرئيس التنفيذي للمصرف، وأود أن أعرب عن جزيل شكري وتقديري للترحاب الكبير والدعم القوي الذي حظيت به من مجلس الإدارة، ومن فريق الإدارة التنفيذية من زملائي الكرام، ومن جميع موظفي المصرف ومن قاعدة عملائنا المتنامية.

تشهد أعمالنا تحولاً كبيراً وقد انبهرت كثيراً بمدى شغف موظفينا وحماسهم في مواجهة التحديات المصاحبة، إنني على ثقة بقدرتنا على ترجمة الاستثمارات التي نقوم بها خلال هذه الفترة إلى مزيد من النجاح المستدام للمصرف في السنوات المقبلة.

وتستمر رحلتنا.

غراهام فيتزجيرالد
الرئيس التنفيذي

عروضه من المنتجات الرقمية. ويهدف توفير الراحة لعملائه من الأفراد، أطلق المصرف بنهاية العام منصة رقمية لتسجيل العملاء الجدد مدعومة بحملة ترويجية رقمية لاقت استحساناً كبيراً.

ونفذ المصرف خلال العام استثمارات تحويلية كبيرة في سبيل ترقية منصاته وبنية التحتية التكنولوجية، حيث شمل ذلك تنفيذ برنامج وسيط لتيسير التسجيل الرقمي للعملاء الجدد بالإضافة إلى طرح منتجات وخدمات جديدة لعملائنا. وشكل تعزيز قدرات الامتثال للمصرف أحد أهم الإنجازات المتحققة، وكان ذلك يهدف ضمان إدارة المخاطر ذات الصلة بشكل فَعّال.

واستثمر المصرف في تعزيز قدرات فريق عمله انطلاقاً من قناعتنا بأهمية استقطاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها لدعم تحقيق طموحاتنا للنمو. ولدينا اليوم فريق إداري يتكون من كفاءات متميزة في جميع قطاعات ووحدات أعمالنا، حيث نشارك نفس الرؤية لمستقبل المصرف من حيث أهدافنا المنشودة وكيفية تحقيقها. هذا وقد تم إطلاق العديد من المبادرات والبرامج لإشراك الموظفين على مستوى المصرف بهدف زيادة التواصل والعمل معاً لتحقيق هدفنا المشترك وتعزيز العمل الجماعي والتعاون والتكامل بين مختلف الوظائف.

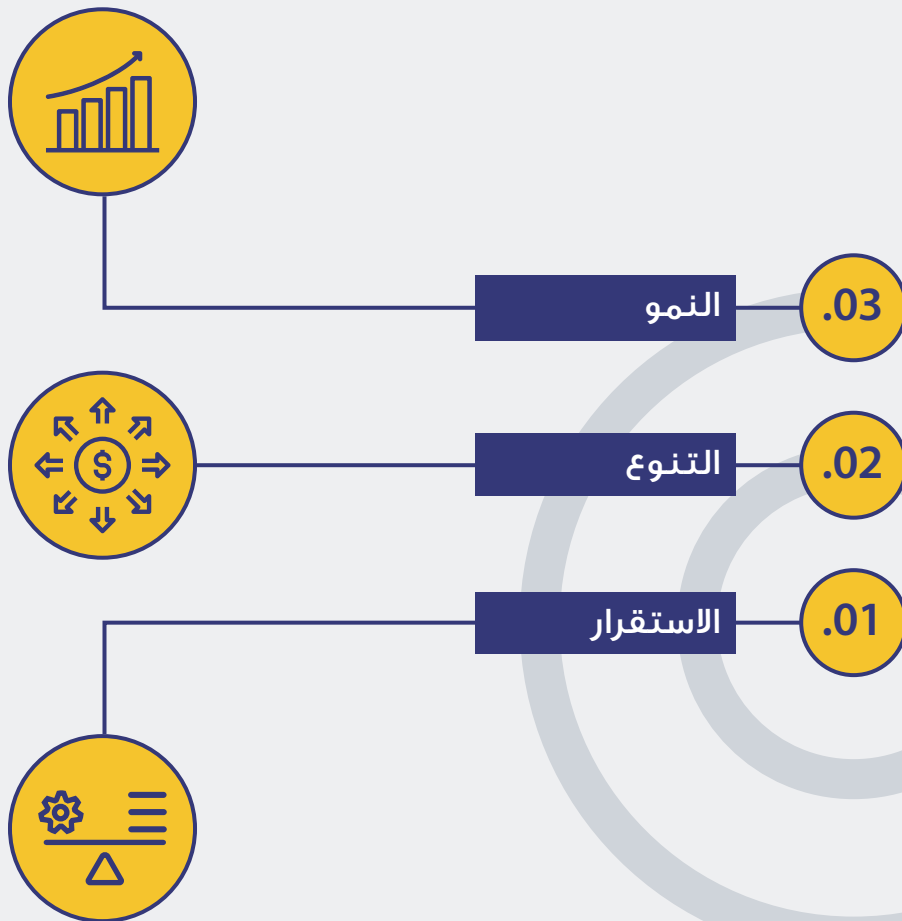
تطلعات المصرف للعام 2023

نتطلع خلال العام 2023 إلى الاستفادة من النجاح الذي شهدناه في استقطاب العملاء ضمن قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد وتكرار ذلك في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. يمكن الآن تسجيل العملاء الأفراد وبدء التعامل معهم بسرعة وكفاءة، ونسعى في أن ننقل تلك التجربة إلى عملائنا من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسنواصل بشكل انتقائي زيادة محفظة قروضنا للشركات الكبرى وتعزيز نشاطنا التمويلي ضمن فئة التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع الحرص على التزامنا بمعايير الائتمان القوية وتوفير بيئة فعالة فيما يتصل بالمخاطر والرقابة. وسيكون التمويل التجاري أحد مجالات تركيزنا الأخرى لتيسير التدفقات التجارية في فترات التجارة المستهدفة لدعم عملائنا في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

الاستراتيجية

انطلق المصرف في رحلة نحو تحديث استراتيجيته عام 2022، حيث شملت المرحلة على مراجعة للعمليات والهياكل القائمة ذاك الوقت داخل المصرف بالتعاون مع فريق الإدارة التنفيذية، وأثمرت هذه الجهود عن إطلاق الاستراتيجية الجديدة للمصرف المستندة إلى ثلاث ركائز.

ركائزنا الثلاث:



على مدار عام 2022، تمحورت أنشطة المصرف بشكل أساسي حول الركيزة الأولى – الاستقرار. وسيتم تركيزنا في السنوات القادمة نحو الركيزتين الأخريين – التنوع والنمو.

01. الأهداف الرئيسية والتقدم المحرز في مرحلة الاستقرار عام 2022:

• قيادة جديدة	عُيّن عدد من كبار الموظفين ذوي الخبرة الواسعة في المناصب القيادية الرئيسية في جميع قطاعات المصرف
• ثقافة الامتثال	حُدثت إجراءات الامتثال في المصرف لضمان توافقها مع قوانين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
• جودة الأصول	خضعت محفظة أصول المصرف لمراجعة شاملة للجودة
• التحول الرقمي	استثمر المصرف في تحسين بنيته التكنولوجية الأساسية لتوفير حلول التأهيل الرقمي للعملاء الجدد وإدارة المدفوعات النقدية
• الموظفون والثقافة المؤسسية	طُرحت مبادرات حول تخطيط التعاقب الوظيفي والتوطين، وجرى العمل على تعزيزها

02. الأهداف الرئيسية والتقدم المحرز في مرحلة التنوع عام 2022:

• تدفقات الإيرادات	تحديد مصادر جديدة لتحقيق الإيرادات، ووضع خطط لاعتمادها
• بنية سجل القروض	تحسين جودة أصولنا المصرفية
• شرائح العملاء	تصنيف العملاء ضمن شرائح معينة تشمل التمويل الإسلامي والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. وتم أيضاً تخصيص الموارد ووضع الخطط اللازمة تمهيداً لتنفيذها.
• العملاء/الأصول	إزالة المخاطر المرتبطة بقاعدة عملائنا ومحفظة أصول المصرف
• مجموعة المنتجات	توفير منتجات وخدمات مصرفية جديدة للعملاء الأفراد والشركات
• الصناعات	استهداف قطاعات جديدة مثل قطاعي التصنيع والتجارة
• الموظفون	التدريب والتطوير المستمر لموظفينا

03. الأهداف الرئيسية والتقدم المحرز في مرحلة النمو في عام 2022:

• الممرات التجارية	مواصلة الاستفادة من علاقاتنا مع ممراتنا التجارية الليبية والجزائرية
• الشركات الصغيرة والمتوسطة	مراجعة ملفات العملاء ووضع خطط مناسبة خاصة بهم
• الخزينة	تطوير منتجات جديدة
• الأفراد	التأهيل الرقمي للعملاء وتقديم باقات الشركات للعملاء الأفراد
• تمويل التجارة	تطوير منتجات خاصة بتمويل التجارة
• منتجات المصرف	زيادة عدد العروض الخاصة بالمنتجات
• التسويق	تطوير استراتيجية التسويق

لا إن أولوياتنا الاستراتيجية لم تتغير، وقد أحرزت مبادراتنا الخاصة بمرحلة الاستقرار التي حددناها في عام 2022 تقدماً جيداً. ومع انتقالنا إلى عام 2023، سنوجه تركيزنا نحو مرحلتنا التنوع والنمو لمواصلة رحلة تحول المصرف.



القسم 3

الحكومة المؤسسية



25	معاملات الأطراف ذات الصلة خلال عام 2022	19	مقدمة
26	الهيكل التنظيمي للمصرف	19	إطار حوكمة المصرف
27	تعويضات فريق الإدارة العليا	20	الشفافية والإفصاح
27	لجان الإدارة	20	مجلس إدارة المصرف
28	الرقابة الداخلية	23	دور مجلس الإدارة
29	مساهماتنا المجتمعية	23	التزامات وواجبات مجلس الإدارة
	التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية	23	تشكيل مجلس الإدارة وترشيح أعضائه
	الداخلية للمصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	24	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
31	(الخدمات المصرفية الإسلامية)	24	أنشطة مجلس الإدارة (اجتماعات) في عام 2022
		24	لجان مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة المؤسسية

1. مقدمة

يُطبق المصرف ممارسات الحوكمة الرشيدة، ويُدرك أهمية تقديم قيمة مضافة طويلة الأمد على أساس مستدام لجميع المساهمين والأطراف المعنية من خلال التزامه بالمبادئ الواردة في دليل الحوكمة المؤسسية. ويُعدّ نظام الحوكمة بمثابة أساس لخرس ممارسات الحوكمة الرشيدة في جميع جوانب عمليات المصرف.

وفي إطار الحوكمة، يلتزم كل من مجلس الإدارة وفريق الإدارة في المصرف بالمبادئ المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية، ويعمل كلاهما على تحقيق مصالح المصرف والنهوض بأعماله.

يتبنى المصرف رؤية وهدفاً ومجموعة من القيم المتميزة التي تتماشى مع المبادئ الأساسية للحوكمة وفلسفتها وتبني مجلس الإدارة هذه المبادئ، وحرص على تنفيذها في جميع قطاعات المصرف.

2. إطار حوكمة المصرف

وُضع إطار الحوكمة المؤسسية للمصرف استناداً إلى مبادئ المعاملة العادلة لجميع أصحاب المصلحة بهدف توفير أساس لعلاقة شاملة تربط بين المصرف ومجلس إدارته ومساهميته وعملائه والجهات التنظيمية والموظفين، وتكون قائمة على مجموعة من الأنظمة والمبادئ والعمليات التي تحكم المصرف وتوجهه نحو تحقيق مصالح جميع أصحاب المصلحة على المدى الطويل.

ترتكز مبادئنا الرئيسية للحوكمة الرشيدة بشكل أساسي على دليل الحوكمة المؤسسية الذي يضمن المساءلة والشفافية والنزاهة ويُراعي النجاح المستدام للمصرف، ويُعد بمثابة دليل لتنفيذ ممارسات الحوكمة المؤسسية الرشيدة.

يلتزم كل من مجلس الإدارة وفريق إدارة المصرف بالمبادئ الواردة في نظام الحوكمة المؤسسية. ويتولى قسم الامتثال مسؤولية ضمان التزام جميع موظفي المصرف بالنظام. في حين تعمل إدارة المصرف كوصي على مصالح جميع الأطراف الأخرى التي تتعامل مع المصرف أو تتأثر بأعماله.



3. الشفافية والإفصاح

يولي المصرف أهمية قصوى لمسألة تقديم أدق المعلومات إلى أصحاب المصلحة. وفي إطار التزامه بأعلى معايير الشفافية، يُقدّم المصرف وينشر العديد من التقارير، بما فيها التقارير المالية وغير المالية. وتضطلع لجنة التدقيق والامتثال بدور أساسي في مساعدة المصرف على تحقيق أهدافه من خلال تعزيز الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية، من دون الاقتصار على مجرد تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالامتثال للقواعد واللوائح واعتماد المعايير المالية وإحالتها إلى مجلس الإدارة والتوصية بتعيين مدققين خارجيين.

4. مجلس إدارة المصرف

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية عن إدارة وتسيير شؤون المصرف، بما في ذلك اعتماد الأهداف الاستراتيجية والإشراف على فريق الإدارة بموجب إطار الحوكمة المؤسسية ودليل الحوكمة المؤسسية للمصرف. وتتمثل المسؤولية الأساسية لأعضاء مجلس الإدارة في ضمان فعالية عمليات المصرف لصالح مساهميه، مع مواءمة مصالح أصحاب المصلحة المتنوعين، مثل العملاء والموظفين والموردين داخل بيئة عمل المصرف. كما يُحدد أعضاء مجلس الإدارة هيكل الحوكمة المناسبة والممارسات الملائمة لعمليات المجلس، ويضعون الوسائل والآليات اللازمة لاتباع هذه الممارسات، ويجرون عمليات مراجعة دورية للتأكد من فعاليتها. يتكون مجلس الإدارة من 8 أعضاء على النحو التالي:

1. سعادة فرحات بن قدارة (رئيس مجلس الإدارة):

سعادة فرحات عمر بن قدارة هو خبير مالي ومصرفي متمرس يتمتع بخبرة واسعة وسجل حافل بالإنجازات القيادية. وشغل طوال مسيرته المهنية في القطاع المالي العديد من المناصب رفيعة المستوى، في مقدمتها رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا؛ ورئيس مجلس إدارة المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف). إضافة إلى ذلك، يشغل سعادته منصب رئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي إل سي في لندن؛ ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة يونيكريديت؛ ونائب رئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية في البحرين. كما شغل سعادته عضوية المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد، وكذلك منصب مؤسس ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار والتنمية.

أفريقيا وآسيا الوسطى لكلية هارفارد للأعمال. وقد شغلت المزروعي سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة "فينتك هايف" في سلطة مركز دبي المالي العالمي، حيث بادرت بالتواصل مع أبرز الأطراف الفاعلة في المنظومة المالية، بما فيها المؤسسات المالية، والهيئات الحكومية، وشركاء التكنولوجيا، وشركات رأس المال الاستثماري، والصناديق الاستثمارية، ورواد الأعمال، بهدف دعم أجنحة الابتكار الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال خبرتها الفنية والمالية الاستثنائية، لعبت السيّد/ رجا دوراً أساسياً في تطوير شركة "فينتك هايف" لتصبح مساهماً رئيسياً في مسيرة نمو الاقتصاد الرقمي لدولة الإمارات، وإنشاء أكثر من ٥٠ شركة ناشئة مبتكرة في ميادين التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا التنظيمية، وتكنولوجيا التأمين، مما أتاح مجموعة كبيرة من الفرص الجديدة للمجتمع. وبفضل جهودها، اكتسبت "فينتك هايف" اعترافاً عالمياً بحصولها على لقب أفضل مختبرات الابتكار المالي في العالم وفقاً لمجلة "جلوبال فاينانس". تتمتع السيّد/ رجا بخبرة واسعة في تنمية العقليات الموجهة نحو النمو، ودعم البرامج المسرّعة للتوسع على نطاق واسع، وتحسين نوعية الحياة بالاستفادة من نهج دمج الابتكارات التكنولوجية في مختلف جوانب الحياة للحصول على نتائج يُمكن تطبيقها في مختلف المجالات. لقد كان لقدرتها على تحديد واغتنام الفرص التي تتحدى المعايير التقليدية دوراً أساسياً في ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز للابتكار، وبصفتها رائدة التحول الرقمي المعترف بها عالمياً، تعمل السيّد/ رجا على تقدير الأفراد وسد الفجوة بين الأفراد والعمليات، والتعامل مع كل مشروع بهدف إيجاد حلول تؤدي إلى نتائج مفيدة للطرفين.

4. السيّد/ خلف سلطان الظاهري (عضو مجلس إدارة)

السيّد/ خلف سلطان الظاهري هو أحد قادة الأعمال البارزين في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يعرف بخبرته الواسعة في العمل في العديد من مجالس الإدارة، إلى جانب دوره كعضو في مجلس إدارة المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)، عُيّن مؤخرًا في يونيو ٢٠٢٢ كعضو مستقل غير تنفيذي في شركة أمانات القابضة، التي تعد أكبر شركة استثمارية في مجال الرعاية الصحية والتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يشغل يترأس مجلسي إدارة شركة أبوظبي الوطني للتمويل الإسلامي وشركة أبوظبي الوطنية للعقارات، ويشغل في الوقت نفسه عضوية مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للفنادق، وشركة دار التكافل، والبنك الإسلامي للتنمية.

كما ترأس السيّد/ خلف الظاهري سابقاً مجلس إدارة شركة مسار للحلول، فضلاً عن عضوية مجلس إدارة معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية، وعضو لجنة التدقيق في شركة بتروك أبوظبي الوطنية. تقلد السيّد/ خلف الظاهري أيضاً العديد من المناصب التنفيذية، بما فيها رئيس عمليات المجموعة في بنك أبوظبي الوطني، والمدير العام ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الأول.

السيّد/ الظاهري حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة، وحاصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة زايد، وهو حاصل أيضاً على شهادة المحاسب القانوني المعتمد من مجلس المحاسبة

وإلى جانب عمله في القطاع الخاص، تولى سعادة فرحات بن قدارة عدداً من الأدوار البارزة في القطاع العام، بما فيها محافظ مصرف ليبيا المركزي، وعضو المجلس الأعلى للنفط والغاز، وعضو المجلس الأعلى للتخطيط، ورئيس جمعية محافظي البنوك المركزية الأفريقية، يحمل سعادة فرحات بن قدارة درجة الماجستير في الاقتصاديات المالية والمصرفية والتمويلية من جامعة شيفيلد في المملكة المتحدة، إضافة إلى درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بنغازي.

2. سعادة محمد سيف السويدي (نائب رئيس مجلس الإدارة)

يشغل سعادة محمد سيف السويدي منصب مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية منذ عام ٢٠٠٨؛ ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)؛ ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة مزارع العين للإنتاج الحيواني، الأكبر من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إضافة إلى منصب نائب محافظ دولة الإمارات لدى مجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبشارك سعادته أيضاً في عضوية مجلس إدارة الكثير من المؤسسات من قبيل بنك أبوظبي الأول (بعد اندماجه)، ومركز الأمن الغذائي - أبوظبي، ونادي الجزيرة الرياضي الثقافي، وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومجموعة أغذية، وشركة ريسوت للأسمت، وشركة اتصالات المغرب، وغيرها الكثير من المؤسسات والجهات الدولية. يحمل سعادة السيد السويدي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كاليفورنيا المعمدانية بالولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك في الكثير من برامج التدريب المكثفة في الميادين التقنية والإدارية والقيادية.

3. السيّد/ رجا محمد المزروعي (عضو مجلس إدارة)

تعدّ السيّد/ رجا المزروعي من أبرز الرياديات في مجال التحوّل الرقمي، وقد حازت طوال مسيرتها على العديد من الجوائز المرموقة بفضل خبرتها الواسعة التي تتجاوز عقدين من الزمن في قيادة الابتكارات الرقمية المتقدمة، وتخصص السيّد/ رجا بشكل كبير في دراسة أدق التفاصيل في القطاعين المالي والتكنولوجي، وتتمتع بتاريخ قوي في القيادة متعددة الوظائف، والتمويل، والتخصصات ذات النظرة المستقبلية، وكل ذلك مدفوع بشغفها في تحقيق الريادة والانتقال بالصناعة إلى آفاق جديدة ودعم التحول المجتمعي بدولة الإمارات. كما نالت السيّد/ رجا شهرة واسعة بفضل قدرتها على دمج التطورات المبتكرة في المشهد الحالي، كما تتفوق أيضاً في تجهيز أصحاب المصلحة لتحقيق نجاح مستدام حيث يخامرون أكثر في العالم الرقمي المتطور باستمرار.

كما تُشارك السيّد/ رجا في عضويات العديد من المؤسسات، وتشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي بالإنيابة لشركة الاتحاد الائتمان الصادر، وهي أيضاً عضو منتدب في مجلس إدارة الشركة، وكذلك عضو مستقل في مجلس إدارة بنك زائد؛ وعضو في مجلس أمناء كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وفي عام 2019، عُيّن السيّد/ رجا عضواً في مجلس إدارة المصرف، وهي عضو مجلس إدارة في المجلس الاستشاري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال

بكاليفورنيا والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية وحاصل على شهادة معتمدة من اشريج - هيرتفوردشاير (المملكة المتحدة) في برامج الإدارة المتقدمة. أثبت الظاهري نفسه كرائد في مجتمع الأعمال في الإمارات العربية المتحدة، وقدم مساهمات كبيرة في نمو وتطوير اقتصاد الدولة بفضل الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها في مجالي التمويل والإدارة.

5. السيد/ مصطفى مخلوف (عضو مجلس إدارة)

السيد/ مصطفى مخلوف هو خبير مالي متمرس يتمتع بخبرة واسعة في مجال الخدمات المصرفية والمالية الدولية. وهو حاصل على شهادة التعليم العالي في الرياضيات، وبكالوريوس في العلوم الاقتصادية من جامعة الجزائر، وشهادة دراسات عليا في العلوم الاقتصادية بتخصص التحليل الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فهو حاصل على العديد من الاعتمادات والشهادات في مجالات مثل التدريب الفني والأنشطة المصرفية ومكافحة غسل الأموال.

بدأ السيد/ مصطفى مخلوف مسيرته المهنية كمدرس للفيزياء والعلوم الطبيعية، قبل أن يؤدي خدمته العسكرية.

وقد انضم السيد/ مصطفى مخلوف في عام 1988 إلى بنك الجزائر الخارجي للعمل كمدير مشاريع، وتولى مناصب مختلفة داخل البنك، شملت مناصبه مدير منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية، ورئيس قسم العلاقات المصرفية الدولية، ومدير الخدمات المصرفية الدولية.

تميزت مسيرة السيد/ مصطفى مخلوف بالتعلّم المستمر، إذ حضر العديد من الدورات التدريبية المكثفة في الأعمال المصرفية والمالية، إلى جانب ورش العمل والندوات حول موضوعات مثل مكافحة غسل الأموال والضمانات الدولية والتمويل الدولي والتجارة الخارجية. كما اكتسب شهرة دولية من خلال مشاركته الفاعلة في منتديات واجتماعات الأعمال، حيث مثل بنك الجزائر الخارجي للترويج للصادرات والشركات الجزائرية. كما شارك في العديد من المؤتمرات والمعارض الدولية البارزة في كل من ليبيا وماليزيا وفرنسا والأردن وكوريا الجنوبية.

6. السيد/ لزهير لطرش (عضو مجلس إدارة)

السيد/ لزهير لطرش هو خبير متمرس ولديه مهارات استثنائية وشغف كبير في أعمال التمويل والمصارف. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم التجارية والمالية تخصص المالية والمحاسبة من المدرسة العليا للتجارة بالجزائر (1986-1990)، بعد دراسته الجامعية، واصل السيد/ لزهير تعليمه في نفس المؤسسة التعليمية، وحصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية (1992-1990)، وحصل في وقت لاحق على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من كلية العلوم المصرفية والأعمال في الجزائر العاصمة والكلية العليا للتجارة في أميان في باريس، فرنسا (2007).

خلال مسيرته الأكاديمية، أظهرت أعمال السيد/ لزهير لطرش مستوى عال من الخبرات في المجال، إذ بحث مشروع تخرجه لدرجة البكالوريوس في تحليل الربحية للمؤسسات

الاقتصادية العامة، في حين تناولت أطروحته لنيل درجة الماجستير النهج المتبع لتقييم طلبات الائتمان من الشركات الكبرى. كما ركز مشروعه البحثي لدرجة الماجستير على دور البنوك والظروف الجديدة لتمويل التجارة الخارجية.

يتولى السيد/ لزهير لطرش منصب المدير التنفيذي لبنك الجزائر الخارجي؛ وهو عضو مجلس إدارة في المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)؛ وتم تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة ومديراً عاماً لبنك الجزائر الخارجي؛ وهو أيضاً عضو مجلس إدارة في اتحاد المصارف العربية والفرنسية.

في عام 2008، بدأ السيد/ لزهير مسيرته المهنية في بنك الجزائر الخارجي، حيث تولى منصب مدير إدارة الائتمان للمؤسسات الكبيرة والضمخمة والمشاريع الكبرى.

كما شغل منصب نائب المدير العام (الإدارة القانونية لاسترداد الائتمان والشؤون القانونية) من 2013 إلى 2016، وإلى جانب مسيرته المهنية الحافلة في بنك الجزائر الخارجي، تقلّد السيد/ لزهير أيضاً منصب أستاذ مساعد في المعهد الوطني للتجارة في الجزائر من 1993 إلى 2012. وكان عضواً فاعلاً في عدد من مجالس إدارة شركات متنوعة، بما فيها شركة أكسا للتأمين (2011-2013)، والصندوق الوطني للاستثمار (2011 إلى الوقت الحاضر)، ومجمع الصناعات المعدنية والصلب (إيميتال) (2017 إلى الوقت الحاضر)، ومصرف المغرب العربي للاستثمار والتجارة (2016 إلى الوقت الحاضر).

7. السيد/ عمرو الحجاج (عضو مجلس إدارة)

يشغل السيد/ عمرو الحجاج منصب نائب المدير العام للمصرف الليبي الخارجي منذ عام 2012، وهو عضو في مجلس إدارة المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف). إضافة إلى ذلك، تمّ تعيين السيد/ عمرو عضواً في مجلس الإدارة وعضواً في لجنة المراجعة في المصرف العربي الدولي بالقاهرة، فضلاً عن كونه عضو في مجلس إدارة سوق المال الليبي.

يمتلك السيد/ عمرو الحجاج العديد من المؤهلات المهنية، فهو عضو زميل في الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، وخبير معتمد في ديوان المحاسبة، وخبير معتمد في المحاكم الليبية في طرابلس.

8. السيد/ أحمد الشركسي (عضو مجلس إدارة)

يشارك السيد/ أحمد الشركسي كعضو في مجلس إدارة المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف) منذ يناير 2022، وهو أمين سر رئيس مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية الليبية منذ عام 2021، كما يتراأس مؤسسة المستقبل، ويعمل كمستشار سياسي للشؤون العامة للموظفين. إضافة إلى هذه الأدوار، فإن السيد/ الشركسي هو المدير التنفيذي لكل من "مشاركة" و"أنيسمو" الخيرية.

السيد/ أحمد الشركسي حاصل على درجة الماجستير في العلوم من بريطانيا ودرجة البكالوريوس في العلوم من جامعة مصراتة.

5. دور مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة، بموجب النظام الأساسي للمصرف ("AOA") بأوسع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأنشطة والوظائف المطلوبة لتحقيق أهداف المصرف، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

1. تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف وتوجيه فريق الإدارة.
2. الإشراف على فريق الإدارة، ومتابعة أدائه، والحفاظ على المركز المالي للمصرف في وضع جيد عن طريق تبني السياسات والإجراءات المناسبة للإشراف والرقابة على أداء المصرف.
3. التأكد من أن المصرف يُدير المخاطر بصورة فعالة من خلال اعتماد بيان قابلية تحمل المخاطر وإطار عمل المخاطر ومراقبة التعرض الكلي للمخاطر التي قد يواجهها المصرف بصورة عامة.
4. ضمان تنفيذ سياسات وإجراءات الإفصاح التي تتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
5. تعيين الرئيس التنفيذي للمصرف ونوابه والأعضاء الرئيسيين في فريق الإدارة، بما في ذلك تنظيم عملية اختيارهم وتعييناتهم ومراقبة تخطيط التعاقب الوظيفي والإشراف عليه.
6. التأكد من أن البنك لديه أنظمة أمن إلكتروني قوية ومُعَدَّة بشكل جيد. يجب إعلام أعضاء مجلس الإدارة بأي انتهاكات أو خسائر ذات صلة.
7. وضع إجراءات لتحديد وإدارة تضارب المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة وفي جميع أقسام المصرف ككل.

6. التزامات وواجبات مجلس الإدارة

يُتوقع من مجلس الإدارة أن يمارس حكمه بما يعتقد بشكل معقول أنه في مصلحة المصرف وأن يمثل للقوانين واللوائح والقواعد وأفضل الممارسات ذات الصلة. وفي إطار الوفاء بهذا الالتزام، يُمكن لأعضاء مجلس الإدارة الاعتماد على أمانة ونزاهة كبار المدراء التنفيذيين في المصرف ومستشاريه ومدققي حساباته.

ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن ضمان قيام فريق الإدارة بتحقيق التوازن بين تعزيز النمو طويل الأجل وتحقيق الأهداف قصيرة الأجل. مجلس الإدارة هو الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرارات داخل المصرف.

7. تشكيل مجلس الإدارة وترشيح أعضائه

وفقاً للنظام الأساسي للمصرف، يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة يتألف من ثمانية أعضاء عرب على الأقل، يتم ترشيحهم من قبل المساهمين وتعيينهم الجمعية العمومية بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي.

مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للمجلس ونائباً أو نائبين له، يحل أحدهما محل رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه أو في حالة عجزه عن العمل.

وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة

يجب أن يجتمع أعضاء مجلس الإدارة 6 مرات على الأقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويجب تزويد أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال الاجتماع مع المستندات الداعمة خلال وقت كافٍ قبيل تاريخ الاجتماع إتاحة الوقت الكافي للمراجعة في وقت سابق.

كما يحق لأي من أعضاء المجلس اقتراح بنود لإدراجها في جدول الأعمال أو رفع مواضيع غير مدرجة في جدول أعمال ذلك الاجتماع.

اتخاذ القرارات داخل مجلس الإدارة

تصدر قرارات المجلس بتصويت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، أي أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين. فإذا تساوت الأصوات، يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس مجلس الإدارة.

يجوز للمجلس اتخاذ قرار بشأن مشاريع قرارات معيّنة شريطة أن يوافق جميع أعضاء مجلس الإدارة على أن الحالة تستلزم اتخاذ قرار عاجلة نظراً لكونها طارئة، وتُسَلَّم القرارات المقترحة إلى مجلس الإدارة كتابةً ومرفقة بجميع المعلومات الداعمة اللازمة.

تضارب المصالح

يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي تعارض في المصالح إلى مجلس الإدارة. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة استخدام المعلومات الداخلية لتحقيق مكاسب شخصية سواء لمنفعتهم الشخصية أو لأفراد آخرين.

كما يجب عليهم الامتناع عن التصويت أو حتى المشاركة في عملية اتخاذ القرار بشأن أي مسألة يكون لديهم فيها تضارب فعلي أو محتمل في المصالح. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الدخول في أي علاقة استشارية مع المصرف.

السرية

يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحفاظ على سرية معلومات المصرف بالكامل طالما لم يتم نشر هذه المعلومات للجمهور.

كما يجب عليهم، في نهاية فترة عضويتهم، إعادة جميع المستندات السرية إلى المصرف وإتلاف جميع النسخ الإلكترونية إذا طلب منهم ذلك من قبل المصرف، ويظلون مسؤولين بموجب القانون في حال نشر أي معلومات من خلاهم.

• الفرق بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يتولى رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مسؤوليات مختلفة، وفي سبيل منع أي تضارب في المصالح والحفاظ على رقابة فعالة على الإدارة، يجب أن يشغل هذه المناصب شخصان منفصلان، وفقاً للمبادئ القيمة الموضحة لنظام الحوكمة المؤسسية.

8. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

التزاماً بأفضل ممارسات نظام الحوكمة المؤسسية، وبناءً على توصية مجلس الإدارة، تقرر تخصيص مبلغ ثابت لأعضاء مجلس الإدارة، على ألا يتجاوز 12 مليون درهم إماراتي، مقسماً إلى جزأين: جزء كمكافأة مقابل عضوية مجلس الإدارة، والجزء الآخر كمكافأة مقابل المشاركة في لجان مجلس الإدارة.

9. أنشطة مجلس الإدارة (اجتماعات) في عام 2022

اجتمع مجلس الإدارة 7 مرات في عام 2022 وتلقى معلومات بين الاجتماعات على أساس منتظم من مجلس الإدارة ولجان الإدارة فيما يتعلق بتطورات أعمال المصرف.

10. لجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة لجان المجلس لمساعدته على تنفيذ واجباته والتزاماته وتقديم مراجعة أكثر تفصيلاً للمجالات المهمة لمراقبة الأعمال. ويقوم مجلس الإدارة غالباً بتفويض مهام العمل إلى لجان المديرين للتعامل بشكل أكثر فعالية مع المسائل المعقدة أو التي تحتاج إلى خبرات متخصصة مع الاستفادة من وقت المديرين بشكل أكثر كفاءة. وتقدم اللجان توصيات تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها إلى مجلس الإدارة، الذي يحتفظ بالمسؤولية عن اتخاذ القرارات النهائية بالإجماع.

هناك 6 لجان تابعة لمجلس إدارة المصرف، وهي على النحو التالي:

1. لجنة التدقيق والامتثال

يُعيّن مجلس الإدارة لجنة التدقيق والامتثال للإشراف على ما يلي:

مساعدة مجلس إدارة المصرف على أداء دوره الإشرافي فيما يتعلق بوضع الضوابط ومعايير الامتثال والحفاظ على فاعلية سياسات وإجراءات الحوكمة المؤسسية. وتضطلع لجنة التدقيق والامتثال بدور أساسي في مساعدة المصرف على تحقيق أهدافه من خلال تعزيز الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية، من دون الاقتصار على مجرد تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالامتثال للقواعد واللوائح واعتماد المعايير المالية وإحالتها إلى مجلس الإدارة والتوصية بتعيين مدققين خارجيين.

2. لجنة المكافآت والترشيحات

يُعيّن مجلس الإدارة لجنة المكافآت والترشيحات للإشراف على ما يلي:

تنظر لجنة المكافآت والترشيحات في المسائل المتعلقة بتعيين فريق الإدارة ومراجعة مكافآتهم وأدائهم بما في ذلك سياسة مكافآت الإدارة التنفيذية ومكافآتهم الفردية السنوية. تُراجع اللجنة أيضاً خطط التعاقب الوظيفي للرئيس التنفيذي والأعضاء الرئيسيين في فريق الإدارة. كما تعتمد اللجنة مسائل الموارد البشرية الاستراتيجية وتراجعها، بما في ذلك الاحتفاظ بالموظفين والحوافز والالتزام وتخطيط التعاقب لأعضاء فريق الإدارة.

3. لجنة المجلس للمخاطر

يُعيّن مجلس الإدارة لجنة المجلس للمخاطر للإشراف على ما يلي:

1. المخاطر الناشئة عن جميع أعمال المصرف وعمليات الرقابة المتعلقة به.
2. ضمان وجود وظائف وإطار تنظيمي للإدارة الشاملة للمخاطر داخل المصرف.
3. التأكد من أن إدارة المخاطر تتبنى أفضل الممارسات وتتبع الشروط التنظيمية.

4. لجنة الحوكمة المؤسسية

يُعيّن مجلس الإدارة لجنة الحوكمة المؤسسية للإشراف على ما يلي:

تتولى لجنة الحوكمة المؤسسية مسؤولية الإشراف على مجموعة من الأنظمة والمبادئ والعمليات التي توجه المؤسسة وتنظم أعمالها لصالح جميع أصحاب المصلحة على المدى الطويل. يتمثل الهدف الأساسي للجنة الحوكمة المؤسسية في ضمان تنفيذ دليل الحوكمة المؤسسية والإشراف عليه وفقاً لمبادئ المصرف. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم اللجنة بتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة واللجان، وتؤكد على فاعلية تطبيق الحوكمة المؤسسية داخل المصرف، إضافة إلى اعتماد تقرير الحوكمة السنوي ومراجعتها.

5. لجنة الاستراتيجية والابتكار

يُعيّن مجلس الإدارة لجنة الاستراتيجية والابتكار للإشراف على ما يلي:

يتمثل الهدف الرئيسي من لجنة الاستراتيجية والابتكار في إبقاء أعضاء مجلس الإدارة على دراية بالتقدم المحرز في تنفيذ أعمال المصرف واستراتيجياته الرقمية. وتقدم اللجنة توصياتها بشأن أي قرارات استراتيجية يرفعها المصرف إلى مجلس الإدارة، مما يعزز كفاءة معالجة مثل هذه القرارات الاستراتيجية.

وتؤدي اللجنة أيضاً، التي تضم أعضاء ومستشارين يتمتعون بخبرة واسعة في مجال التكنولوجيا، دور المحفز للابتكار في مجالات الأعمال والمجالات الرقمية وتسهّل عملية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب بشأن أي فكرة استراتيجية مبتكرة.

6. لجنة المجلس التنفيذي

يُعيّن مجلس الإدارة لجنة المجلس التنفيذي للإشراف على ما يلي:

يتمثل الهدف الرئيسي للجنة المجلس التنفيذي في مساعدة مجلس الإدارة على تسريع وتيرة اتخاذ القرارات اللازمة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وسياسات المصرف. وتتألف اللجنة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، إضافة إلى الرئيس التنفيذي.

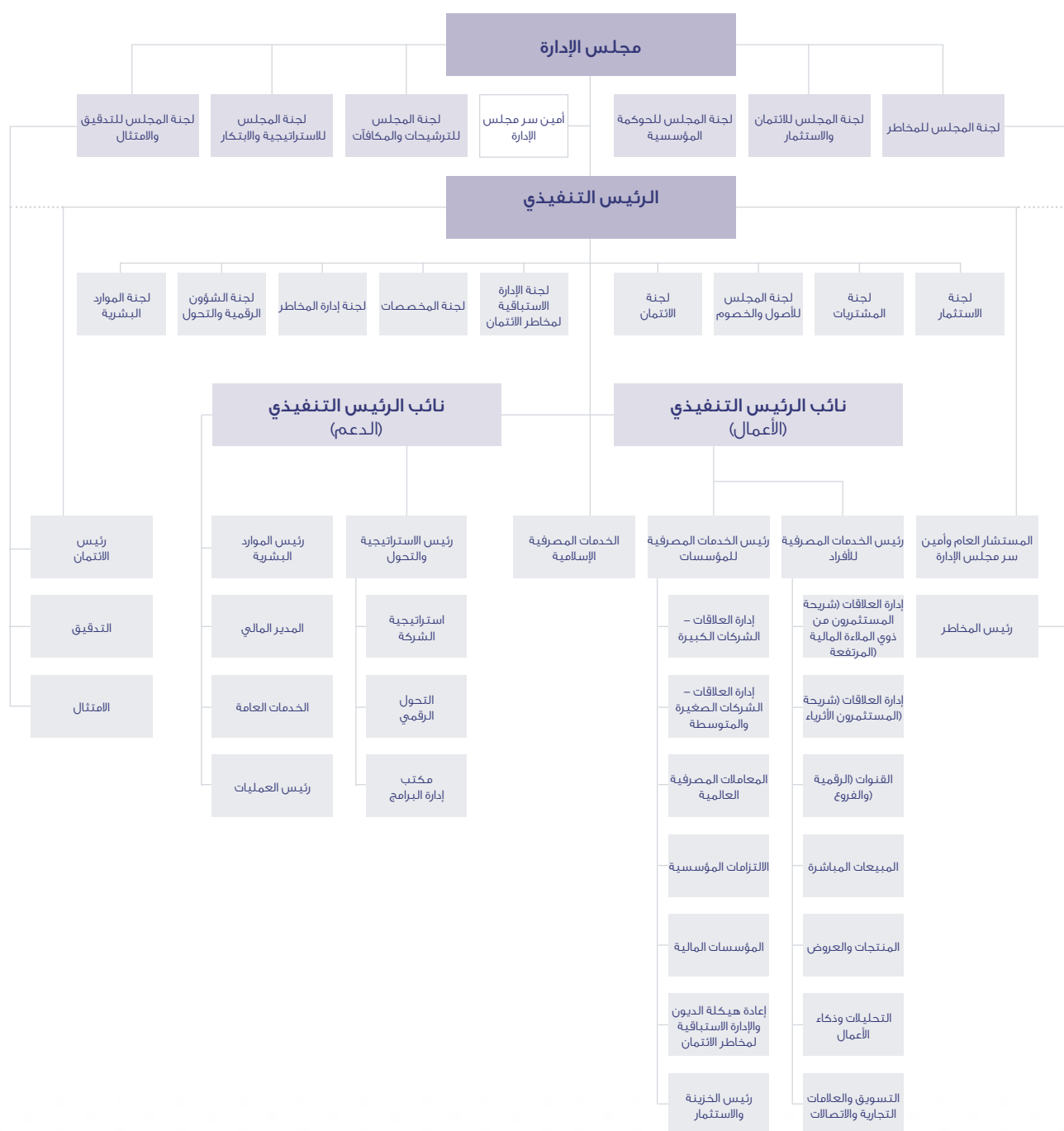
10. لجان مجلس الإدارة (تابع)

الاجتماعات عقدت في 2022	وتيرة الاجتماعات حسب موثيق اللجان	المنصب	الأعضاء	اللجان
7	ربع سنوي على الأقل	رئيس اللجنة عضو عضو مستقل - التدقيق	رجاء المزروعى أحمد الشركسى عبد القادر عبيد علي	لجنة التدقيق والامثال
7	٤ مرات في السنة على الأقل	رئيس اللجنة عضو عضو	خلف الظاهري مصطفى مخلوف عمرو يخلف عمر الحجاج	لجنة المخاطر
5	مرة واحدة على الأقل سنوياً	رئيس اللجنة عضو عضو	محمد سيف السويدي لزهر لطرش عمرو يخلف عمر الحجاج	لجنة المكافآت والترشيحات
-	مرة واحدة على الأقل سنوياً	رئيس اللجنة عضو عضو	فرحات بن قدارة محمد سيف السويدي لزهر لطرش	لجنة الحوكمة المؤسسية
2	10	رئيس اللجنة عضو مستشار	فرحات بن قدارة رجاء المزروعى عبد القادر عبيد علي	لجنة الاستراتيجية والابتكار
9	عند الطلب	رئيس اللجنة عضو عضو عضو عضو	فرحات بن قدارة رجاء المزروعى محمد سيف السويدي خلف الظاهري غراهام فيتزجيرالد	لجنة المجلس التنفيذي

11. معاملات الأطراف ذات الصلة خلال عام 2022

يتبع المصرف متطلبات نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادر عن المصرف المركزي فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذات الصلة. يمكن أن تشمل الأطراف ذات الصلة المساهمين الذين يمتلكون حصصاً مسيطرة وأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة (وأقاربهم من الدرجة الأولى) والأفراد الذي يتمتع بسيطرة منفردة أو مشتركة أو تأثير كبير على المصرف (وأقاربهم من الدرجة الأولى).

12. الهيكل التنظيمي للمصرف



ملحوظة:

1. سيتبع كلا رئيس الامتثال ورئيس التدقيق مباشرة إلى لجنة المجلس للامتثال والتدقيق، ويتبعان إدارياً إلى الرئيس التنفيذي.
2. سيتبع رئيس المخاطر مباشرة إلى لجنة المجلس للمخاطر، ويتبع إدارياً إلى الرئيس التنفيذي.
3. سيشغل المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة منصب أمين مجلس الإدارة والمستشار العام.

13. تعويضات فريق الإدارة

بلغت التعويضات السنوية المدفوعة لفريق الإدارة في المصرف عن السنة المالية 2022 مبلغ 13.6 مليون درهم إماراتي.

14. لجان الإدارة

تتولى لجان الإدارة المسؤولية النهائية عن توجيه عمليات المصرف، وضمان إدارته بكفاءة، وتحقيق النتائج التي تم تشكيلها من أجلها حيث سيكون لدى المصرف اللجان التالية:

1. لجنة الائتمان:

يتمثل الغرض من اللجنة في التأكد من أن جودة التمويل تتوافق مع استراتيجية وسياسات المخاطر والعوائد الخاصة بالمصرف.

- إدارة الانكشافات الائتمانية للمصرف.

- إنشاء عملية موافقة جماعية على الائتمان على مستوى الإدارة.

- السرعة في اتخاذ القرارات لتوفير ميزة تنافسية.

- الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات العاجلة للعملاء.

- مراقبة أداء وجودة المحفظة الائتمانية للمصرف.

- مراجعة المحافظ الائتمانية الإجمالية من خلال تقارير الائتمان أو المخاطر.

- ضمان الامتثال لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبادئ التوجيهية التنظيمية الأخرى فيما يتعلق بجودة الأصول وتصنيفها.

2. لجنة الشؤون الرقمية والتحول:

تدرس اللجنة الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بتطوير الأعمال وتحقيق الوضع المرغوب في السوق وأي مسألة أخرى ذات صلة بالعمليات اليومية للمصرف.

3. لجنة إدارة المخاطر:

شكّلت لجنة إدارة المخاطر للإشراف على عمليات التخفيف من المخاطر ومراقبتها على مستوى المصرف واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

وتشمل مهامها أيضا تقييم المخاطر ووضع خطط العمل المتعلقة بما يلي:

- المخاطر الناشئة عن أعمال المصرف وعمليات المراقبة ذات الصلة.

- الإدارة الشاملة للمخاطر والتنظيم داخل المصرف.

- اتباع أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والشروط التنظيمية.

4.

لجنة الاستثمار:

يتمثل الغرض من لجنة الاستثمار في:

- اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم والسندات.

- مراجعة محفظة الأسهم والسندات.

- اتخاذ قرارات التصفية للأسهم والسندات الفردية.

5.

لجنة إدارة الأصول والخصوم:

شكّل مجلس إدارة المصرف لجنة المجلس للأصول والخصوم لمساعدة أعضائه من خلال تقييم مدى كفاية النقد ومراقبة تنفيذ سياسة إدارة الأصول والخصوم الخاصة بالمصرف والإجراءات ذات الصلة. ستتضمن سياسة إدارة الأصول والخصوم سياسات وإجراءات محددة تتعلق بما يلي:

- سعر الفائدة

- مخاطر السوق والاستثمار

- مخاطر السيولة

- خطة التمويل الطارئ

- تسعير تحويل الأموال

لجنة الإدارة الاستباقية لمخاطر الائتمان:

يتمثل الهدف من لجنة الإدارة الاستباقية لمخاطر الائتمان في:

- تحسين كفاءة الإدارة الاستباقية لمخاطر الائتمان من قبل الوحدات المعنية بعد عملية المراجعة أو اتخاذ إجراءات بناء على تقارير وحدات إدارة التحصيل والإدارة الاستباقية لمخاطر الائتمان داخل قطاعات الأعمال والائتمان.

- تسريع عملية إعادة الهيكلة والتسوية من خلال اتخاذ قرارات بشأن المقترحات أو اقتراح تغييرات في الشروط والأحكام الحالية بما في ذلك تأجيل اتخاذ القرارات، مع إخطار لجنة الائتمان (أو الموافقة، في حال كانت ضرورية).

لجنة المشتريات

تقوم لجنة المشتريات بمراجعة وتقييم عمليات الشراء من أجل اختيار المورد أو مزود الخدمة الأنسب بناء على السعر والجودة والدعم المحلي ومعلومات الكفاءة المورد وتوافر المخزون والمرجع وغير ذلك.

لجنة المخصصات (بدل انخفاض القيمة):

يتمثل الغرض من لجنة المخصصات في:

- مراجعة وتأكيّد كفاية مخصصات الائتمان المطلوبة في إطار عملية ربع سنوية يتم تنسيقها من قبل قسم الائتمان والمخاطر على مستوى المصرف.

- وفي إطار مسؤولياتها، تقوم اللجنة أيضا بمراجعة التوصيات الصادرة عن لجنة الإدارة الاستباقية لمخاطر الائتمان بشأن ترقية أو تخفيض تصنيف العميل، وتقدم الدين، والتفنيذ، وغير ذلك، من أجل حساب المخصصات المطلوبة.

8.

9. لجنة الموارد البشرية

من هذه الوظائف، بالتعاون الوثيقة مع وحدات الأعمال، على تحديد المخاطر في وحدات الأعمال وإدارتها بشكل مناسب:

أما خط الدفاع الثالث فهو إدارة التدقيق الداخلي التي تقيم بشكل مستقل فعالية العمليات التي تم إنشاؤها في خطي الدفاع الأول والثاني، وتؤكد كفاءة هذه العمليات، وتقدم توصيات ذات قيمة مضافة لتحسين العمليات وتعزيز أفضل الممارسات.

اعتمدت لجنة المجلس للتدقيق والامتثال ميثاق التدقيق الداخلي الذي يُحدد مسؤوليات التدقيق الداخلي والصلاحيات والتسلسل الإداري. وترتبط إدارة التدقيق الداخلي وظيفياً بلجنة المجلس للتدقيق والامتثال وإدارياً بالرئيس التنفيذي.

تقدم إدارة التدقيق الداخلي خدمات استشارية مستقلة وموضوعية مصممة لإضافة قيمة وتحسين عمليات المصرف. وتعتمد إدارة التدقيق الداخلي نهجاً شاملاً قائماً على المخاطر لتقييم وظائف وعمليات المصرف بما يتماشى مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المدققين الداخليين.

الامتثال

تُعد وظيفة الامتثال في المصرف مستقلة وتحظى بوصول غير مقيد إلى فريق الإدارة ومجلس الإدارة وجميع المعلومات الضرورية. وقدم اعتماد المصرف سياسة شاملة للامتثال ومكافحة غسل الأموال، ولديه عملية محددة بوضوح لإجراء العناية الواجبة بصفة مستمرة ومنتظمة على كل من العملاء الجدد والحاليين بناءً على نهج موجه نحو المخاطر. وتقوم إدارة الامتثال في إطار التزامها بالمعايير الدولية بتنظيم دورات تدريبية إلزامية بصفة منتظمة لجميع موظفي المصرف. إضافةً إلى ذلك، تحقق المراجعون الداخليون والخارجيون المستقلون، وكذلك المقيمون، من كفاية وظيفة الامتثال في المصرف.

المخاطر

يُركز إطار عمل إدارة المخاطر على فلسفة المخاطر التي ينتهجها المصرف، والهيكل التنظيمي الملائم، والنهج المتوازن للمخاطر والمكافآت، وتدعمه آلية مخصصة لقياس المخاطر ومراقبتها وإعداد التقارير.

وقد حدد المصرف السياسات والإجراءات المطلوبة التي تحدد الجوانب التشغيلية لأنشطته وعملياته الرئيسية. علاوة على ذلك، تستخدم وحدات الأعمال تدفقات العمليات المعتمدة ووثائق الإجراءات والمواد الأخرى ذات الصلة لإنشاء عمليات تشغيلية منظمة ورسمية.

يتمثل الغرض من لجنة المخصصات في:
- ضمان كفاءة عملية اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالموارد البشرية.

10. لجان الامتثال

تكون لجنة الامتثال مسؤولة عن ضمان امتثال المصرف لجميع القوانين واللوائح والسياسات ذات الصلة المتعلقة بعملياته. وبصفتها لجنة على مستوى الإدارة، فإن الغرض منها هو الإشراف على أنشطة الامتثال في المصرف، وتحديد مخاطر الامتثال المحتملة، والتوصية بتدابير للتخفيف من تلك المخاطر.

وعلى وجه التحديد، قد تضطلع لجنة الامتثال بالمسؤوليات التالية:

1. تطوير ومراجعة سياسات وإجراءات الامتثال التي تنظم عمليات المصرف
2. مراقبة امتثال المصرف للقوانين واللوائح والسياسات المعمول بها
3. تحديد مخاطر الامتثال المحتملة والتوصية بتدابير للتخفيف من تلك المخاطر
4. مراجعة التقارير المتعلقة بالامتثال والموافقة عليها، بما في ذلك التقارير المطلوبة من قبل الجهات التنظيمية والمدققين
5. تقديم التوجيه والموافقة على التدريبات المقدمة لموظفي المصرف فيما يتعلق بمسائل الامتثال
6. إنشاء قنوات اتصال فعالة والحفاظ عليها مع الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين
7. التأكد من أن فريق الإدارة في المصرف على دراية بأى مسائل امتثال مهمة

وبشكل عام، تلعب لجنة الامتثال دوراً مهماً في مساعدة المصرف على الحفاظ على سمعته وتجنب العقوبات التنظيمية من خلال ضمان عمله وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

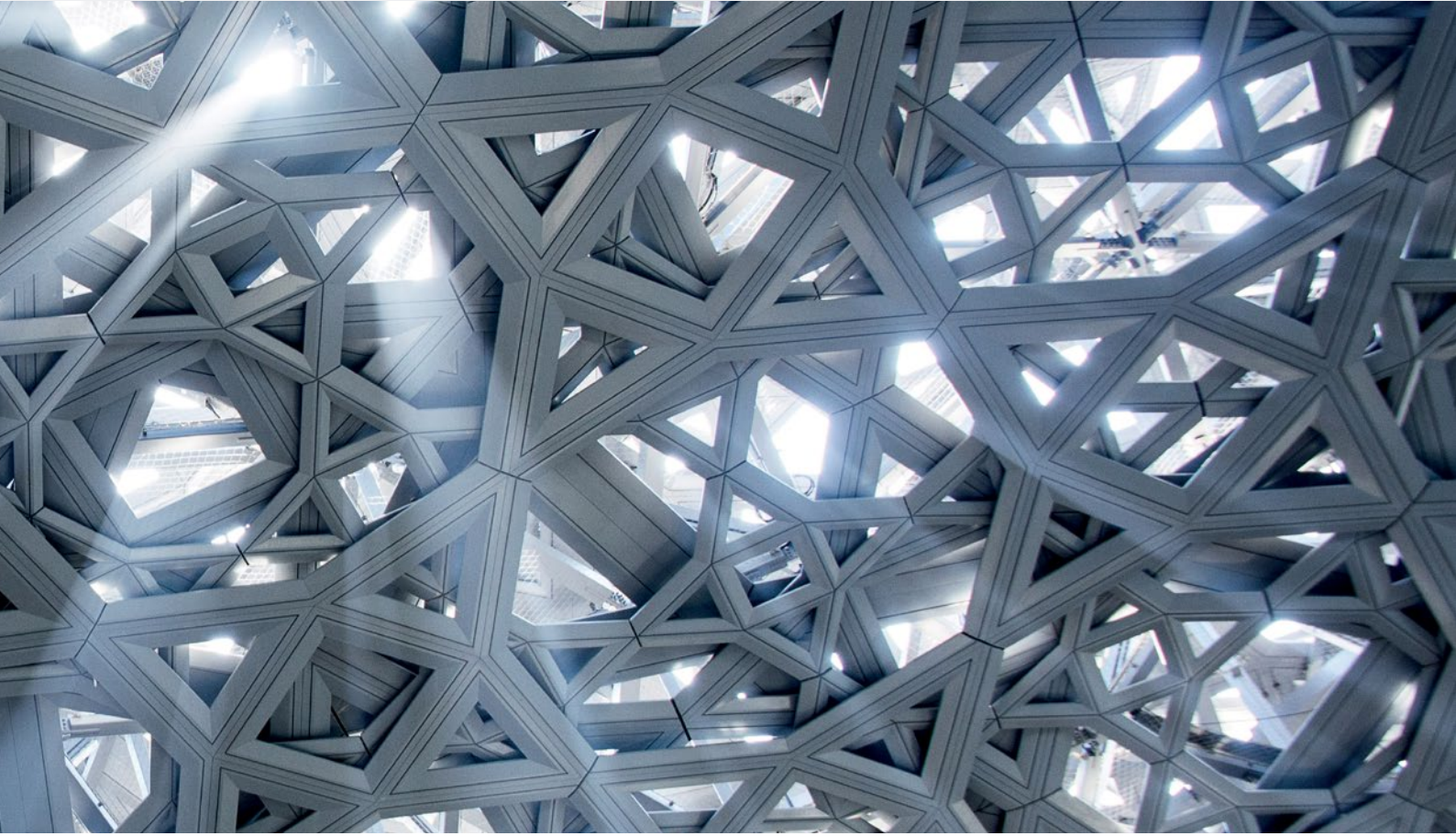
15. الرقابة الداخلية

التدقيق

اعتمد المصرف نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، والذي يتكون من وحدات الأعمال ووظائف الرقابة والتدقيق الداخلي داخل المصرف.

وتُعدّ وحدات الأعمال خط الدفاع الأول، حيث يتوقع منها تحمل المخاطر ضمن الحدود الموضوعة للتعرض للمخاطر، وهي مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر أعمالها؛

يشمل خط الدفاع الثاني ووظائف الدعم والرقابة، مثل إدارة المخاطر، والامتثال، الشؤون القانونية، والموارد البشرية، والتمويل، والعمليات، والتكنولوجيا. وتضمن كل وظيفة



وفقاً لتفسيرات فتوى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وتوجيهاتها ونصائحها فيما يتعلق بجميع المنتجات والخدمات المقدمة عبر القنوات والفروع الإسلامية.

16. مساهماتنا المجتمعية

تُعَدُّ المسؤولية الاجتماعية للشركات بمثابة مؤشر رئيسي لمدى التقدم الاقتصادي للمؤسسات المالية، إذ يتجاوز الجانب المالي ليشمل مساهمة المؤسسات المالية في بناء المجتمع وتنميته وتحقيق التكافل الاجتماعي. وعلى مر السنين، حقق المصرف أداءً نوعياً ونتائج بارزة، تجلت بوضوح في شمولية الخدمات الاجتماعية والتطوعية والخيرية التي احتضنها، سواء من خلال المبادرات أو الشراكات أو الرعاية. تبني المصرف سياسة واستراتيجية تؤكد حرصه على الوفاء بالتزاماته المجتمعية من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يُطلقها، وتتكامل جهوده مع الإطار الأوسع للحوكمة المؤسسية، الذي يتناول مجموعة من الركائز المتنوعة، بما فيها التزامات المصرف بمعايير الحوكمة الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات وتوفير بيئة عمل مثالية.

طور المصرف تطبيقاً عبر الإنترنت لسير العمليات، والذي يمنح الموظفين الوصول عبر الإنترنت إلى السياسات وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs) وموارد التدريب.

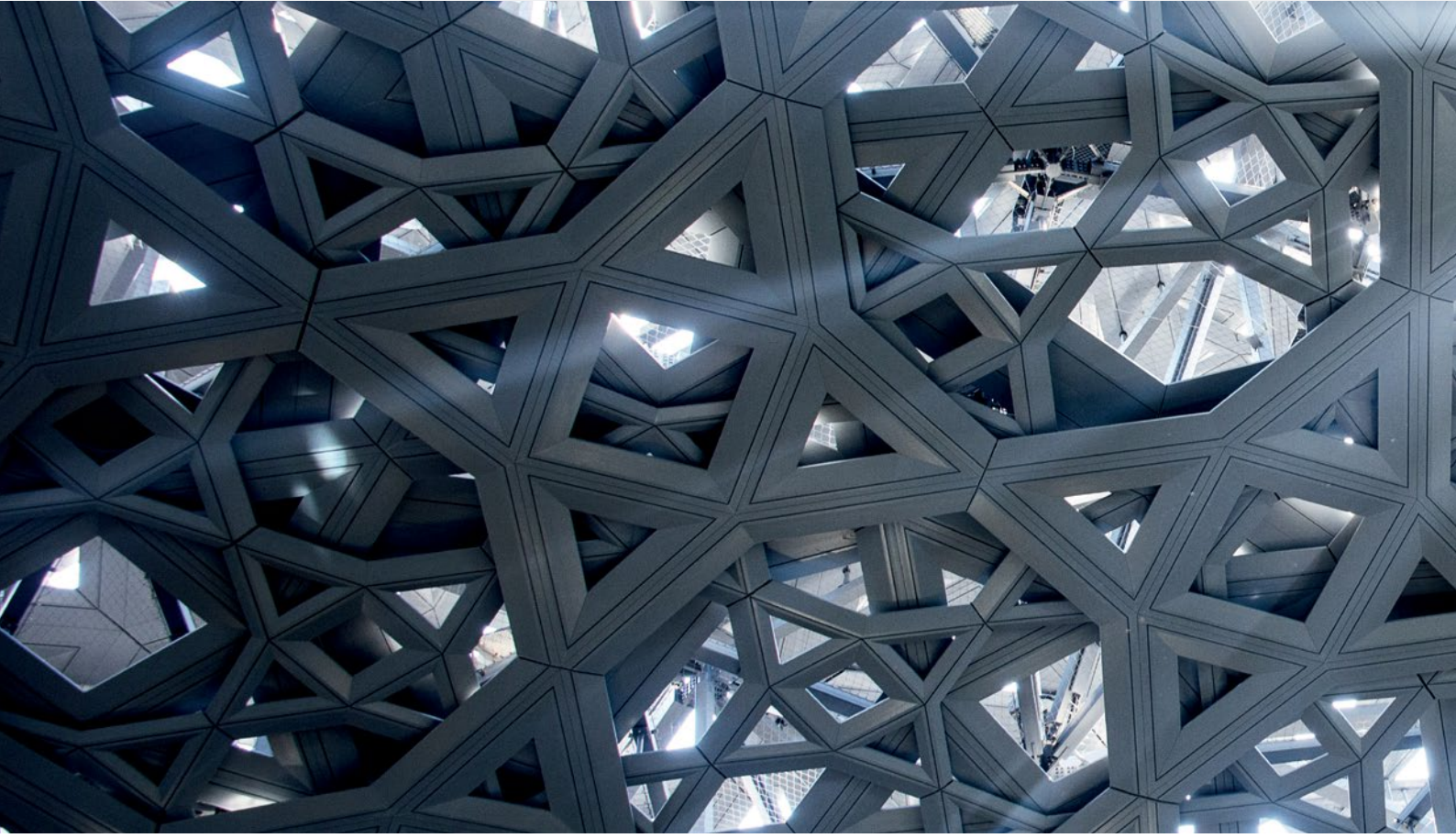
ولدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر، بقيادة رئيس إدارة المخاطر، الذي يتبع وظيفياً إلى لجنة المجلس للمخاطر.

الشؤون القانونية

تقدم إدارة الشؤون القانونية خدمات قانونية من الدرجة الأولى للتخفيف من المخاطر المالية للمصرف والمخاطر المتعلقة بسمعته من خلال تنفيذ سياسات وشروط وأحكام داخلية تضع العملاء في المقام الأول، وتركز على التحسين المستمر لنظام إدارة الجودة، بهدف تقديم أفضل الخدمات القانونية في فئتها، والتي تشمل تقديم المشورة الاحترازية وتدقيق المستندات والعقود وصياغتها، وكذلك مستندات فتح الحسابات والاقتراض والأوراق المالية، وكل ذلك بهدف حماية مصالح المصرف.

التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية - المنتجات والخدمات الإسلامية

يلتزم المصرف التزاماً صارماً بضوابط ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الوارد في المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوبي" وقرارات الهيئة العليا الشرعية



1. يلتزم المصرف بدعم المجتمع والتعايش من خلال مساهمته في تعزيز الوعي بقضايا الصحة الرعاية.
2. يعتزم المصرف تعزيز مكانته الريادية في القطاع باعتماد معايير وممارسات بيئية مبتكرة تؤكد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
3. يضمن التزام البنك بالحوكمة أنه يهدف باستمرار إلى التمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في تعاملاته مع الموظفين والعملاء والمقاولين والموردين. ويلتزم البنك بالسياسات والإجراءات ذات الصلة.
4. يلتزم البنك بتعزيز العدالة والشفافية وتوفير فرص متكافئة لجميع الموظفين.
5. يتعاون موظفو المصرف مع فريق جمعية "أكاف" لتوزيع وجبات الإفطار على العمال في منطقة القوز احتفاءً بيوم زايد للعمل الإنساني.
6. المشاركة في برنامج صندوق معالجة الديون المتعثرة الذي أطلقته حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للمرة الخامسة على التوالي.
7. عقد جلسة توعوية حول الصحة العامة وسرطان الثدي.

التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (الخدمات المصرفية الإسلامية)

المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوبي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم 2018/3/18.

الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

- أ. عقد (4) اجتماعات خلال السنة المالية.
- ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
- ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، وموثائق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/ الموافقة.
- د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
- هـ. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي، على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.

2. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: 25 يناير، 2023

إلى السادة المساهمين في المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ("المؤسسة")

السَّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

3.

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة ("اللجنة") ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها المتعلق بأعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام (2022) ("السنة المالية").

مسؤولية اللجنة

1.

إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموثائق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافيقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.
نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ جاسم علي الشامسي
رئيس اللجنة والعضو التنفيذي

فضيلة الدكتور/ علي حسين علي الجنيدي
عضو اللجنة

فضيلة الدكتور/ محمد أحمد الهاشمي
عضو اللجنة

(انتهى)

و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرها في وجوه الخير.

ز. اعتماد التدابير التصحيحية/ الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم المؤسسة.

ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشرعية الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشرعية الإسلامية.

4. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

5. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشرعية الإسلامية

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشرعية الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع **الشرعية الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات** تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.



القسم 4:

البيانات المالية



35	تقرير مجلس الإدارة
36	تقرير مدقق الحسابات المستقل
39	بيان المركز المالي
40	بيان الأرباح أو الخسائر
41	بيان الدخل الشامل الآخر
42	بيان التغيرات في حقوق الملكية
43	بيان التدفقات النقدية
44	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

السادة المساهمين الكرام

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره مع البيانات المالية المدققة للمصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ش.م.ع ("المصرف") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. لقد تم إعداد البيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وأصدر مدققو الحسابات المستقلين رأياً تدقيقياً غير متحفظ بشأنها.

المؤشرات المالية

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ مجموع الموجودات 20,580 مليون درهم (2021: 22,549 مليون درهم). مع انخفاض بنسبة 9% نتيجة انخفاض القروض والسلفيات والاستثمارات.

ظل صافي ربح المصرف لسنة 2022 ثابتاً عند مبلغ 132,1 مليون درهم مقارنة بصافي ربح السنة السابقة والبالغ 132,4 مليون درهم.

القروض والسلفيات

انخفض صافي القروض والسلفيات البالغة 13,422 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 14,897 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2021 حيث واصل المصرف التخلص من المخاطر وحجز أعمال جديدة بشكل انتقائي.

التمويل

تماشياً مع وضع الموجودات، تم تحسين ودائع العملاء لتصل إلى 14,130 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2022 من 16,368 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2021. وكجزء من إدارة الميزانية العمومية الفعالة، ارتفعت القروض بين البنوك لتصل إلى 1,792 مليون درهم من 1,303 مليون درهم في السنة السابقة بزيادة قدرها 38%.

الأرصدة لدى المصرف المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك

تمت المحافظة على سيولة المصرف بشكل جيد، مع وجود محفظة كبيرة من الودائع قصيرة الأجل بين البنوك والأرصدة لدى المصرف المركزي.

بلغت الأرصدة لدى المصرف المركزي والتي تشمل أيضاً الاحتياطيات النظامية مبلغاً وقدره 1,467 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2022 مقابل مبلغ 1,433 مليون درهم في السنة السابقة. وبلغت الودائع لدى البنوك 1,883 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 1,572 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2021.

استمر المصرف في الالتزام بالمعايير التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن السيولة.

الاستثمارات

تتكون الاستثمارات المالية للمصرف بشكل رئيسي من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت المقاسة بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة. بلغت القيمة الإجمالية للمحفظة الاستثمارية للمصرف 2,658 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 3,243 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2021. ويرجع ذلك الانخفاض إلى تاريخ استحقاق الأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبشكل جزئي إلى الانخفاض في القيمة العادلة للأوراق المالية ذات الدخل الثابت في أعقاب زيادة المعدلات المرجعية للسوق.

الاستثمارات العقارية

تم إعادة تقييم الاستثمارات العقارية خلال السنة من قبل شركة تقييم خارجية. وخلال السنة، قام المصرف باستبعاد بعض العقارات، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات العقارية من 378 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2021 إلى 284 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2022.

المطلوبات الطارئة

بلغ مجموع الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان لدى المصرف مبلغاً وقدره 4,230 مليون درهم في نهاية السنة مقارنة بمبلغ 4,706 مليون درهم في السنة السابقة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

رأينا

برأينا، تعبر البيانات المالية بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للمصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ش.م.ع ("المصرف") كما في 31 ديسمبر 2022 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية للمصرف ما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022.
- بيان الأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغييرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية وتشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المصرف وفقاً للقواعد الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمصرف (لكن لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها)، وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى السادة المساهمين قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات المائل، ومن المتوقع إتاحة المعلومات المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا، بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا، وليس لدينا شيء للإبلاغ عنه في هذا الشأن.

إذا توصلنا، عند قراءة المعلومات المتبقية من التقرير السنوي للمصرف، إلى وجود أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية لمرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المصرف أو وقف أنشطته أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري، إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني وتنبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمصرف.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة عاملة، وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المصرف إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقرر ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، نفيديكم بما يلي:

- (1) أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- (2) أن البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021.
- (3) أن المصرف قد احتفظ بدفاتر محاسبية سليمة.
- (4) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمصرف.
- (5) أن المصرف قد قام بشراء أسهم أو الاستثمار فيها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، كما هو مبين في الإيضاح (9) من البيانات المالية.
- (6) أن الإيضاح رقم (33) من البيانات المالية يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
- (7) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المصرف قد خالف خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 أيًا من الأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، أو أحكام نظامها الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2022.

إضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (114) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018، نفيديكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برايس ووترهاوس كوبرز
8 فبراير 2023

جاك فاخوري

سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم 379
المكان: أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2022

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	إيضاح	
			الموجودات
1,433,471	1,466,810	7	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
1,571,654	1,882,565	8	مبالغ مستحقة من البنوك
2,280,300	2,310,224	9	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
17,577	17,577	10	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
945,521	329,906	11	استثمارات بالتكلفة المطفأة
14,897,420	13,422,182	12	قروض وسلفيات
377,768	283,643	13	استثمارات عقارية
751,550	591,519	14	موجودات أخرى
51,135	50,093	15, 39	موجودات غير ملموسة
222,474	214,311	15	ممتلكات ومعدات
22,548,870	20,568,830		
-	11,395	16	أصل محتفظ به بغرض البيع
22,548,870	20,580,225		مجموع الموجودات
			المطلوبات
16,368,132	14,129,728	17	ودائع العملاء
1,303,062	1,791,975	18	مبالغ مستحقة إلى البنوك
1,088,119	896,367	19	مطلوبات أخرى
18,759,313	16,818,070		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
1,500,000	1,500,000	20 (أ)	رأس المال
655,965	669,172	20 (ب)	احتياطي نظامي
651,375	664,582	20 (ج)	احتياطي خاص
380,000	380,000	20 (د)	احتياطي عام
122,902	128,972	20 (هـ)	احتياطي إعادة التقييم
98,313	(112,136)	20 (و)	احتياطي القيمة العادلة
381,002	531,565		أرباح محتجزة
3,789,557	3,762,155		مجموع حقوق الملكية
22,548,870	20,580,225		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية وصُرح بإصدارها بتاريخ 30 يناير 2023، ووقعها نيابة عن المجلس:

جراهام فيتزجيرالد
الرئيس التنفيذي

فرحات عمر بن قدارة
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 44 إلى 130 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. تقرير مدقق الحسابات المستقل حول هذه البيانات المالية مدرج على الصفحات من 36 إلى 38.

بيان الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	إيضاح	
614,819	668,512	21	إيرادات الفوائد
(118,926)	(168,754)	22	مصاريف الفوائد
495,893	499,758		صافي إيرادات الفوائد
94,806	96,759	23	إيرادات من عقود التمويل الإسلامي
(19,013)	(26,500)	24	حصة المودعين من الأرباح
75,793	70,259		صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
			صافي إيرادات الفوائد والتمويل الإسلامي
571,686	570,017		
126,671	129,595	25	إيرادات الرسوم والعمولات
(11,654)	(12,902)	25	مصاريف الرسوم والعمولات
115,017	116,693		صافي إيرادات الرسوم والعمولات
4,777	5,239		إيرادات توزيعات الأرباح
2,957	2,057		صافي إيرادات الاستثمار
24,770	43,863	26	صافي أرباح الصرف الأجنبي
23,923	14,282	27	إيرادات تشغيلية أخرى
56,427	65,441		صافي الإيرادات التشغيلية الأخرى
			الإيرادات التشغيلية
743,130	752,151		
(252,188)	(280,567)	28	مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى
490,942	471,584		صافي الربح قبل صافي مخصص الانخفاض في القيمة
(370,756)	(351,544)		صافي مخصص الانخفاض في قيمة موجودات مالية
6,556	-	29	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
5,689	12,034	30	صافي عكس الانخفاض في قيمة العقارات
132,431	132,074		صافي ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 44 إلى 130 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. تقرير مدقق الحسابات المستقل حول هذه البيانات المالية مدرج على الصفحات من 36 إلى 38.

بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	إيضاح
132,431	132,074	صافي ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً في حساب الربح أو الخسارة
(6,711)	6,070	15 ربح / (خسارة) من إعادة تقييم ممتلكات ومعدات
33,427	11,642	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(1,963)	الخسائر الاكتوارية من التزامات المنافع المحددة
		بنود قد يُعاد تصنيفها لاحقاً في الربح أو الخسارة
(33,923)	(173,960)	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(7,207)	(158,211)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
125,224	(26,137)	مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة العائد إلى المساهمين
1.77	1.76	35 ربحية السهم

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	إيضاح	
			الأنشطة التشغيلية
			ربح السنة
132,431	132,074		تعديلات لـ:
10,662	10,662	13	استهلاك استثمارات عقارية
23,010	20,949	15	استهلاك ممتلكات ومعدات
370,756	351,544	29	صافي مخصص الانخفاض في قيمة موجودات مالية
14,283	17,733		إطفاء علاوة على السندات
(6,556)	-		التغير في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(5,689)	(16,174)	30	عكس الانخفاض في القيمة على الممتلكات
-	4,140	30	خسارة القيمة العادلة على الممتلكات
-	(2,499)		ربح من بيع سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(4,777)	(5,239)		إيرادات توزيعات الأرباح
4,834	4,041	19	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
538,954	517,231		التدفقات النقدية التشغيلية قبل مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين والتغيرات في رأس المال العامل
(4,929)	(7,358)	19	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
			التغيرات في:
370,020	1,154,153		قروض وسلفيات
154,259	(187,323)		مبالغ مستحقة من البنوك
(344,580)	160,029		موجودات أخرى
141,436	(2,238,404)		ودائع العملاء
(2,115,155)	488,913		مبالغ مستحقة إلى البنوك
455,321	(222,595)		مطلوبات أخرى
328,031	43,338	31	احتياطي نقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(476,643)	(292,016)		صافي التدفقات النقدية الصادرة عن الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(22,249)	(19,195)	15	شراء ممتلكات ومعدات
930	-	15	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
-	99,640		متحصلات من بيع استثمارات عقارية
376,118	574,003	9	متحصلات من بيع/استرداد استثمارات بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر
4,521	1,667,983	11	متحصلات من استرداد استثمارات بالتكلفة المطفأة
(263,264)	(775,070)	9	شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(924,133)	(1,058,988)	11	شراء استثمارات بالتكلفة المطفأة
4,777	5,239		توزيعات أرباح مقبوضة
(823,300)	493,612		صافي التدفقات النقدية الواردة من / (الصادرة عن) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(6,701)	(1,311)		دفعات مطلوبات الإيجار
(6,701)	(1,311)		صافي التدفقات النقدية الصادرة عن الأنشطة التمويلية
(1,306,644)	200,285		صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه
3,816,875	2,510,231		النقد وما في حكمه في 1 يناير
2,510,231	2,710,516	31	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تعتبر الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 44 إلى 130 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. تقرير مدقق الحسابات المستقل حول هذه البيانات المالية مدرج على الصفحات من 36 إلى 38.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

1 الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ش.م.ع ("المصرف") في إمارة أبوظبي بموجب المرسوم الاتحادي رقم (50) لسنة 1976، والمصرف مُسجل كشركة مساهمة عامة طبقاً للقانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته) والقانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015، وتعديلاته. إن العنوان المسجل للمصرف هو ص. ب. 46733، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

صدر المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 ("قانون الشركات") في 20 سبتمبر 2021 ودخل حيز التنفيذ في 2 يناير 2022 والذي ألغى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015.

يزاول المصرف الأنشطة المصرفية للشركات والأفراد ويقوم بتنفيذ عملياته حصرياً في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال فروعه الخمسة (31 ديسمبر 2021؛ سبعة فروع).

إن الأنشطة المصرفية الإسلامية للمصرف متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

في 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 بشأن تطبيق الضرائب على الشركات والأعمال (يُشار إليه بقانون ضريبة الشركات أو القانون)، وذلك لفرض نظام ضريبة الشركات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم نشر القانون سابقاً في 10 أكتوبر 2022، وأصبح قانوناً نافذاً بعد 15 يوماً. سيصبح نظام ضريبة الشركات ساري المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. ستخضع الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بوجه عام لمعدل ضريبة الشركات بواقع 9%، بينما سيُطبق معدل 0% على الدخل الخاضع للضريبة والذي لا يتجاوز حدًا معينًا سيتم توضيحه بموجب قرار من مجلس الوزراء (من المتوقع أن يكون 375,00 درهم بناءً على المعلومات الصادرة عن وزارة المالية).

ومع ذلك، هناك عدد من القرارات المهمة التي لم يتم الانتهاء منها بعد بقرار من مجلس الوزراء، بما في ذلك الحد الأدنى المذكور أعلاه، والتي تعتبر مهمة للغاية بالنسبة للمنشآت لتحديد وضعها الضريبي ومقدار الضريبة المستحقة. لذلك، خلال انتظار مثل هذه القرارات المهمة من قبل مجلس الوزراء، خلص المصرف إلى أن هذا القانون غير ساري المفعول عملياً كما في 31 ديسمبر 2022، وعليه لم يتم سنه أو سنه بشكل جوهري من منظور المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل. سيواصل المصرف مراقبة توقيت إصدار هذه القرارات المهمة من قبل مجلس الوزراء لتحديد وضعه الضريبي ومدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل.

يعمل المصرف حالياً على تقييم التأثير المحتمل على بياناته المالية، من منظور الضرائب الحالية والمؤجلة، بمجرد أن يتم سن القانون بشكل فعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

2 أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتتوافق مع الأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021.

(ب) أساس القياس

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء ما يلي:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة التي تقاس باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تقاس بالقيمة العادلة.
- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تقاس بالقيمة العادلة.
- الأرض والمباني بنظام التملك الحر المصنفة ضمن الممتلكات والمعدات التي تقاس بناءً على نموذج إعادة التقييم.
- التزام المنافع المحددة المدرج في مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والذي يتم قياسه باستخدام طريقة وحدة الأثمان المتوقعة.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

إن هذه البيانات المالية معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدريم الإماراتي") وهو عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي يعمل فيها المصرف ("العملة الوظيفية"). وباستثناء ما تم الإشارة إليه، فقد تم تقريب كافة المعلومات المبينة بالدريم الإماراتي إلى أقرب ألف.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بهذا التعديل.

إن المعلومات المتعلقة بالجوانب الهامة للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة المستخدمة أثناء تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المعترف بها ضمن البيانات المالية مبينة في الإيضاح رقم 6 من البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاعتراف والقياس المبدئي

يتم الاعتراف بالموجودات المالية وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ التسوية (بخلاف عقود المشتقات التي يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ المتاجرة) عندما تكون عملية شراء وبيع الأصل المالي بموجب عقد تنص شروطه على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني تحدده أعراف السوق ذي الصلة. ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات، باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن تاريخ التسوية هو التاريخ الذي يتلقى فيه المصرف الموجودات فعلياً أو يقوم بتحويلها. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم الاعتراف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه مقياس بأي مما يلي: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يلبي الشروط التالية وكان غير مصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للموجودات المالية إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منها.

تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق الهدف منه عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للموجودات المالية إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منها.

عند الاعتراف المبدئي بأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة، قد يختار المصرف نهائياً أن يعرض التخيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف كافة الموجودات المالية الأخرى على أنها مقياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، قد يصنف المصرف نهائياً الموجودات المالية التي تلي بصورة أخرى متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها مقياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم تطابق محاسبي أو تقليله بصورة جوهرية الذي قد يظهر بطريقة أو بأخرى.

يصنف المصرف مطلوباته المالية، بخلاف الضمانات المالية والتزامات القروض، بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

2 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

تقييم نموذج الأعمال

يقوم المصرف بإجراء تقييم لهدف الأعمال الذي يُحتفظ بموجبه بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشمل المعلومات المعنية ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والتطبيق العملي لتلك السياسات، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد من العقود، أو الاحتفاظ بسعر فائدة معين، أو مطابقة آجال الموجودات المالية مع آجال المطلوبات التي تمول تلك الموجودات، أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقارير عن ذلك إلى إدارة المصرف.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج) والطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بصورة مستقلة، ولكن يتم النظر إليها باعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف المصرف المعلن لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يُعرف "المبلغ الأصلي" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. وتُعرف "الفائدة" بأنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية معينة، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، يأخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة التي تشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي يمكن أن يغيّر من توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط.

وعند إجراء التقييم، يأخذ المصرف بعين الاعتبار:

- أي أحداث طارئة من شأنها تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية.
- سمات الرفع المالي.
- شروط السداد والتمديدات.
- أي شروط تحد من مطالبة المصرف بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ترتيبات الأصل دون حق الرجوع).
- السمات التي تعمل على تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود، على سبيل المثال، إعادة تحديد سعر الفائدة كل فترة.

(3) إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي، باستثناء الفترة التي قام فيها المصرف بتغيير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(4) إلغاء الاعتراف

الموجودات المالية

يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام تدفقات نقدية من ذلك الأصل المالي، أو يقوم بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية هذا الأصل المالي بصورة فعلية أو لا يقوم المصرف بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بصورة فعلية ولا يحتفظ بسيطرته على الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل) أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم إلغاء الاعتراف به) ومجموع (1) المبلغ المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد) و(2) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخر يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

إن أي أرباح / خسائر متراكمة معترف بها في الدخل الشامل الأخر فيما يتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لا يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر عند استبعاد هذه الأوراق المالية. ويتم إثبات أي فائدة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للإلغاء الاعتراف والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المصرف كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

في المعاملات التي لا يحتفظ فيها المصرف بجميع مخاطر ومزايا الملكية لأي أصل مالي ولا يحولها بشكل جوهري، ولكنه يظل محتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر المصرف في الاعتراف بالأصل بقدر استمرار مشاركته التي تتحدد بناء على حجم التعرض للتغيرات في قيمة الأصل المحوّل.

المطلوبات المالية

يلغي المصرف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تتم تسوية التزاماته التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاءها.

(5) تعديلات الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة اختلافاً جوهرياً. إذا اختلفت التدفقات النقدية اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء اعتراف الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بالأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أي تكاليف معاملة مؤهلة، ويتم احتساب أي رسوم مستلمة كجزء من التعديل كما يلي:

- الرسوم التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد والرسوم التي تمثل تعويضاً عن تكاليف المعاملة المؤهلة تدرج في القياس المبدئي للأصل.
- تدرج الرسوم الأخرى في الربح أو الخسارة كجزء من الربح أو الخسارة من إلغاء الاعتراف.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يكون المقترض في مواجهة صعوبات مالية، فإن الهدف من التعديل عادة هو تحقيق أقصى قدر من الاسترداد بناء على الشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة إلى حد كبير. إذا كان المصرف يخطط لتعديل أصل مالي بطريقة تؤدي إلى التنازل عن التدفقات النقدية، فإنه يأخذ في الاعتبار أولاً ما إذا كان يجب حذف جزء من الأصل قبل إجراء التعديل. يؤثر هذا النهج على نتيجة التقييم الكمي ويعني أن معايير إلغاء الاعتراف لا تتحقق عادة في مثل هذه الحالات.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(5) تعديلات الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

إذا كان تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، عندئذ يقوم المصرف أولاً بإعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل ويعترف بالتعديل الناتج كربح أو خسارة تعديل في الربح أو الخسارة. بالنسبة للموجودات المالية ذات السعر المتغير، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لاحتساب ربح أو خسارة التعديل ليعكس شروط السوق الحالية في وقت التعديل. إن أي تكاليف أو رسوم متكبدة وأي رسوم مستحقة القبض كجزء من التعديل تؤدي إلى تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إطفائها على مدار المدة المتبقية للأصل المالي المعدل.

إذا تم إجراء مثل هذا التعديل بسبب صعوبات مالية للمقترض، يتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات فائدة محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(6) القياس اللاحق

تنطبق السياسات المحاسبية التالية على القياس اللاحق للموجودات المالية:

الفئة	القياس اللاحق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	تقاس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، متضمنة إيرادات الفائدة وإيرادات توزيعات الأرباح، ضمن الربح أو الخسارة.
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	تقاس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تخفض التكلفة المطفأة بخسائر الانخفاض في القيمة. يعترف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف من خلال الربح أو الخسارة.
استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	يتم لاحقاً قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة. ويتم الاعتراف بمخصص انخفاض قيمة أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في الربح أو الخسارة.
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	تُقاس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(7) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 32، وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي، في حالة واحدة وهي أن يكون لدى المصرف حق قانوني بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها نية التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة.

لا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس صافي القيمة إلا عندما تسمح بذلك المعايير الدولية للتقارير المالية أو عندما تتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة.

(8) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة لأي أصل أو التزام مالي في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي المسجل ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي انخفاض في قيمة الموجودات المالية.

(9) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للمصرف في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

يقوم المصرف بقياس القيمة العادلة للأداة، عند الضرورة، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد أسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يقوم المصرف حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة. إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادة في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض.

إن محافظ الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل المصرف على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التعديلات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، يقوم المصرف بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

يقوم المصرف بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي حدث فيها التغيير.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بالاعتراف بمخصصات خسائر للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.
- التزامات القروض المصدرة.
- عقود الضمان المالي المصدرة.

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

يتضمن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة منهجاً من ثلاث مراحل يعتمد على التغيير في الجودة الائتمانية للموجودات المالية منذ الاعتراف المبدئي. تعكس الخسارة الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية المرجحة لجميع أوجه عجز السيولة التي تتعلق بأحداث التعثر إما (1) على مدى اثني عشر شهراً التالية أو (2) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية اعتماداً على تدهور الائتمان منذ النشوء.

- خلال المرحلة الأولى، وعندما لا توجد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل مبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.
- خلال المرحلة الثانية، وعندما توجد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي لكن لا تعتبر الأدوات المالية أنها قد تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم تسجيل مبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر على مدى العمر.
- خلال المرحلة الثالثة، وعندما يكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة في تاريخ التقرير، يتم تصنيف هذه الأدوات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية ويتم تسجيل مبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للموجودات المالية.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

يأخذ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الاعتبار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال ضرب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. وقام المصرف بتطوير منهجيات ونماذج تراعي الحجم النسبي للمحافظ وجودتها ومدى تعقيدها.

فيما يلي تفاصيل هذه المقاييس/ المدخلات الإحصائية:

- احتمالية التعثر هي تقدير احتمالية التعثر خلال نطاق زمني محدد.
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر هو تقدير لمستوى التعرض في تاريخ التعثر المستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير.
- الخسارة الناتجة عن التعثر - الخسارة الناتجة عن التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت محدد.
- وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها المقرض، بما في ذلك من تحقيق أي ضمانات. يتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية من التعرض الناتج عن التعثر

عوامل الاقتصاد الكلي والمعلومات القائمة على النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تقديراً عادلاً مرجحاً للخسائر الائتمانية من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة التي تشمل توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية. يجب إدراج عوامل الاقتصاد الكلي والمعلومات القائمة على النظرة المستقبلية ضمن قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وكذلك تحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ النشوء. ويجب أن يبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة في كل فترة تقرير المعلومات المعقولة والمثبتة بتاريخ التقرير عن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

يقوم المصرف في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. يعتبر الأصل المالي أنه "تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على تعرض الأصل المالي لانخفاض في قيمته الائتمانية على أي من البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المصدرة.
- خرق بنود العقد مثل أحداث التعثر أو التأخر في السداد.
- إعادة هيكلة القروض أو الدفعات المقدمة من قبل المصرف وفقاً لشروط لم يكن للمصرف الأخذ بها في ظروف خلاف ذلك.
- وجود احتمال بدخول المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- عدم وجود سوق نشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

الأحكام الائتمانية السابقة

تتطلب منهجية رصد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لدى المصرف استخدام أحكام ائتمانية قائمة على الخبرة لإدراج التأثير المقدر للعوامل التي لم تتضمنها نتائج نماذج رصد الخسارة الائتمانية المتوقعة في جميع فترات التقارير.

يبقى تعريف التعثر الذي يتبعه المصرف لتقييم الانخفاض في القيمة متوافقاً مع توجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ومتسقاً مع المتطلبات التنظيمية. وتظل سياسة حذف معاملات التمويل دون تغيير.

الحذف

يتم حذف القروض وسندات الدين (جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي لاستردادها. وينطبق ذلك عموماً عندما يكون المصرف قد استنفد جميع الجهود القانونية والتوافقية لاسترداد المبالغ من العملاء. ومع ذلك، فإن الموجودات المالية التي يجري حذفها يمكن أن تظل خاضعة لأنشطة التنفيذ امتثالاً لإجراءات المصرف لاسترداد المبالغ المستحقة.

العمر المتوقع

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يجب على المصرف مراعاة الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض خلالها المصرف لمخاطر الائتمان. كما يجب مراعاة جميع الشروط التعاقدية عند تحديد الفترة المتوقعة، بما في ذلك خيارات الدفع المسبق وخيارات التمديد والتجديد.

متطلبات مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("المصرف المركزي")

حسب إخطار المصرف المركزي رقم 458/2018/BSU/CBUAE بتاريخ 30 أبريل 2018، إذا كان المخصص المحدد والمخصص العام / الجماعي المتراكم أعلى من مخصص انخفاض القيمة المحسوب بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، فيجب تحويل الفرق إلى "احتياطي انخفاض القيمة" كتخصيص من الأرباح المحتجزة. ويجب تقسيم احتياطي انخفاض القيمة على ما يتعلق بالفرق في المخصص المحدد والمخصص العام / الجماعي. ولن يكون احتياطي انخفاض القيمة متاحاً لدفع توزيعات أرباح الأسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) نقد وما في حكمه

لغرض عرض بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد في الصناديق والأرصدة غير المقيدة المحتفظ بها لدى البنوك المركزية والمبالغ المستحقة من البنوك التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل والتي تكون جاهزة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة والتي لا تتأثر تأثراً كبيراً بمخاطر التغيرات في القيمة.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

(ج) مبالغ مستحقة من البنوك

يتم إظهار المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وُجد.

(د) استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تسجيل الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة على النحو ذاته للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والعكوسات.
- أرباح وخسائر الصرف الأجنبي.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

لا يعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ولا يدرج أي انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. ويتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح ضمن حساب الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل تلك التوزيعات بشكل واضح جزءاً مسترداً من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند بيع استثمار حقوق الملكية.

(هـ) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

هذه هي الأوراق المالية التي يقتنيها المصرف بشكل أساسي لغرض بيعها على المدى القريب أو الاحتفاظ بها كجزء من المحفظة التي تدار معاً لتحقيق ربح قصير الأجل أو الحصول على مركز. يتم الاعتراف بهذه الموجودات مبدئياً ثم يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. ويتم الاعتراف بكافة التغيرات في القيمة العادلة كجزء من الربح أو الخسارة.

(و) قروض وسلفيات

القروض والسلفيات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة ولا ينوي المصرف بيعها على الفور أو في المدى القريب.

يشمل بند "القروض والسلفيات" المدرج في بيان المركز المالي ما يلي:

- القروض والسلفيات المقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- القروض والسلفيات المقاسة إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في حساب الربح أو الخسارة فوراً.
- ذمم الإيجار المدينة

عندما يشتري المصرف أصلاً مالياً وبشترك في الوقت نفسه في اتفاقية لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء العكسي أو اقتراض الأسهم)، يحتسب المقابل المدفوع كقرض وسلفة ولا يدرج الأصل الأساسي في البيانات المالية للمصرف.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) أنشطة التمويل الإسلامي

(1) المرابحة "الأمر بالشراء"

هي بيع مؤسسة ما سلعة إلى عمليها (الأمر بالشراء) بموجب سعر/تكلفة شراء إلى جانب هامش ربح محدد متفق عليه (كما هو موضح في الوعد). وفي هذه الحالة تسمى مرابحة مصرفية. تتضمن المرابحة المصرفية شروط دفع أجل، ولكن هذا الدفع الأجل لا يعتبر أحد الشروط الجوهرية لهذه المعاملة، حيث هنالك أيضاً مرابحة دون دفع أجل. وفي هذه الحالة، يستلم البائع الهامش فقط الذي يتضمن الربح من البيع الفوري وليس التكلفة الإضافية التي سيتم، خلاف لذلك، استلامها مقابل الدفع الأجل.

(2) الإجارة المنتهية بالتمليك والإجارة الموصوفة في الذمة

هي عقد يقوم المصرف ("المؤجر") بموجبه بتأجير أصل للعميل ("المستأجر") (بعد شراء/الاستحواذ على أصل معين سواء من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، بناءً على طلب العميل وتعهدته بالاستئجار) مقابل دفعات إيجار محددة ولفترات/ مدة إيجار معلومة، مستحقة على أساس ثابت أو متغير. تكون مدفوعات الإيجار إلزامية بموجب العقد ويبدأ استحقاق المؤجر لمدفوعات الإيجار من الوقت الذي يبدأ فيه المستأجر بالانتفاع من الأصل أو عندما ينقل المؤجر حق استخدام الأصل للمستأجر، وليس بالضرورة أن يبدأ استحقاق مدفوعات الإيجار من تاريخ توقيع عقد الإجارة.

يتضمن عقد الإيجار هذا تعهد المؤجر بتحويل ملكية العقار المؤجر إلى المستأجر، سواء كان في نهاية فترة الإجارة أو في شكل مراحل خلال فترة العقد عندما يستوفي المستأجر كافة الالتزامات بموجب اتفاقية الإجارة، وسيقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر إلى المستأجر بالقيمة الاسمية بناءً على تعهد المؤجر بالبيع.

قد يتم تنفيذ عقد الإجارة للأصل الذي تعهد المؤجر بتسليمه إلى المستأجر وفقاً للمواصفات الدقيقة، حتى إذا لم يكن الأصل الموصوف مملوكاً للمؤجر. في هذه الحالة، يتم الاتفاق على توفير الأصل الموصوف خلال فترة العقد، ليمنح المؤجر فرصة الاستحواذ عليه أو صنعه.

(3) الوكالة بالاستثمار

هي عقد بين العميل مقدم الأموال ("الموكل") الذي يقوم بتقديم مبلغ محدد من المال ("رأس مال الوكالة") للمصرف ("الوكيل") الذي بدوره يقوم باستثمار رأس مال الوكالة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ودراسة الجدوى وخطة الاستثمار. يستحق الوكيل رسوماً ثابتة ("رسوم وكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس مال الوكالة. قد يتم منح الوكيل أي فائض عن معدل العوائد المتفق عليه مسبقاً كحافز أداء. مبدئياً، يتم توزيع أرباح الوكالة عند الإعلان/التوزيع من قبل الوكيل. مع ذلك، وبما أنه يتم تقدير أرباح الوكالة دائماً بصورة موثوقة، فيتم احتسابها داخلياً على أساس زمني على مدى فترة الوكالة حسب رأس مال الوكالة القائم. يتصرف الوكيل كمستفيد فيما يتعلق بالاستثمار وبناءً عليه لا يتحمل مسؤولية أي خسارة في حالات خلاف سوء السلوك المتعمد أو الإهمال أو الإخلال في العقد ما لم يكن الإخلال يصب في مصلحة الموكل. في الحالة التي يكون فيها الوكيل مسؤولاً عن خسارة رأس المال، تقتصر هذه المسؤولية على مبلغ رأس المال ولا يتحمل الوكيل خسارة الربح المتوقع سواء تم استثمار رأس المال فوراً أو تم تأجيله أو لم يتم استثماره على الإطلاق.

(4) المضاربة

هي عقد بين العميل مقدم الأموال ("رب المال") الذي سيقوم بتوفير مبالغ مالية معينة ("رأس مال المضاربة") للمصرف ("المضارب") من ثم سيقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مشروع أو نشاط باستخدام خبرته وتجربته مقابل حصة محددة من الربح الناتج متفق عليها مسبقاً، إن وجدت. ولا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة (مضاربة مطلقة).

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) أنشطة التمويل الإسلامي (تابع)

(4) المضاربة (تابع)

لا يمكن الاعتراف أو المطالبة بأي ربح ما لم يتم الاحتفاظ برأس مال مضاربة سليم. في حال تكبدت عمليات المضاربة خسائر، يتم تعويض تلك الخسائر من أرباح عمليات المضاربة المستقبلية. ويتم تسوية الخسائر المرحلة مقابل الأرباح المستقبلية.

بشكل عام، يعتمد توزيع الربح على النتيجة النهائية للعمليات عند تصفية عقد المضاربة. إذا كانت الخسائر عند تصفية العمليات أكثر من الأرباح يتوجب خصم الرصيد (صافي الخسارة) من رأس المال. وفي هذه الحالة، لا يُعتبر المضارب حافظاً أميناً ولا يتحمل مبلغ هذه الخسارة ما لم يكن هنالك إهمال أو سوء سلوك من طرفه.

(5) التورق "مراوحة مركز دبي للسلع المتعددة"

يشير التورق إلى العملية التي بموجبها يقوم العميل بشراء سلعة بثمن أجل يتم تحديده من خلال مراوحة (بيع بهامش ربح) من المصرف ثم بيعها إلى طرف ثالث مقابل سعر البيع الفوري للحصول على النقد، وهو أحد حلول التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالتعاون مع مركز دبي للسلع المتعددة ويوفر للعميل السيولة اللازمة لتحقيق متطلباته النقدية. يعتبر التورق هو العميل عند شرائه السلعة من المصرف ثم يبيعها لطرف ثالث لتحصيل السيولة وفق الضوابط الشرعية.

(6) حسابات العملاء وودائع الوكالة من البنوك

يتم الاعتراف بحسابات العملاء وودائع الوكالة من البنوك مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

(ح) ممتلكات ومعدات

(1) الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. ويتم لاحقاً قياس كافة البنود باستثناء الأرض والمباني بنظام التملك الحر بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. يتم تسجيل الأرض والمباني بنظام التملك الحر، التي يتم قياسها باستخدام نموذج إعادة التقييم، بقيمة إعادة التقييم التي تمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم، ناقصاً الاستهلاك المتراكم اللاحق وخسائر انخفاض القيمة اللاحقة. إن وجدت، يتم إثبات جميع الممتلكات والمعدات الأخرى بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك. وتشمل التكلفة التاريخية المصاريف المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ على البنود.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبنود ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق به. يلغى الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي عنصر محتسب كأصل منفصل عند استبداله. ويتم تحميل تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى على حساب الربح أو الخسارة خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم تسجيل المشاريع الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، ويتم تحويلها عند الانتهاء منها إلى الفئة المناسبة ضمن الممتلكات والمعدات وتستهلك بعد ذلك.

يتم الاعتراف بزيادات القيم الدفترية الناشئة عن إعادة تقييم الأرض والمباني في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها ضمن احتياطي إعادة تقييم الموجودات في حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بالزيادة أولاً في الربح أو الخسارة إلى المدى الذي تعكس من خلاله الانخفاض المعترف به مسبقاً في الربح أو الخسارة. في حال حدوث انخفاض يعكس الانخفاض السابق على نفس الأصل فإنه يعترف به أولاً في الدخل الشامل الآخر إلى مدى الفائض المتبقي المنسوب إلى الأصل، وتدرج كافة الانخفاضات الأخرى في الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) ممتلكات ومعدات (تابع)

(1) الاعتراف والقياس (تابع)

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية، وتعديليها عند الضرورة، بتاريخ كل فترة تقرير.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد المقدر. يتم اختبار الموجودات الأخرى لتحري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. وإن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف الاستبعاد أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات في أدنى المستويات والتي لها تدفقات نقدية منفصلة قابلة للتحديد والتي هي مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات الأخرى أو مجموعة الموجودات (الوحدات المولدة للنقد). وتتم مراجعة الموجودات غير المالية بخلاف الشهرة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها لتحري احتمال عكس الانخفاض في نهاية كل فترة تقارير.

تحدّد الأرباح والخسائر من الاستبعاد بمقارنة العوائد مع القيمة الدفترية، وتدرج في الربح أو الخسارة. وعندما يتم بيع الموجودات المعاد تقييمها، يتم تحويل المبالغ المدرجة في الاحتياطات الأخرى المتعلقة بتلك الموجودات إلى الأرباح المحتجزة.

(2) إعادة التقييم وطرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية

يتم الاعتراف بالأراضي والمباني بالقيمة العادلة على أساس التقييمات السنوية من قبل مقيمين خارجيين مستقلين ناقصاً الاستهلاك للمباني. يقيد فائض إعادة التقييم في الاحتياطات الأخرى في حقوق الملكية للمساهمين. يتم الاعتراف بجميع الممتلكات والمنشآت والمعدات الأخرى بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك.

تعتبر الأرض وأي أصل موجود على الأرض - على سبيل المثال مبنى أو منشأة متخصصة - موجودات منفصلة.

عندما يكون لأجزاء من الممتلكات أو المعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للممتلكات والمعدات. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة أو المبالغ المعاد تقييمها للموجودات، بالصافي من قيمتها المتبقية، على مدى عمرها الإنتاجي المقدر على النحو التالي:

ميان بنظام التملك الحر	30 سنة
تحسينات على مبانى بنظام التملك الحر	10 سنوات
تحسينات على عقار مستأجر	7 سنوات
أثاث ومعدات	4 سنوات
أجهزة وبرمجيات الحاسب الآلي	4 سنوات
البرمجيات البنكية الأساسية	10 سنوات
مركبات	4 سنوات

يتم احتساب الاستهلاك على الإضافات من التاريخ الذي تكون فيه الموجودات متاحة للاستخدام ويتوقف في التاريخ الذي يتم فيه استبعادها.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ط) عقود الإيجار

يقوم المصرف عند بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد يشكل أو يتضمن إيجاراً، أي ما إذا كان العقد ينص على الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل مبلغ مالي.

المصرف كمستأجر

يتم الاعتراف بعقود الإيجار باعتبارها موجودات حق الاستخدام ومطلوبات مقابلة في التاريخ الذي تكون فيه الموجودات المؤجرة متاحة لاستخدام المصرف. نظراً لأن موجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار في تاريخ التقرير لم تكن جوهرية، فقد قام المصرف بعرضهما في بيان المركز المالي ضمن الممتلكات والمعدات والمطلوبات الأخرى على التوالي.

تقاس الموجودات والمطلوبات الناشئة من عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. وتتضمن مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:

- دفعات ثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- دفعات الإيجار المتغيرة بناء على المؤشر أو المعدل.
- المبالغ المتوقعة دفعها من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة لخيار الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار.
- دفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تشير إلى استخدام المستأجر هذا الخيار.

يتم أيضاً تضمين دفعات الإيجار التي يتم إجراؤها بموجب خيارات تمديد معينة بشكل معقول في قياس الالتزام.

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا لم يمكن تحديد هذا السعر، فيتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

يتم تخصيص كل دفعة إيجار بين المبلغ الأصلي وتكلفة التمويل. ويتم تحميل تكلفة التمويل على الربح أو الخسارة على مدى فترة الإيجار للحصول على معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة.

يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار، عند بداية العقد. يطبق المصرف نهج الاعتراف والقياس الفردي لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المحددة كعقود إيجار لمدة إيجار 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. يعترف المصرف بمطلوبات الإيجار لسداد دفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

تُقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تشمل التالي:

- مبلغ القياس المبدئي للالتزام بالإيجار.
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- أي تكاليف أولية مباشرة.
- تكاليف الترميم.

ويحتسب الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر، بطريقة القسط الثابت.

المصرف كمؤجر

إن عقود الإيجار التي لا ينقل فيها المصرف كافة مخاطر ومنافع الملكية المتعلقة بالأصل بشكل جوهرى تصنّف على أنها عقود إيجار تشغيلي. يتم احتساب إيرادات الإيجار الناشئة على أساس القسط الثابت على مدى فترات الإيجار وتدرج في الإيرادات التشغيلية الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر بسبب طبيعتها التشغيلية. وتضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتدرج على مدى فترة التأجير بنفس الأساس كإيرادات إيجار. ويتم الاعتراف بالإيجارات المحتملة كإيرادات في الفترة التي تتحقق فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) استثمارات عقارية

(1) استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي العقارات التي يتم الاحتفاظ بها إما لجني إيرادات من تأجيرها أو لزيادة قيمة رأس المال أو لكليهما، ولكن لا يتم الاحتفاظ بها لبيعها في سياق العمل الاعتيادي أو استخدامها في تقديم الخدمات أو في الأغراض الإدارية. يتم قياس الاستثمارات العقارية باستخدام طريقة التكلفة الذي تمثل التكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للاستثمارات العقارية.

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدره للمباني المصنفة كاستثمارات عقارية للسنة الحالية والسنة المقبلة 30 سنة، ويعاد تقييم طرق حساب الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير وتعديلها عند الضرورة.

(ك) أصل غير متداول مُحْتَفَظ به للبيع

تقاس الموجودات غير المتداولة (أو مجموعة الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل.

(ل) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمصرف بتاريخ كل تقرير للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تعرضها للانخفاض في القيمة، وفي حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما عن قيمته المقدره القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل في قيمته قيد الاستخدام أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات معاً في أصغر مجموعة من الموجودات تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر وتكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات الأخرى أو الوحدات المولدة للنقد. يتم تخصيص الشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال إلى الوحدة المولدة للنقد أو مجموعة الوحدات المولدة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من مزايا الاندماج.

تعتبر القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما أو الوحدة المولدة للنقد هي القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع، أيهما أعلى. وتستخدم القيمة قيد الاستخدام إلى التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل أو الوحدة المولدة للنقد.

يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة ضمن الربح أو الخسارة. ويتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المسجلة في الفترات السابقة في تاريخ كل تقرير في حال وجود أي مؤشرات تدل على انخفاض قيمة هذه الخسائر أو انعدامها. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة إذا لم تجاوز القيمة الدفترية للأصل المعني قيمته الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، صافية من الاستهلاك، فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة.

(م) ودائع العملاء والمبالغ المستحقة إلى البنوك

يتم مبدئياً تسجيل ودائع العملاء والمستحق إلى المصارف بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمقابل المقبوض، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفاة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب التكلفة المطفاة بالأخذ بالاعتبار أي خصم أو علاوة عند التسوية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ن) مخصصات

يتم تسجيل مخصص ما عندما يترتب على المصرف نتيجة لحدث سابق التزام قانوني أو ضمني حالي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المحتمل أن يستدعي الأمر تكبد منافع اقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال، وعند الضرورة، المخاطر المتعلقة بالالتزام.

(س) منافع الموظفين

(1) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

خطة المساهمات المحددة

تم قيد مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة العاملين لدى المصرف في برنامج المعاشات الذي تتم إدارته من قبل الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية. تُحتسب المساهمات المقدمة لهذا البرنامج كمصرف.

خطة المنافع المحددة

يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين الوافدين على أساس خدمتهم المتراكمة في تاريخ التقرير ووفقاً للوائح الداخلية للمصرف، والتي تتوافق مع قانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام بالمنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدر باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع المنافع بها والتي لها شروط استحقاق تقارب شروط التزام المنافع ذات الصلة. يتم بيان المخصص الناتج تحت بند "مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين" ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي.

(2) منافع موظفين قصيرة الأجل

تقاس التزامات منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص ويتم احتسابها كمصرف عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم احتساب الالتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه بموجب الحوافز النقدية قصيرة الأجل أو خطط تقاسم الأرباح إذا ترتب على المصرف التزام قانوني أو ضمني يدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة قدمت من قبل الموظف، وكان بالإمكان تقدير الالتزام على نحو موثوق به.

(ع) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي عبارة عن عقود تُلزم المصرف بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب إخفاق طرف معين في الوفاء بالتزامه بموجب شروط التعاقد.

التزامات القروض هي التزامات مؤكدة لتوفير الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

يتم الاعتراف بعقود الضمانات المالية كالتزام مالي في وقت إصدار الضمان. ويتم قياس الالتزام مبدئياً بالقيمة العادلة ثم لاحقاً بالمبلغ الأعلى لأي مما يلي:

- المبلغ المحدد وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية".
- المبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حسب الحال، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 "الإيرادات من العقود مع العملاء".

يتم تحديد القيمة العادلة للضمانات المالية على أساس القيمة الحالية للفرق في التدفقات النقدية بين الدفعات التعاقدية المطلوبة بموجب أداة الدين والدفعات التي قد تكون مطلوبة بدون ضمان، أو المبلغ المقدر الذي سيكون مستحق الدفع لطرف ثالث لتحمل الالتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ف) أوراق القبول

تنشأ أوراق القبول عندما يترتب على المصرف التزام بسداد دفعات مقابل سندات يتم سحبها بموجب اعتمادات مستندية. تحدد أوراق القبول المبلغ المالي والتاريخ والشخص المستحق له الدفع. تصبح الأداة بعد القبول التزاماً غير مشروط (سند لأجل) لدى المصرف، وبالتالي يتم الاعتراف بها ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي مع الاعتراف بالحق التعاقدية المكافئ المتعلق بالتعويض من العميل ضمن الموجودات المالية.

(ص) بيع الضمانات المعلقة

يتم تسجيل العقارات والضمانات الأخرى التي تم الحصول عليها نتيجة تسوية بعض القروض والسلفيات في "الموجودات الأخرى". يتم تسجيل الأصل المستحوز عليه بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الدفترية للقروض (بالصافي من مخصص الانخفاض في القيمة) في تاريخ التبادل، أيهما أقل.

(ق) ربحية السهم

يعرض المصرف معلومات ربحية السهم الأساسية لأسهمه العادية. تحسب ربحية السهم الأساسية بقسمة الأرباح أو الخسائر المنسوبة لحملة الأسهم العادية لدى المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

(ر) إيرادات ومصاريف الفوائد

معدل الفائدة الفعلي

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. "معدل الفائدة الفعلي" هو المعدل الذي يخضع بدقته الدفعات النقدية المستقبلية المقدره أو المقبوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى

- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

يتضمن حساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أي موجودات أو مطلوبات مالية.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشاؤها والتي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل وفقاً للائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدره بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة الدفترية

تمثل "التكلفة المطفأة" للأصل المالي أو الالتزام المالي في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة.

"إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي" هو التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ر) إيرادات ومصاريف الفوائد (تابع)

احتساب إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بأصل مالي أو التزام مالي. عند احتساب إيرادات ومصاريف الفوائد، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية) أو على التكلفة المطفأة للالتزام. يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي كنتيجة لإعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية للأدوات ذات السعر المتغير لبيان الحركات في أسعار الفائدة في السوق.

ومع ذلك، بالنسبة للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا لم يعد الأصل معرضاً لانخفاض في قيمته الائتمانية، فعندئذٍ يعود احتساب إيرادات الفوائد إلى الأساس الإجمالي.

بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل بالائتمان على التكلفة المطفأة للأصل. ولا يكون حساب إيرادات الفوائد على أساس الإجمالي حتى وإن تحسنت مخاطر الائتمان للأصل.

(ش) توزيع الأرباح

يتمثل توزيع الأرباح في المبلغ المقيد له استحقاق في المصاريف عن الأموال المقبولة من البنوك والعملاء في شكل ودائع وكالة وعقود مضاربة، ويتم الاعتراف به كحصة للمودعين في الربح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب هذه المبالغ وفقاً لشروط وأحكام وودائع الوكالة المتفق عليها وطبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

(ت) إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على الأصل أو المطلوب المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم استحقاق الرسوم المكتسبة مقابل تقديم الخدمات على مدى فترة زمنية على تلك الفترة. تشمل هذه الرسوم رسوم معالجة القروض ورسوم إدارة الاستثمار ورسوم الإيداع ورسوم المشاركة. إذا لم يكن من المتوقع أن يؤدي التزام القرض إلى سحب القرض، فعندئذٍ يتم الاعتراف برسوم التزام القرض ذات الصلة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.

ترتبط مصاريف الرسوم والعمولات الأخرى بصورة رئيسية برسوم المعاملات والخدمات التي يتم احتسابها كمصاريف عند تلقي الخدمات.

(ث) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم استلام توزيعات الأرباح من الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات أخرى في الربح أو الخسارة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات. وينطبق ذلك حتى إذا تم دفعها من أرباح ما قبل الاستحواذ، ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح جزءاً مسترداً من تكلفة الاستثمار. وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في الدخل الشامل الآخر إذا كانت تتعلق باستثمار مقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تُعرض توزيعات الأرباح كإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(خ) العملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية الناشئة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة يتم الاعتراف بها عموماً في الربح أو الخسارة. ويتم تأجيلها ضمن حقوق الملكية إذا كانت متعلقة بتحويلات التدفقات النقدية المؤهلة أو إذا كانت منسوبة إلى جزء من صافي الاستثمار في عملية أجنبية.

يتم عرض أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية المتعلقة بالقروض في بيان الأرباح أو الخسائر ضمن بند تكاليف تمويل، بينما يتم عرض كافة الأرباح والخسائر الأخرى من صرف العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر على أساس الصافي ضمن بند أرباح/ (خسائر) أخرى.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج الفروقات الناشئة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة. على سبيل المثال، يتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن تحويل المطلوبات والموجودات المالية غير النقدية مثل حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن الربح أو الخسارة كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة، بينما يتم الاعتراف بالفروقات من تحويل الموجودات غير النقدية، مثل الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، في الدخل الشامل الأخر.

(ذ) أنشطة برسم الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها على سبيل الأمانة لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالمصرف حيث يتم الاحتفاظ بها بصفة ائتمانية فقط ويعمل المصرف بالنيابة عن العميل بمثابة حافظ أمين، ولا يتحمل المصرف أي مسؤولية أو التزام تجاه العميل بما يخص هذه الموجودات، وبالتالي لم تدرج ضمن هذه البيانات المالية.

(ض) ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالمصاريف والموجودات بالصافي من ضريبة القيمة المضافة، باستثناء ما يلي:

- عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء موجودات أو خدمات غير قابلة للاسترداد من السلطات الضريبية، وفي هذه الحالة تدرج ضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة الاستحواذ على الأصل أو كجزء من بند المصاريف بحسب الملائم.
- عندما يتم بيان الذمم المدينة والدائنة مع مبلغ ضريبة القيمة المضافة المدرجة.

يتم تضمين صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابل للاسترداد من سلطة الضرائب أو المستحق لها كجزء من الموجودات الأخرى أو المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

4 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل المصرف

وفي السنة الحالية، طبق المصرف التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتي تصبح فعالة بشكل إلزامي للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أي أثر جوهري على المبالغ المُبلَّغ عنها للفترات الحالية والسابقة ولكنها قد تؤثر على المعاملات المحاسبية أو الترتيبات المستقبلية للمصرف.

العنوان والمتطلبات الرئيسية	يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
<p>ممتلكات ومنشآت ومعدات:</p> <p>المحصلات قبل الاستخدام المقصود – تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.</p> <p>يحظر التعديل على المعيار المحاسبي رقم 16 "الممتلكات والمنشآت والمعدات" على المنشأة أن تفتتح من تكلفة بند الممتلكات والمنشآت والمعدات أي عوائد مستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء إعداد الشركة للأصل لاستخدامه المقصود منه. كما يوضح أن المنشأة "تقوم باختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح" عند تقييمها للأداء الفني والمادي للأصل. لا يتم اختبار الأداء المالي للأصل بموجب التقييم. ويجب على المنشآت الإفصاح بشكل منفصل عن مبالغ المحصلات والتكاليف المتعلقة بالبنود المنتجة التي لا تمثل مخرجات من الأنشطة الاعتيادية للمنشأة.</p>	1 يناير 2022
<p>العقود المثقلة:</p> <p>تكلفة تنفيذ العقد – تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 37</p> <p>توضح التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 أن التكاليف المباشرة فيما يتعلق بالوفاء بعقد ما تتضمن كلاً من التكاليف الإضافية للوفاء بالعقد ومخصص للتكاليف الأخرى المتعلقة مباشرة بالوفاء بالعقود. وقبل أن يتم الاعتراف بمخصص منفصل لعقد مثقل بالالتزامات، تقوم المنشأة بالاعتراف بأي خسارة انخفاض في القيمة تطرأ على الموجودات المستخدمة بغرض الوفاء بالعقد.</p>	1 يناير 2022
<p>التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020:</p> <p>تم الانتهاء من التحسينات التالية في مايو 2020:</p> <ul style="list-style-type: none"> المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" – يوضح نوعية الرسوم التي ينبغي أن تدرج في اختبار نسبة 10% للإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار" – تعديل المثال التوضيحي رقم 13 لإزالة التوضيح الخاص بالدفعات من المؤجر فيما يتعلق بتحسينات عقود الإيجار، لإزالة أي لبس حول معالجة حوافز الإيجار. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 "تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى" – يسمح للكيانات التي قامت بقياس موجوداتها ومطلوباتها بالقيمة الدفترية المسجلة في دفاتر الشركة الأم أن تقوم أيضاً بقياس أي فروقات تراكمية عن تحويل العملات باستخدام المبالغ المدرجة من قبل الشركة الأم. سينطبق هذا التعديل أيضاً على الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي حصلت على نفس الإعفاء بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 "الزراعة" – إزالة الشرط الملزم للمنشآت باستبعاد التدفقات النقدية لأغراض الضريبة عند قياس القيمة العادلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 41. ويهدف هذا التعديل إلى الموازنة مع الشرط المدرج في المعيار بخضم التدفقات النقدية بعد الضريبة. 	1 يناير 2022

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

4 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل المصرف (تابع)

يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	العنوان والمتطلبات الرئيسية (تابع)
1 يناير 2022	<p>الإشارة إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3</p> <p>تم إجراء تعديلات طفيفة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "اندماج الأعمال" لتحديث الإشارات إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية وإضافة استثناء للاعتراف بالمطلوبات والمطلوبات الطارئة ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 "المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات الطارئة" والتفسير رقم 21 "الضرائب"، كما تؤكد التعديلات أنه لا يجب الاعتراف بالموجودات الطارئة بتاريخ الاستحواذ.</p>

بخلاف ما سبق ذكره، لا توجد أي معايير دولية للتقارير المالية أو تعديلات أو تفسيرات هامة أخرى كانت سارية لأول مرة على السنة المالية التي بدأت في أو بعد 1 يناير 2022.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه

تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية ولكنها ليست إلزامية لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022، وتوقع الإدارة أن يتم تطبيق هذه التعديلات في أول فترة يصبح فيها تطبيق هذه التعديلات إلزامياً وتوقع ألا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على البيانات المالية للمصرف في فترة التطبيق المبدئي.

يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	العنوان والمتطلبات الرئيسية
1 يناير 2023 *	<p>تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1</p> <p>توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" أن المطلوبات تُصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير، لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). كما توضح التعديلات ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند الإشارة إلى "تسوية" التزام.</p> <p>قد تؤثر التعديلات على تصنيف المطلوبات، وبالأخص للمنشآت التي أخذت بالفعل نوايا الإدارة في الاعتبار عند تحديد التصنيف والنسبة لبعض المطلوبات التي من الممكن تحويلها إلى حقوق ملكية، ويتوجب تطبيقها بأثر رجعي وفقاً للمتطلبات المعتادة في المعيار المحاسبي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".</p> <p>* نظراً لإصدار هذه التعديلات، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة عرض تقترح تغييرات أخرى وتأجيل التعديلات حتى 1 يناير 2024 على الأقل.</p>

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

4 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه (تابع)

يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	العنوان والمتطلبات الرئيسية (تابع)
1 يناير 2023	<p>الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعايير الدولية للتقارير المالية بيان الممارسة 2</p> <p>قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 لمطالبة المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية الجوهرية بدلاً من سياساتها المحاسبية الهامة. تحدد التعديلات ماهية "معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية" وتوضح كيفية تحديد متى تكون معلومات السياسات المحاسبية جوهرية. كما توضح أنه لا يلزم الإفصاح عن معلومات السياسات المحاسبية غير الجوهرية. وإذا تم الإفصاح عنها، فلا ينبغي أن تحجب المعلومات المحاسبية الجوهرية.</p> <p>لدعم هذا التعديل، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضًا بتعديل بيان الممارسة رقم 2 الخاص بالمعايير الدولية للتقارير المالية، إصدار أحكام الأهمية، لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على إفصاحات السياسات المحاسبية.</p>
1 يناير 2023	<p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين"</p> <p>صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 في مايو 2017 كإديل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 "عقود التأمين". وهو يتطلب وجود نموذج قياس حالي حيث يتم إعادة تقييم التقديرات في كل فترة تقرير. تقاس العقود باستخدام أساس ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التدفقات النقدية المخضومة المرجحة بالاحتمالات. • التعديل الصريح على المخاطر. • هامش الخدمة التعاقدية الذي يمثل الربح غير المحقق من العقد والذي يتم الاعتراف به كإيرادات على مدى فترة التغطية. <p>يسمح المعيار بالاختيار بين الاعتراف بالتغيرات في معدلات الخصم إما في بيان الربح أو الخسارة أو مباشرة في الدخل الشامل الآخر. ومن المرجح أن يعكس هذا الخيار كيفية محاسبة شركات التأمين لموجوداتها المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.</p> <p>يسمح باتباع أسلوب تخصيص أقساط اختياري مبسط للمطلوبات عن التغطية المتبقية لعقود قصيرة الأجل، والتي غالباً ما تكون مبرمة من قبل شركات التأمين على غير الحياة.</p> <p>هناك تعديل لنموذج القياس العام الذي يطلق عليه "تهج الرسوم المتغيرة" لبعض العقود التي تبرمها شركات التأمين على الحياة حيث يتقاسم حاملو الوثائق العائدات من البنود الأساسية. عند تطبيق طريقة الرسوم المتغيرة، يتم إدراج حصة المنشأة في التغيرات في القيمة العادلة للبنود الأساسية في هامش الخدمة التعاقدية. ولذلك من المرجح أن تكون نتائج شركات التأمين التي تستخدم هذا النموذج أقل تقلباً من النموذج العام.</p> <p>سوف تؤثر القواعد الجديدة على البيانات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية لجميع الكيانات التي تصدر عقود تأمين أو عقود استثمار ذات ميزات مشاركة تقديرية.</p>

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

4 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه (تابع)

يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	العنوان والمطلبات الرئيسية (تابع)
1 يناير 2023	<p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 " عقود التأمين " (تابع)</p> <p>تهدف التعديلات المستهدفة التي تمت في يوليو 2020 إلى تسهيل تطبيق المعيار من خلال تقليل تكاليف التطبيق، مما يسهل على الكيانات شرح نتائج تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 للمستثمرين وغيرهم. كما أدت التعديلات إلى تأجيل تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 إلى 1 يناير 2023.</p> <p>أضفت التعديلات الأخرى التي تم إجراؤها في ديسمبر 2021 خيار الانتقال الذي يسمح للمنشأة بتطبيق تراكب تصنيف اختياري في فترة أو فترات المقارنة المعروضة عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17. يُطبق تراكب التصنيف على جميع الموجودات المالية، بما في ذلك تلك الموجودات المحتفظ بها فيما يتعلق بالأنشطة غير المرتبطة بالعقود ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17. يسمح التراكب بتصنيف تلك الموجودات في فترة أو فترات المقارنة بطريقة تتماشى مع الطريقة التي تتوقع المنشأة أن يتم بها تصنيف تلك الموجودات عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يمكن تطبيق التصنيف على أساس كل أداة على حدة.</p>
1 يناير 2023	<p>تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 8</p> <p>يوضح التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 8، "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، كيف يجب على الشركات التمييز بين التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية. إن التمييز مهم، لأن التغييرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها على أساس مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، في حين يتم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث السابقة الأخرى وكذلك الفترة الحالية.</p>

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية

نظرة عامة

يتعرض المصرف للمخاطر التالية من جراء أنشطة الأعمال:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يستعرض هذا الإيضاح تفاصيل تعرّض المصرف للمخاطر المبينة أعلاه وأهدافه وسياساته وإجراءاته لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المصرف لرأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤولٌ بصورة عامة عن وضع إطار إدارة مخاطر المصرف ومتابعته. قام المجلس بتفويض عدد من المديرين بمسؤولية إدارة المخاطر وتحديد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف واتخاذ القرارات الائتمانية التي تتجاوز الصلاحيات المقررة للإدارة ووضع سقف لمخاطر السوق تعمل بموجبها إدارة المصرف.

أنشأ المصرف لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان ولجنة إدارة المخاطر، التي تضم مسؤولين من داخل الإدارة، وجميع هذه اللجان مسؤولة عن تطوير ومتابعة سياسات المصرف لإدارة المخاطر داخل نطاقها المحدد.

لدى المصرف حدود تقبّل / تحمل للمخاطر يتم تعديلها سنويًا ومراقبتها بانتظام.

إن سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف مصممة بهدف تحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها المصرف، ووضع سقف وتنفيذ ضوابط ملائمة لها، ومراقبتها مع الالتزام بتلك السقف. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكلٍ منتظم بما يعكس آثار التغييرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف المصرف، من خلال المعايير والإجراءات التدريبية والإدارية، إلى تطوير بيئة رقابية منضبطة وبناءة، يستطيع من خلالها كل موظف أن يدرك المهام والمسؤوليات الملقاه على عاتقه.

تتولى لجنة التدقيق والامتثال لدى المصرف الإشراف على كيفية مراقبة الإدارة لمدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة مخاطر المصرف، كما تقوم بمراجعة مدى ملاءمة الإطار العام لإدارة المخاطر على ضوء المخاطر التي يواجهها المصرف. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة التدقيق لدى المصرف في القيام بدورها الإشرافي. ويضطلع قسم التدقيق الداخلي بأعمال مراجعة منتظمة ومتخصصة لإجراءات إدارة المخاطر وأنظمتها الرقابية ويتم تقديم تقارير بنتائج المراجعة إلى لجنة التدقيق والامتثال لدى المصرف.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تعرّض المصرف لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بالأساس من القروض والسلفيات والمبالغ المستحقة من البنوك وأدوات الدين لغير أغراض المتاجرة وبعض الموجودات الأخرى لدى المصرف.

إدارة مخاطر الائتمان

يشمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف ما يلي:

- صياغة سياسات ائتمانية بالتشاور مع وحدات العمل بحيث تشمل شروط الضمانات، وتقييم الائتمان، وتصنيف المخاطر والإبلاغ عنها، والإجراءات الوثائقية والقانونية، والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
 - وضع هيكل لتفويض الصلاحيات فيما يتعلق بالموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها، ويتم تخصيص حدود الصلاحيات للجنة الائتمان أو لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.
 - مراجعة وتقييم كافة التعرضات الائتمانية للحدود المعينة، وذلك قبل الالتزام بتقديم التسهيلات إلى العملاء على أن يخضع تجديد ومراجعة التسهيلات لعملية المراجعة ذاتها.
 - الحد من تركيزات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة والقطاعات والمناطق الجغرافية وقطاعات العمل (فيما يتعلق بالقروض والسلفيات)، ومن حيث الجهة المصدرة والتصنيف الائتماني وسيولة السوق والبلد (فيما يتعلق بالاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر).
 - وضع والحفاظ على نظام تصنيف مخاطر المصرف من أجل تصنيف التعرضات وفقاً لمستوى خطر التعرض للخسارة المالية وتركيز الإدارة على المخاطر المصاحبة. يُستخدم نظام تصنيف المخاطر في تحديد الحاجة إلى مخصصات انخفاض القيمة مقابل التعرضات الائتمانية المحددة. يتكون نظام تصنيف المخاطر الحالي من 19 فئة عادية و3 فئات غير عاملة. إن مسؤولية تحديد درجات تصنيف المخاطر تقع على عاتق الإدارة التنفيذية / اللجنة المخولة بالاعتماد النهائي، حيثما يكون مناسباً، وتخضع درجات تصنيف المخاطر للمراجعة بصورة منتظمة.
 - المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بحدود التعرض المتفق عليها فيما يتعلق بالأطراف المقابلة وقطاعات العمل والبلدان، وأيضاً مراجعة الحدود في ضوء استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.
- يتحمل فريق إدارة المخاطر مسؤولية صياغة السياسات والإجراءات الائتمانية التي تتماشى مع أهداف النمو وإدارة المخاطر والأهداف الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات، إذا اقتضت الضرورة، والحد من مدة التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل الجودة الائتمانية

يوضح الجدول التالي درجات مخاطر الائتمان الداخلية للمصرف.

المجموعة	فئة التصنيف
مخاطر منخفضة - متوسطة	الدرجات من 1 إلى 5-
مخاطر هامشية	الدرجات من 6+ إلى 7+
مخاطر مرتفعة	الدرجة 7 و -
دون المستوى	الدرجة 8
مشكوك فيها	الدرجة 9
خسارة	الدرجة 10

يوضح الجدول التالي معلومات حول الجودة الائتمانية للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. وما لم يذكر غير ذلك على وجه الخصوص، فإنه بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم الدفترية. وبالنسبة للالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

31 ديسمبر 2021				31 ديسمبر 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
								مبالغ مستحقة من البنوك
1,573,035	-	-	1,573,035	1,883,970	-	1,046	1,882,924	مخاطر منخفضة - متوسطة
1,573,035	-	-	1,573,035	1,883,970	-	1,046	1,882,924	مجموع إجمالي القيمة الدفترية
(1,381)	-	-	(1,381)	(1,405)	-	(24)	(1,381)	مخصص الخسارة
1,571,654	-	-	1,571,654	1,882,565	-	1,022	1,881,543	القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل الجودة الائتمانية (تابع)

31 ديسمبر 2021				31 ديسمبر 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
								قروض وسلفيات للعملاء
7,317,472	-	1,126,322	6,191,150	5,911,853	-	302,074	5,609,779	مخاطر منخفضة - متوسطة
4,468,858	-	2,190,826	2,458,032	5,209,235	-	2,158,723	3,050,512	مخاطر هامشية
1,804,371	-	1,802,721	1,650	1,690,210	-	1,682,411	7,799	مخاطر مرتفعة
859,786	859,786	-	-	469,635	469,635	-	-	الدرجة 8: دون المستوى
2,049,050	2,049,050	-	-	1,135,534	1,135,534	-	-	الدرجة 9: مشكوك فيها
993,097	993,097	-	-	2,237,041	2,237,041	-	-	الدرجة 10: خسارة
17,672,634	3,901,933	5,119,869	8,650,832	16,653,508	3,842,210	4,143,208	8,668,090	مجموع إجمالي القيمة الدفترية
(2,439,076)	(1,945,755)	(371,658)	(121,663)	(2,703,840)	(2,154,296)	(438,006)	(111,538)	مخصص الخسارة
(322,155)	(322,155)	-	-	(487,602)	(487,602)	-	-	فوائد معلقة
(13,983)	-	-	(13,983)	(39,884)	-	-	(39,884)	أرباح مؤجلة
14,897,420	1,634,023	4,748,211	8,515,186	13,422,182	1,200,312	3,705,202	8,516,668	القيمة الدفترية
								سندات دين - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,154,444	-	-	2,154,444	2,325,581	-	-	2,325,581	مخاطر منخفضة - متوسطة
2,154,444	-	-	2,154,444	2,325,581	-	-	2,325,581	مجموع إجمالي القيمة الدفترية
(21,370)	-	-	(21,370)	(20,027)	-	-	(20,027)	مخصص الخسارة
2,133,074	-	-	2,133,074	2,305,554	-	-	2,305,554	القيمة الدفترية
								سندات دين - بالتكلفة المطفأة
946,117	-	-	946,117	330,041	-	-	330,041	مخاطر منخفضة - متوسطة
946,117	-	-	946,117	330,041	-	-	330,041	مجموع إجمالي القيمة الدفترية
(596)	-	-	(596)	(135)	-	-	(135)	مخصص الخسارة
945,521	-	-	945,521	329,906	-	-	329,906	القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

قروض وسلفيات للعملاء

تعتبر الجدارة الائتمانية العامة للعملاء من الشركات أفضل مؤشر للجودة الائتمانية للقرض الممنوح لهم، إلا إن الضمان يوفر تأميناً إضافياً. ولذلك يطلب المصرف بشكل عام من الشركات المقترضة تقديم هذا الضمان. قد يأخذ المصرف ضمانات في شكل رهن من الدرجة الأولى على العقارات ورهوناً متغيرة على كافة موجودات الشركة وغيرها من الرهون والضمانات.

تنقسم التأمينات والضمانات إلى الفئات التالية:

- الملموسة: تتضمن الهامش النقدي والودائع الثابتة المرهونة والرهونات على الموجودات غير المنقولة ورهن الأسهم والرهن التجاري على الموجودات المنقولة.
- غير الملموسة: الضمانات وجميع الرهونات الأخرى التي ليس لها أي قيمة ملموسة.

يتم دعم ضمان التعرض بالوثائق المناسبة والرهون (المسجلة عند الحاجة) وغيرها لضمان قابلية التنفيذ / المصدقية.

لدى المصرف توجيهات بشأن تقييم الضمانات والتي توضح مبادئ ووتيرة تقييم الضمانات. يقوم المصرف بمراقبة القيمة السوقية للضمانات ويطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة. كما يقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعته لمدى كفاية مخصص خسائر الائتمان.

بعد الحصول على التقييمات من خبراء التقييم المعتمدين لدى المصرف، يتم أخذ أقل قيمة بغرض احتساب الضمان / نسبة القرض إلى القيمة. يتم الحصول على تقييمات محدثة للعقارات بشكل متكرر في الحالات التي توجد فيها صعوبات ومن ثم يكون الاعتماد على الضمان مرتفعاً بشكل كبير. عندما يقبل المصرف الموجودات الثابتة، مثل العقارات كضمان، يتم تأمينها بشكل كاف للمصرف كمستفيد في حالة الخسارة، حيثما ينطبق ذلك. في حالة قبول ضمانات الشركات، يتم إعادة تقييم قيمتها الصافية الملموسة سنوياً بالإضافة إلى المراجعة السنوية للتسهيلات، حيثما ينطبق ذلك، ويتم الاحتفاظ بكافة الضمانات في عهدة قسم مستقل لإدارة الائتمان.

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية والممنوحة للعملاء 1,200,312 ألف درهم (2021: 1,634,023 ألف درهم). كما بلغت قيمة الضمانات القابلة للتحديد (لا سيما العقارات التجارية) المحتفظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات 1,905,919 ألف درهم (2021: 1,639,229 ألف درهم). وبالنسبة لكل قرض، فإن قيمة الضمان المفصح عنها لا تزيد على القيمة الاسمية للقرض المحتفظ بالضمان مقابله.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة

المعطيات والافتراضات والأساليب المستخدمة في تقدير انخفاض القيمة

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر لأداة مالية قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، فإن المصرف ينظر في المعلومات المعقولة والمؤيدة ذات الصلة والمتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري، ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية والتحليل، بناءً على التجربة التاريخية للمصرف وتقييم خبراء الائتمان، والمعلومات التطلعية.

يهدف التقييم إلى تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لأي تعرض وذلك بمقارنة:

- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر كما في تاريخ التقرير، مع
- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر لهذه النقطة الزمنية التي تم تقديرها عند الاعتراف المبدئي بالتعرض (يتم تعديلها حيثما يكون ملائماً حسب التغييرات على توقعات الدفع المسبق).

بالنسبة لمحفظة الأفراد، يتم تقييم سلوك السداد السابق للتعرض لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

بالإضافة إلى الفحص الكمي بناءً على الحركة في احتمالية التعثر، يقوم المصرف أيضاً بتطبيق أحكام ائتمانية قائمة على الخبرة بغرض إدراج التأثير المقدر للعوامل التي لم يتم تسجيلها في نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

درجات مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بتخصيص كل تعرض من تعرضات الشركات لدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان استناداً إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر وتطبيق الأحكام الائتمانية السابقة. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

يتم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تتضاعف الزيادة في مخاطر حدوث التعثر مع كل تدهور في مخاطر الائتمان، فعلى سبيل المثال، الفرق في خطر التعثر بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و 3.

يتم منح كل مقترض درجة مخاطر ائتمان عند الاعتراف المبدئي استناداً إلى المعلومات المتوفرة حول المعلومات المالية للمقترض والضمانات المقدمة إلى البنوك وغيرها من المعلومات النوعية ذات الصلة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة من درجات مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

درجات مخاطر الائتمان (تابع)

تتضمن المراقبة عادةً استخدام المعلومات التالية.

التعزّضات تجاه الشركات

- المعلومات المالية وغير المالية التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لملفات العملاء مثل البيانات المالية المدققة وحسابات الإدارة والموازنات والتوقعات. ومن الأمثلة على النواحي التي تخضع لتركيز خاص إجمالي هوامش الأرباح ومعدلات الرفع المالي وتغطية خدمة الدين والالتزام بالتعهدات وجودة الإدارة والتغيرات وما إلى ذلك.
- البيانات من الوكالات المرجعية الائتمانية والمقالات الصحفية والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية ومراجع السوق.
- السندات المتداولة وأسعار مقايضة التعرّض الائتماني للمقترض، إن توفرت.
- التغيرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية.

التعزّضات تجاه الأفراد

- البيانات المجمعة داخلياً حول سلوك العملاء مثل استخدام تسهيلات بطاقات الائتمان.
- البيانات الخارجية من الوكالات المرجعية الائتمانية.

كافة التعرضات

- سجل السداد - يشمل التعثر وكذلك مجموعة من المتغيرات حول معدلات السداد.
- استخدام الحد الممنوح.
- طلبات ومنح الإمهال.
- التغيرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بتقييم ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي في تاريخ التقرير. ويتوقف تحديد ما إذا كانت الزيادة في مخاطر الائتمان هي زيادة جوهرية على خصائص الأداة المالية والمقترض والمنطقة الجغرافية. وكل زيادة جوهرية قد تختلف باختلاف نوع الإقراض، ولا سيما بين العملاء من الأفراد والشركات.

إذا كان هناك دليل على أنه لم تعد هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم قياس مخصص الخسارة على الأداة على أنه الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً. إن بعض المؤشرات النوعية للزيادة في مخاطر الائتمان، مثل التأخر أو الإمهال، قد تشير إلى زيادة مخاطر التعرّض التي تستمر بعد توقف المؤشر نفسه. في هذه الحالات، يحدد المصرف فترة الاختبار التي يلزم خلالها أن يبين الأصل المالي تحسناً في الأداء لتقديم دليل على أن مخاطر الائتمان الخاصة به قد انخفضت بشكل كاف.

عند تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما، فإن الدليل، على أن معايير الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لم تعد مستوفاة، يتضمن أداء السداد حتى تاريخه مقابل الشروط التعاقدية المعدلة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تعريف التعثر

يعتبر المصرف الأصل المالي متعثراً في حالة:

- لا يكون من المحتمل أن يقوم المقترض بدفع التزاماته الائتمانية بالكامل إلى المصرف دون أن يقوم المصرف باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الضمان (إذا كانت هناك ضمانات محتفظ بها).
- تأخر المقترض عن الوفاء بأي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المصرف لأكثر من 90 يوماً. تعتبر السحوبات البنكية على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل حداً معيناً أو يتم إخطاره بحد أقل من المبلغ الحالي القائم، أو
- أن يصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس وذلك بسبب عجز المقترض عن أداء التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثراً، يقوم المصرف بدراسة المؤشرات التالية:

- نوعية، مثل عدم الالتزام بتعهد ما.
 - كمية- مثل حالة التعثر وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المصرف.
 - بناء على البيانات المعدة داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- قد تتغير بمرور الوقت المعطيات المتعلقة بتقييم ما إذا كانت أداة مالية في حالة تعثر، وكذلك مدى أهمية هذه المعطيات، بما يعكس التغيرات في الظروف.

استخدام المعلومات التطلعية

يراعي المصرف المعلومات التطلعية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم المصرف بصياغة ثلاثة سيناريوهات اقتصادية: حالة أساسية، وهو السيناريو المتوسط الذي يحتمل حدوثه بنسبة 40%، وسيناريو هين أقل احتمالية، هما التصاعدي والتنازلي، حيث يحتمل حدوث كل منهما بنسبة 30%.

قام المصرف بتطبيق المتغيرات / الصدمات الاقتصادية الكلية التالية لمحفظة الشركات في التحليل المشروط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 مع سيناريوهات التوقعات:

- الأسهم (مؤشر أسهم أبوظبي)
- سعر النفط

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

الموجودات المالية المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية الخاصة بالقرض لمجموعة من الأسباب التي تتضمن تغير ظروف السوق والإبقاء على العميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. وقد يتم إلغاء الاعتراف بالقرض القائم الذي تم تعديل شروطه والاعتراف بالقرض الذي أعيد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسات المحاسبية للمصرف.

عندما يتم تعديل شروط الأصل المالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، فإن تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل قد زادت بشكل جوهري تعكس مقارنة ما يلي:

- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر في تاريخ التقرير بناء على الشروط المعدلة مع
- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر المقدر بناء على البيانات عند الاعتراف المبدئي ووفقاً للشروط التعاقدية الأصلية.

يقوم المصرف بإعادة التفاوض بشأن القروض المقدمة إلى العملاء خلال الأزمات المالية بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيض مخاطر التعثر. ووفقاً لسياسة إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة لدى المصرف، تتم إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة على أساس انتقائي في حال كان المدين عاجزاً في الوقت الحالي عن الوفاء بديونه أو كانت مخاطر التعثر عالية مع وجود دليل على أن المدين قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

عادةً ما تتضمن الشروط المعدلة تمديد فترة الاستحقاق وتغير وقت دفعات الفائدة وتعديل شروط تعهدات القرض. تقوم لجنة الائتمان ولجنة إدارة التصحيح لدى المصرف بمراجعة تقارير الحسابات المعاد هيكلتها وجدولتها بصورة منتظمة.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة لدى المصرف، فإن تقدير احتمالية التعثر يعكس ما إذا كان التعديل قد أسفر عن تحسين أو استعادة قدرة المصرف على تحصيل الفائدة والمبلغ الأصلي وكذلك خبرة المصرف السابقة بشأن إجراءات إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة المماثلة. كجزء من هذه العملية، يقوم المصرف بتقييم أداء السداد للمقترض وفقاً للشروط التعاقدية المعدلة، كما يراعي المؤشرات السلوكية المختلفة.

وعموماً تعتبر إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة من المؤشرات النوعية على حدوث زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان، وقد تمثل إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة المتوقعة دليلاً على أن القرض قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. ويجب على العميل إظهار التحسن في السداد باستمرار وعلى مدى فترة من الزمن وذلك قبل تصنيف القرض على أنه لم يعد معرضاً لانخفاض في قيمته الائتمانية / أنه لم يعد في حالة تعثر أو أن احتمالية التعثر قد انخفضت بحيث تتم معاودة قياس مخصص الخسارة بقيمة مساوية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

تتمثل المعطيات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة في هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر.
- الخسارة الناتجة عن التعثر.
- التعرض الناتج عن التعثر.

تحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات في المرحلة الأولى بضرر احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً في الخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. وتحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر بضرر احتمالية التعثر على مدار العمر في الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر.

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود التعثر. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القرض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخضومة باستخدام معدل الفائدة كعامل خصم.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

يمثل التعرض الناتج عن التعثر المتوقع في حالة حدوث تعثر، ويستمد المصرف التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد والتي تنشأ عن الإطفاء. يمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر لأصل مالي إجمالي قيمته الدفترية في وقت التعثر، بالنسبة للالتزامات الإقراض، تتمثل مستويات التعرض الناتج عن التعثر في المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد. وبالنسبة للضمانات المالية، يتمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر في مبلغ التعرض المضمون عندما يصبح الضمان المالي مستحق الدفع.

كما هو موضح أعلاه، وبناءً على استخدام الحد الأقصى لاحتمالية التعثر لمدة 12 شهراً للموجودات المالية في المرحلة الأولى، يقيس المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة آخذاً بعين الاعتبار مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للمقترض) التي يتعرض فيها المصرف لمخاطر الائتمان، حتى لو، لأغراض إدارة مخاطر الائتمان، أخذ المصرف في اعتباره فترة أطول. وتمتد فترة التعاقد القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للمصرف المطالبة بسداد دفعة مقدمة أو إنهاء التزام القرض أو الضمان.

ومع ذلك، وبالنسبة لتسهيلات السحب على المكشوف وبطاقات الائتمان للأفراد التي تشتمل على قرض وعنصر التزام غير مسحوب، يقوم المصرف بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار فترة أطول من فترة التعاقد القصوى إذا كانت قدرة المصرف التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المصرف لخسائر ائتمانية على مدار فترة الإشعار التعاقدية. إن هذه التسهيلات ليست لها مدة محددة أو هيكل سداد معين وتدار على أساس جماعي، ويمكن للمصرف إلغاؤها بأثر فوري، ولكن هذا الحق التعاقدية لا يتم تطبيقه في الإدارة اليومية الاعتيادية، ولكن فقط عندما يصبح المصرف على دراية بحدوث أي زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير هذه الفترة الطويلة بالأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع المصرف اتخاذها والتي تعمل على التخفيف من الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويشمل ذلك تقليل الحدود وإلغاء التسهيل و/أو تحويل الرصيد المستحق إلى قرض بشروط سداد ثابتة.

عندما يتم وضع نموذج للقياس على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة والتي تشمل:

- نوع الأداة.
- تصنيفات مخاطر الائتمان.
- نوع الضمان.
- نسبة القرض إلى القيمة لقرض الأفراد.
- تاريخ الاعتراف المبدئي.
- الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.
- قطاع العمل.
- الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع التجميعات للمراجعة المنتظمة للتأكد من أن التعرضات داخل مجموعة معينة تظل متجانسة على نحو مناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة

يبين الجدول التالي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من البنوك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
1,381	-	-	1,381	في بداية الفترة التحويلات:
-	-	1	(1)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
24	-	23	1	تأثير التغيير في المخصص
1,405	-	24	1,381	

يبين الجدول التالي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من البنوك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
5,699	-	3,261	2,438	في بداية الفترة التحويلات:
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(831)	831	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(4,318)	-	(2,430)	(1,888)	تأثير التغيير في المخصص
1,381	-	-	1,381	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة (تابع)

يبين الجدول التالي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة فيما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
21,370	-	-	21,370	في بداية الفترة التحويلات:
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(1,343)	-	-	(1,343)	تأثير التغيير في المخصص
20,027	-	-	20,027	

يبين الجدول التالي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة فيما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
16,740	-	3,563	13,177	في بداية الفترة التحويلات:
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(3,471)	3,471	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
4,630	-	(92)	4,722	تأثير التغيير في المخصص
21,370	-	-	21,370	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة (تابع)

يبين الجدول التالي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة فيما يتعلق بالفروض والسلفيات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

المجموع ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
2,439,076	1,945,755	371,658	121,663	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	15,415	(15,415)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	411	-	(411)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(103,022)	103,022	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	67,541	(67,541)	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	(192,101)	192,101	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
342,514	410,440	29,395	(97,321)	تأثير التغير في المخصص
(77,750)	(77,750)	-	-	حذوفات
2,703,840	2,154,296	438,006	111,538	

يبين الجدول التالي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة فيما يتعلق بالفروض والسلفيات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

المجموع ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
2,029,933	1,451,351	448,332	130,250	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	9,632	(9,632)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	11,662	-	(11,662)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(113,661)	113,661	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	75,185	(75,185)	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	(157,993)	157,993	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
412,798	569,205	(55,453)	(100,954)	تأثير التغير في المخصص
(3,655)	(3,655)	-	-	حذوفات
2,439,076	1,945,755	371,658	121,663	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة (تابع)

يبين الجدول التالي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية والضمانات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

المجموع ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
191,305	133,908	41,207	16,190	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	3,278	(3,278)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(10,559)	10,559	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	12,301	(12,301)	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	(642)	642	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
32,244	15,826	21,971	(5,553)	تأثير التغير في المخصص
223,549	161,393	44,238	17,918	

يبين الجدول التالي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية والضمانات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

المجموع ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
224,543	162,549	53,850	8,144	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	1,239	(1,239)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	187	-	(187)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(16,333)	16,333	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	2,473	(2,473)	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	(21,667)	21,667	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(33,238)	(9,634)	(16,743)	(6,861)	تأثير التغير في المخصص
191,305	133,908	41,207	16,190	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية للمبالغ المستحقة من البنوك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وذلك للمساعدة في توضيح أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة:

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
1,573,035	-	-	1,573,035	في بداية الفترة التحويلات:
-	-	887	(887)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
310,935	-	159	310,776	موجودات مالية جديدة صافية من التسديدات / التعديلات
1,883,970	-	1,046	1,882,924	

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية للمبالغ المستحقة من البنوك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وذلك للمساعدة في توضيح أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة:

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
1,691,879	-	1,162,183	529,696	في بداية الفترة التحويلات:
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(739,795)	739,795	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(118,844)	-	(422,388)	303,544	موجودات مالية جديدة صافية من التسديدات / التعديلات
1,573,035	-	-	1,573,035	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول التالي التغييرات في إجمالي القيمة الدفترية لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وذلك للمساعدة في توضيح أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة:

المجموع ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
2,154,444	-	-	2,154,444	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
171,137	-	-	171,137	موجودات مالية جديدة صافية من التسديدات / التعديلات
2,325,581	-	-	2,325,581	

يوضح الجدول التالي التغييرات في إجمالي القيمة الدفترية لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وذلك للمساعدة في توضيح أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة:

المجموع ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
2,305,345	-	154,425	2,150,920	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(88,093)	88,093	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(150,901)	-	(66,332)	(84,569)	موجودات مالية جديدة صافية من التسديدات / التعديلات
2,154,444	-	-	2,154,444	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وذلك للمساعدة في توضيح أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة.

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
17,672,634	3,901,933	5,119,869	8,650,832	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	788,023	(788,023)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	10,286	-	(10,286)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(1,420,288)	1,420,288	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	596,287	(596,287)		تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	(509,161)	509,161		تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(923,341)	(61,350)	(257,270)	(604,721)	موجودات مالية جديدة صافية من التسديدات / التعديلات
(95,785)	(95,785)	-	-	حذوفات
16,653,508	3,842,210	4,143,208	8,668,090	

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وذلك للمساعدة في توضيح أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة.

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
17,926,464	3,514,973	4,619,883	9,791,608	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	2,483,848	(2,483,848)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	161,946	-	(161,946)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(1,070,921)	1,070,921	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	730,812	(730,812)	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	(529,460)	529,460		تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(253,830)	23,662	(711,589)	434,097	موجودات مالية جديدة صافية من التسديدات / التعديلات
17,672,634	3,901,933	5,119,869	8,650,832	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول التالي التغييرات في إجمالي القيمة الدفترية للاعتمادات المستندية والضمانات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وذلك للمساعدة في توضيح أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة.

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
4,705,829	166,289	610,633	3,928,907	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	329,222	(329,222)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	112	-	(112)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(201,639)	201,639	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	99,574	(99,574)	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	(942)	942	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(476,215)	(52,922)	(188,358)	(234,935)	موجودات مالية جديدة صافية من التسديدات / التعديلات
4,229,614	212,111	451,226	3,566,277	

يوضح الجدول التالي التغييرات في إجمالي القيمة الدفترية للاعتمادات المستندية والضمانات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وذلك للمساعدة في توضيح أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة.

المجموعة ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الأولى ألف درهم	
5,143,200	224,083	1,472,381	3,446,736	في بداية الفترة
				التحويلات:
-	-	598,494	(598,494)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
-	14,463	-	(14,463)	تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة
-	-	(868,058)	868,058	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
-	21,302	(21,302)	-	تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة
-	(28,796)	28,796	-	تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية
(437,371)	(64,763)	(599,678)	227,070	موجودات مالية جديدة صافية من التسديدات / التعديلات
4,705,829	166,289	610,633	3,928,907	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

التعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي. يتم بيان الحد الأقصى على أساس الإجمالي، قبل تأثير التخفيف باستخدام التسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات.

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		إجمالي الحد الأقصى للتعرض
1,318,952	1,361,941	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
1,573,035	1,883,970	مبالغ مستحقة من البنوك
2,133,074	2,305,554	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
17,577	17,577	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
946,117	330,041	استثمارات بالتكلفة المطفأة
17,672,634	16,653,508	قروض وسلفيات
722,101	558,706	موجودات أخرى
4,705,829	4,229,614	مطلوبات طارئة
3,875,395	3,731,523	التزامات
32,964,714	31,072,434	

نظرا لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

القروض ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها

تتمثل القروض ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها في القروض التي تم إعادة هيكلتها مع امتيازات جوهرية بسبب تدهور المركز المالي للمقترض حتى ولو كانت هذه الحسابات ضمن التصنيف العادي عند إعادة الهيكلة. بمجرد إعادة هيكلة القرض، فإنه يظل قرضاً بشروط معاد التفاوض بشأنها لفترة اثني عشر شهراً على الأقل لإنشاء سجل أداء مُرضٍ بموجب اتفاقية إعادة الهيكلة. في حال أي من فترات السماح أو وجود أي ائتمان يشير إلى مواطن ضعف في سلوك العميل، فلن يتم حذفه من هذا الإفصاح إلى حين وجود سجل متابعة مُرضٍ. ويحدد المصرف فترة اثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ الدفعة الأولى للمبلغ الأصلي بعد إعادة الهيكلة.

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		القروض ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها
1,941,530	1,941,279	قروض لم تتعرض لانخفاض القيمة
1,791,838	1,864,012	قروض تعرضت لانخفاض في القيمة
(830,367)	(990,643)	مخصص الانخفاض في القيمة
2,903,001	2,814,648	صافي القروض ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات

تستخدم الضمانات للحد من مخاطر الائتمان كمصدر ثانوي للسداد في حالة عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية فيما يتعلق بالسداد. تحدد السياسات والإجراءات الائتمانية الأنواع المقبولة للضمانات بالإضافة إلى العملية التي يتم من خلالها الموافقة على الأدوات و/أو أنواع الموجودات الإضافية.

كما في 31 ديسمبر 2022، احتفظ المصرف بأدوات للحد من مخاطر الائتمان تقدر قيمتها بمبلغ 13,345,661 ألف درهم (2021: 11,471,209 ألف درهم) مقابل القروض والسلفيات في شكل ضمانات عقارية ورهون أخرى على الموجودات وودائع نقدية وضمانات. يقبل المصرف الضمانات السيادية والضمانات المقدمة من بنوك محلية أو دولية ذات سمعة جيدة وشركات محلية أو عالمية كبرى والأفراد ممن هم أصحاب الثروات الضخمة.

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان من رهن القروض والسلفيات المقدمة إلى العملاء من الأفراد حسب درجات نسبة القرض إلى القيمة:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		نسبة القرض إلى القيمة
304,675	407,253	أقل من 50%
185,665	148,969	51 – 70%
102,269	96,119	71 – 90%
592,609	652,341	

يحتفظ المصرف بضمانات مقابل القروض والسلفيات في شكل حقوق رهن عقاري على الممتلكات ورهونات أخرى مسجلة على الموجودات وضمانات. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمانات المقدرة وقت الاقتراض والتي يتم تحديثها عموماً بصورة دورية وفقاً لسياسة المصرف.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات

فيما يلي القيمة العادلة المقدرة للضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		المرحلة الثالثة
1,639,178	1,897,055	العقارات
-	8,864	أسهم
51	-	أخرى
1,639,229	1,905,919	
		مقابل التي تأخر سدادها ولكن لم تتعرض للانخفاض في القيمة
1,663,095	2,253,650	ممتلكات
245	36,560	أسهم
163,749	83,291	أخرى
1,827,089	2,373,501	
		مقابل التي تأخر سدادها ولكن لم تتعرض للانخفاض في القيمة
5,725,133	6,948,626	ممتلكات
819,213	661,690	أسهم
1,460,545	1,455,925	أخرى
8,004,891	9,066,241	
11,471,209	13,345,661	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تركيزات مخاطر الائتمان

يراقب المصرف تركيزات مخاطر الائتمان حسب قطاع العمل والموقع الجغرافي. وفيما يلي تحليلاً لتركيزات مخاطر الائتمان من القروض والسلفيات والمبالغ المستحقة من البنوك والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة في تاريخ التقرير:

قروض وسلفيات		
2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
التركيز بحسب قطاع العمل		
4,695,779	4,663,462	العقارات
2,287,632	2,571,466	المؤسسات المالية
2,770,771	2,538,588	الخدمات
2,195,727	2,022,114	التجارة
1,107,514	1,182,283	الأفراد
1,603,140	1,140,967	الإنشاءات
1,204,567	967,637	التصنيع
1,056,628	619,210	القروض التجارية الشخصية
588,108	531,682	النقل والمواصلات
99,586	357,790	الكهرباء والغاز والمياه
63,182	58,309	أخرى
17,672,634	16,653,508	إجمالي القروض والتمويلات الإسلامية
(13,983)	(39,884)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
(322,155)	(487,602)	ناقصاً: فوائد معلقة
(2,439,076)	(2,703,840)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
14,897,420	13,422,182	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تركيزات مخاطر الائتمان (تابع)

فيما يلي القيمة العادلة المقدرة للضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات:

مبالغ مستحقة من البنوك				
2021 ألف درهم		2022 ألف درهم		
1,573,035		1,883,970		التركيز بحسب القطاع:
(1,381)		(1,405)		المؤسسات المالية
1,571,654		1,882,565		ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
				القيمة الدفترية
استثمارات بالتكلفة المطفأة		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		
2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
946,117	330,041	1,279,096	1,358,573	التركيز بحسب القطاع:
-	-	73,875	335,130	القطاع العام
-	-	801,473	631,878	القطاع الخاص
				المؤسسات المالية
946,117 (596)	330,041 (135)	2,154,444 (21,370)	2,325,581 (20,027)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
945,521	329,906	2,133,704	2,305,554	القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

قروض وسلفيات		مبالغ مستحقة من البنوك		
2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
17,489,207	16,186,183	261,758	473,798	التركيز بحسب الموقع:
-	2,052	243,921	29,123	الإمارات العربية المتحدة
-	209,313	852,642	972,409	أوروبا
183,427	255,960	18,078	148	دول مجلس التعاون الخليجي
-	-	196,251	116,395	الدول العربية
-	-	385	292,097	أمريكا الشمالية
-	-	-	-	آسيا
17,672,634 (13,983)	16,653,508 (39,884)	1,573,035	1,883,970	ناقصاً: أرباح مؤجلة
(322,155)	(487,602)	-	-	ناقصاً: فوائد معلقة
(2,439,076)	(2,703,840)	(1,381)	(1,405)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
14,897,420	13,422,182	1,571,654	1,882,565	القيمة الدفترية

استثمارات بالتكلفة المطفاة		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		
2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
946,117	330,041	1,653,026	1,494,160	التركيز بحسب الموقع:
-	-	-	-	الإمارات العربية المتحدة
-	-	393,247	404,624	أوروبا
-	-	-	-	دول مجلس التعاون الخليجي
-	-	-	-	الدول العربية
-	-	-	-	أمريكا الشمالية
-	-	-	299,180	آسيا
-	-	108,171	127,617	أخرى
946,117 (596)	330,041 (135)	2,154,444 (21,370)	2,325,581 (20,027)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
945,521	329,906	2,133,704	2,305,554	القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

يتم قياس التركيز حسب موقع القروض والسلفيات والمبالغ المستحقة من البنوك والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات بالتكلفة المطفأة وفقاً لمقر المقترض.

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ رصيد اثني عشر عميلاً (إجمالي تعرضات المجموعة) 27,63% من مجموع رصيد القروض والسلفيات (2021: 26,49%).

مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة المصرف إلى نشوء مخاطر وقت تسوية المعاملات والعمليات التجارية. تتعلق مخاطر التسوية بالخسائر الناجمة عن إخفاق المنشأة في الوفاء بالتزاماتها بتوفير المبالغ النقدية أو الضمانات أو غيرها من الموجودات حسب شروط التعاقد المتفق عليها.

فيما يتعلق ببعض أنواع المعاملات، يقوم المصرف بالحد من تلك المخاطر عن طريق إجراء التسوية من خلال وكيل تسوية/ مقاصة لضمان عدم تسوية الصفقة التجارية إلا عندما يفي كلا الطرفين بالتزاماتهما التعاقدية الخاصة بالتسوية. وتشكل حدود التسوية جزءاً من عملية مراقبة الموافقة الائتمانية / الحدود الائتمانية الموضحة سابقاً.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات والمطلوبات الطارئة

يتم الإفصاح عن مخاطر الائتمان الناتجة عن الالتزامات والمطلوبات الطارئة في الإيضاح رقم 32 من البيانات المالية.

الخسارة الائتمانية المتوقعة - المعلومات التطلعية

يراعي المصرف المعلومات التطلعية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم المصرف بصياغة ثلاثة سيناريوهات اقتصادية: حالة أساسية، وهو السيناريو المتوسط الذي يحتمل حدوثه بنسبة 40% (31 ديسمبر 2021: 40%) وسيناريوهين أقل احتمالية، هما التصاعدي والتنازلي، حيث يحتمل حدوث كل منهما بنسبة 30% (31 ديسمبر 2021: 30%). تتضمن المعلومات الخارجية التي تم النظر فيها البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات النقدية وصندوق النقد الدولي ومتخصصون في التوقعات من القطاع الخاص والأكاديميين. ويجري المصرف بانتظام اختبارات الضغط المالي للأزمات الأكثر شدة لمعايرة تحديده لهذه السيناريوهات التمثيلية. قام المصرف بتطبيق المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية لمحفظته الشركات في التحليل المشروط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 مع سيناريوهات التوقعات: الأسهم (مؤشر الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية) وسعر النفط. وفيما لو زاد الترجيح للسيناريو المعاكس بنسبة 10% أخرى مع انخفاض مماثل بنسبة 10% في سيناريو الاتجاه التصاعدي، فإن مخصص خسارة انخفاض القيمة كان سيرتفع بقيمة 11 مليون درهم في 31 ديسمبر 2022.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر المتعلقة بالصعوبات التي قد يواجهها المصرف عند الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية التي تتم تسويتها باستلام مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى.

إدارة مخاطر السيولة

يضع مجلس إدارة المصرف استراتيجية المصرف لإدارة مخاطر السيولة ويفوض لجنة الموجودات والمطلوبات بمسؤولية الإشراف على تنفيذ هذه السياسة. يعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات إدارة السيولة لدى المصرف. وتولي إدارة الخزينة إدارة السيولة بشكل يومي ومراجعة التقارير اليومية حول مركز السيولة لدى المصرف. ويتم تقديم تقرير موجز، يتضمن أية استثناءات أو إجراءات تصحيحية تم اتخاذها، بصورة منتظمة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات.

إن منهج المصرف في إدارة مخاطر السيولة هو التأكد من توفر سيولة كافية بصورة دائمة ولأطول فترة ممكنة من أجل الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والحرجة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التعرض لخطر الإضرار بسمعة المصرف.

تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل ومراقبة السيولة عن كثب للتأكد من توفر مصادر تمويل كافية. كما يمتلك المصرف محفظة من الموجودات السائلة قصيرة الأجل التي تتكون في معظمها من الموجودات المالية السائلة قصيرة الأجل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والإيداعات لدى البنوك لضمان الاحتفاظ بسيولة كافية لدى المصرف بصورة عامة.

يعتمد المصرف على الودائع من العملاء والمصارف كمصادر رئيسية للتمويل. تتمتع الودائع من العملاء والمصارف عموماً بفترات استحقاق قصيرة الأجل وجزء منها مستحق السداد عند الطلب. إن الطبيعة قصيرة الأجل لهذه الودائع تزيد من تعرض المصرف لمخاطر السيولة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر بصورة فعالة بعرض أسعار تنافسية ومراقبة توجهات السوق بصورة مستمرة.

تتمثل أحد الأساليب المهمة لقياس مدى كفاية السيولة طبقاً للوائح العالمية الحالية في نسبة تغطية السيولة. اعتمد المصرف إعداد تقارير داخلية حول أرقام نسبة تغطية السيولة وفقاً لإطار بازل 3 لفترة طويلة من الزمن، وضح استثمارات كبيرة لتطبيق إطار عمل يتضمن أنظمة وضوابط تضمن الامتثال لكافة الجوانب النوعية والكمية لإطار بازل 3. بالإضافة إلى ذلك، يسعى المصرف أيضاً إلى ضمان الامتثال للوائح السيولة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن نسبة الموجودات السائلة المؤهلة في كافة الأوقات.

التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي الذي يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات السائلة، أي مجموع الموجودات حسب آجال استحقاقها مقابل مجموع المطلوبات حسب آجال استحقاقها. لهذا الغرض، تتضمن الموجودات السائلة عالية الجودة النقد وما في حكمه وسندات الدين الاستثمارية التي يوجد لها سوق نشطة وسائلة.

يلخص الجدول المبين أدناه تفاصيل صافي الموجودات السائلة لدى المصرف وفقاً لآجال استحقاق موجودات المصرف ومطلوباته بناءً على ترتيبات السداد التعاقدية ولا يؤخذ بالاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية وفقاً لتاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى المصرف. لقد تم تحديد آجال الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ التقرير حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية. تقوم الإدارة بمراقبة آجال الاستحقاق للتأكد من توفر السيولة الكافية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر السيولة

التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

كانت آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2022 على النحو التالي:

استحقاق غير محدد	أكثر من 5 سنوات	من 3 سنوات إلى 5 سنوات	من سنة واحدة إلى 3 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	حتى 3 أشهر	القيمة الدفترية	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
-	-	-	-	-	1,466,810	1,466,810	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
-	-	-	-	202,015	1,680,550	1,882,565	مبالغ مستحقة من البنوك
4,670	741,703	557,603	848,174	29,699	128,375	2,310,224	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
17,577	-	-	-	-	-	17,577	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	10,380	-	-	174,952	144,574	329,906	استثمارات بالخافئة المطفأة
-	3,944,649	1,989,778	2,715,000	1,763,891	3,008,864	13,422,182	فروض وسلفيات
-	-	-	349	12,485	545,872	558,706	موجودات أخرى
-	4,696,732	2,547,381	3,563,523	2,183,042	6,975,045	19,987,970	مجموع الموجودات
-	-	-	-	-	-	-	المطلوبات
-	-	-	771,061	3,059,211	10,299,456	14,129,728	ودائع العملاء
-	-	-	-	-	1,791,975	1,791,975	مبالغ مستحقة الي البنوك
-	-	-	349	12,485	583,705	596,539	مطلوبات أخرى
-	-	-	771,410	3,071,696	12,675,136	16,518,242	مجموع المطلوبات
22,247	4,696,732	2,547,381	2,792,113	(888,654)	(5,700,091)	3,469,728	الفرق في بيان المركز المالي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر السيولة

التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

كانت آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2021 على النحو التالي:

استحقاق غير محدد	أكثر من 5 سنوات	من 3 سنوات إلى 5 سنوات	من سنة واحدة إلى 3 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	حتى 3 أشهر	القيمة الدفترية	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
-	-	-	-	-	1,433,471	1,433,471	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
-	-	-	-	14,692	1,556,962	1,571,654	مبالغ مستحقة من البنوك
147,225	774,261	416,661	627,247	185,701	129,205	2,280,300	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
17,577	-	-	-	-	-	17,577	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	21,984	-	-	563,258	360,279	945,521	استثمارات بالخلفاء المحفظة
-	3,961,966	2,232,026	2,656,647	2,535,484	3,511,297	14,897,420	قروض وسفريات
-	-	350	402	205,195	516,154	722,301	موجودات أخرى
164,802	4,758,211	2,649,037	3,284,296	3,504,330	7,507,368	21,868,044	مجموع الموجودات
-	-	-	831,428	3,513,714	12,022,990	16,368,132	المطلوبات
-	-	-	-	844,790	458,272	1,303,062	ودائع العملاء
-	-	349	540	176,554	647,574	825,017	مبالغ مستحقة إلى البنوك
-	-	349	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
-	-	349	831,968	4,535,058	13,128,836	18,496,211	مجموع المطلوبات
164,802	4,758,211	2,648,688	2,452,328	(1,030,728)	(5,621,468)	3,371,833	الفرق في بيان المركز المالي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية والفروق الائتمانية (غير المتعلقة بالتغيرات في المركز الائتماني للمدين / الجهة المصدرة) مما يؤثر على إيرادات المصرف أو قيمة ما يملكه من أدوات مالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة هذه المخاطر ومراقبتها ضمن المقاييس المقبولة مع تعظيم العائد على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بتصنيف تعرّضه لمخاطر السوق بين محافظ تجارية وأخرى غير تجارية. تدار المحفظة التجارية بشكل رئيسي من قبل إدارة الخزينة وتضم المراكز الناتجة عن الدخول في السوق والاستحواد على مراكز السوق، بالإضافة إلى الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تدار على أساس القيمة العادلة.

لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للمخاطر على أساس تحليل الحساسية والحدود الاسمية التي تتم مراقبتها عن كثب أسبوعياً من قبل قسم إدارة المخاطر الذي يرفع للإدارة العليا تقارير اسبوعية تتم مناقشتها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات/ لجنة الاستثمار.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية المحمّلة بالفائدة وتعكس احتمالية تأثر الأدوات المالية والإيرادات المتعلقة بها سلبياً بالتغيرات في أسعار الفائدة. يقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر بصورة رئيسية من خلال مراقبة فروق أسعار الفائدة وتوفير عمليات إعادة التسعير للموجودات والمطلوبات.

يعاد تسعير الجزء الأكبر من موجودات ومطلوبات المصرف كل ثلاثة أشهر. وبالتالي، فإن التعرض لمخاطر أسعار الفائدة يكون محدوداً.

إن معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية النقدية هو المعدل الذي ينتج عنه القيمة الدفترية للأداة عند استخدامه في احتساب القيمة الحالية. يكون المعدل بالنسبة للأداة ذات المعدل الثابت المدرجة بالتكلفة المطفأة هو معدل الفائدة الفعلي الأصلي أما بالنسبة للأداة المتقلبة أو المدرجة بالقيمة العادلة فيكون معدل السوق الحالي.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

فيما يلي ملخص لمركز الفرق في أسعار الفائدة على أساس ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية لدى المصرف في 31 ديسمبر 2022:

استحقاق غير محدد ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	من 3 سنوات إلى 5 سنوات ألف درهم	من ستة واحدة إلى 3 سنوات ألف درهم	من 3 أشهر إلى ستة واحدة ألف درهم	حتى 3 أشهر ألف درهم	المجموع ألف درهم	
543,120	-	-	-	-	923,690	1,466,810	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
-	-	-	-	202,015	1,680,550	1,882,565	مبالغ مستحقة من البنوك
4,670	741,703	557,603	848,174	29,699	128,375	2,310,224	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
17,577	-	-	-	-	-	17,577	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	10,380	-	-	174,952	144,574	329,906	استثمارات بالتكلفة المطلقة
-	393,244	246,280	189,331	320,455	12,272,872	13,422,182	قروض وسلفيات
558,706	-	-	-	-	-	558,706	موجودات أخرى
1,124,073	1,145,327	803,883	1,037,505	727,121	15,150,061	19,987,970	مجموع الموجودات
المطلوبات							
4,323,739	-	-	59,823	3,035,746	6,710,420	14,129,728	ودائع العملاء
-	-	-	-	-	1,791,975	1,791,975	مبالغ مستحقة إلى البنوك
596,539	-	-	-	-	-	596,539	مطلوبات أخرى
4,920,278	-	-	59,823	3,035,746	8,502,395	16,518,242	مجموع المطلوبات
(3,796,205)	1,145,327	803,883	977,682	(2,308,625)	6,647,666	3,469,728	الفرق في بيان المركز المالي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

فيما يلي ملخص لمركز الفرق في أسعار الفائدة على أساس ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية لدى المصرف في 31 ديسمبر 2021:

المتغير	أكثر من 5 سنوات	من 3 إلى 5 سنوات	من سنة واحدة إلى 3 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	حتى 3 أشهر	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
الموجودات							
685,122	-	-	-	-	748,349	1,433,871	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
-	-	-	-	14,692	1,556,962	1,571,654	مبالغ مستحقة من البنوك
147,225	774,261	416,661	627,247	185,701	129,205	2,280,300	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
17,577	-	-	-	-	-	17,577	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	21,984	-	-	563,258	360,279	945,521	استثمارات بالتكلفة المضافة
-	929,056	378,232	321,294	2,033,483	11,235,355	14,897,420	فروض وسلفيات
722,101	-	-	-	-	-	722,101	موجودات أخرى
1,572,025	1,725,301	794,893	948,541	2,797,134	14,030,150	21,868,044	مجموع الموجودات
المطلوبات							
4,954,146	-	-	1,866	2,475,330	8,936,790	16,368,132	ودائع العملاء
-	-	-	-	-	1,301,181	1,303,062	مبالغ مستحقة إلى البنوك
825,017	-	-	-	-	-	825,017	مطلوبات أخرى
5,781,044	-	-	1,866	2,475,330	10,237,971	18,496,211	مجموع المطلوبات
(4,209,019)	1,725,301	794,893	946,675	321,804	3,792,179	3,371,833	الفرق في بيان المركز المالي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

إن إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للسقوف المقررة لفروقات أسعار الفائدة يتم دعمها بمراقبة مدى حساسية الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالمصرف لمختلف تصورات أسعار الفائدة. يفترض المصرف حدوث تقلب بمقدار 75 نقطة أساس في أسعار الفائدة (2021: 75 نقطة أساس)، ويقدر التأثير التالي على أرباح السنة وحقوق الملكية في ذلك التاريخ:

2021 حقوق الملكية ألف درهم	2022 حقوق الملكية ألف درهم	2021 أرباح للسنة ألف درهم	2022 أرباح للسنة ألف درهم	
24,860	19,911	40,858	37,203	التقلب في العائد

إن حساسية أسعار الفائدة المبينة أعلاه هي لأغراض التوضيح فحسب ومبينة على تصورات مبسطة. تستند حساسية أسعار الفائدة على الموجودات المحملة بالفائدة بنهاية السنة البالغة قيمتها 16,558 مليون درهم (2021: 18,163 مليون درهم) والمطلوبات المحملة بالفائدة بنهاية السنة البالغة قيمتها 11,598 مليون درهم (2021: 12,715 مليون درهم). لا يتضمن تحليل الحساسية أي إجراءات كان يمكن أن تتخذها الإدارة للحد من تأثير حركات أسعار الفائدة.

تؤثر حركات أسعار الفائدة على الأرباح المحتجزة الناتجة عن الزيادة أو النقص في صافي إيرادات الفوائد والتغيرات في القيمة العادلة المدرجة ضمن حساب الربح أو الخسارة.

مخاطر العملات

تتمثل مخاطر صرف العملات الأجنبية في تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية التي تنتج عن الأدوات المالية المقومة بعملات أجنبية. إن العملة الرسمية للمصرف هي درهم الإمارات العربية المتحدة. كما في 31 ديسمبر 2022، تعرّض المصرف لصافي مخاطر العملات الأجنبية الجوهرية التالية:

صافي التعرض 2021 ألف درهم	صافي التعرض 2022 ألف درهم	المركز الأجل ألف درهم	صافي المركز الفوري ألف درهم	العملة
758	477	(5,839)	6,316	يورو
252	(51)	155	(206)	جنيه إسترليني
3,234	54	-	54	دينار ليبي
(37)	7,384	1,265,712	(1,258,328)	ريال سعودي*
(3,093,806)	(596,968)	(1,261,750)	664,782	دولار أمريكي*

* تعد هذه العملات مربوطة بالدرهم الإماراتي.

يعتبر التعرض لعملات أخرى وتأثير التغيرات في أسعار صرف العملات غير جوهري.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار السوق الأخرى

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغيير في القيم العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية. يدير المصرف هذه المخاطر بتنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركيز القطاع. إن التأثير على حقوق الملكية نتيجة للتغيير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بسبب التغيير المعقول المحتمل في مؤشرات حقوق الملكية بنسبة 5%، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة كما في 31 ديسمبر 2022 يبلغ لا شيء (2021: 7,361 ألف درهم).

(د) مخاطر التشغيل وإدارة استمرارية الأعمال

تعتبر مخاطر التشغيل متصلة في جميع أبعاد المصرف. يمكن أن تنشأ من جميع العمليات التجارية والمنتجات المصرفية والأنظمة والأحداث الخارجية وأي نشاط تجاري يقوم به المصرف ويمكن أن تعرضه لخسائر مالية ودعاوى قانونية وعقوبات تنظيمية و/ أو الإضرار بسمعته.

يمكن إدارة استمرارية الأعمال المصرف من تقليل تأثير الموظفين بشكل استباقي وإثراء القدرات المختلفة وإدارة الاستجابة للحوادث أو الأحداث غير المتوقعة وكذلك الاستمرار في إجراء العمليات التجارية المهمة والعودة إلى العمليات العادية في الوقت المناسب.

تعتبر الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال من العناصر الأساسية في برنامج إدارة المخاطر بصورة عامة لدى المصرف.

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إدارة مخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال. ويشمل ذلك تحديد مدى تقبل المخاطر، والموافقة على السياسات وأطر الأعمال ذات الصلة.

تشمل المكونات الرئيسية لإطار عمل إدارة مخاطر التشغيل لجان الحوكمة والإبلاغ عن الحوادث وتقييم المخاطر وإدارة القضايا وخطط العمل والمؤشرات الرئيسية ودورات التدريب والتوعية والسياسات والمبادئ التوجيهية والعمليات.

تشمل المكونات الرئيسية لإطار إدارة استمرارية الأعمال لجان الحوكمة وتحليل تأثير الأعمال و خطة استمرارية الأعمال والممارسة والاختبار والاستجابة لحالات الطوارئ وأدوات إدارة مخاطر التشغيل وما إلى ذلك.

تتحمل الإدارة العليا للمصرف مسؤولية الإشراف على التنفيذ والتأكد من تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والعمليات بفعالية على نطاق جميع المستويات.

طبق المصرف نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لإدارة مخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال حيث:

- يتناول الخط الأول (إدارة خط الأعمال) المخاطر وهو مسؤول عن تنفيذ إطار عمل مخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال.
- يتولى الخط الثاني مسؤولية وضع السياسات فيما يتعلق بمخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال وأطر العمل لهم والأدوات المتعلقة بذلك لدعم الخط الأول في الوفاء بمسؤولياته.
- يقدم التدقيق الداخلي (خط الدفاع الثالث) تأكيداً مستقلاً لمجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(هـ) إدارة رأس المال

تقوم الجهة التنظيمية للمصرف، المتمثلة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بوضع متطلبات رأس المال التنظيمي والرقابة عليها.

فيما يلي أهداف المصرف من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة عائدات المساهمين.
- الالتزام بمتطلبات رأس المال التنظيمية الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

خلال سنة 2022، كان الهدف من استراتيجية المصرف التي لم يطرأ عليها أي تغيير منذ سنة 2021 ما يلي:

- المحافظة على معدلات كفاية رأس المال بحيث تكون أعلى من الحد الأدنى المقرر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومقررات اتفاقية بازل.
- توزيع رأس المال على الأنشطة المختلفة بصورة فعالة.

تتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال التنظيمي على أساس مستمر من قبل إدارة المصرف باستخدام أساليب تقوم على المبادئ التوجيهية المقررة من قبل لجنة بازل ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويتم تقديم المعلومات المطلوبة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على أساس ربع سنوي.

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تحديثاً لمعايير كفاية رأس المال في 12 نوفمبر 2020 وفقاً للإشعار رقم CBUAE/ BSD/N/2020/4980 ليحل محل المعايير الصادرة سابقاً. تتضمن المعايير المحدثة متطلبات جديدة بشأن المراجعة الداخلية والخارجية وإرشادات إضافية بشأن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وتفاصيل متطلبات المحور الثاني. تضمن اللوائح الامتثال لمعايير بازل 3 لرأس المال التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك.

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسوق، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إرشادات لتطبيق نهج موحد، ويتعين على البنوك الامتثال وتقديم التقارير بموجب متطلبات المحور الثاني – عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال منذ مارس 2010، بالنسبة لمخاطر التشغيل، منح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي البنوك خيار استخدام نهج المؤشرات الأساسية أو النهج المعياري وقد اختار المصرف استخدام هذا النهج.

لقد امتثل المصرف لجميع متطلبات رأس المال الخارجية في جميع السنوات المعروفة.

يسعى المصرف إلى تعظيم العائد على رأس المال ويهدف دائماً إلى المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية تدعم تطوير الأعمال وتلبي متطلبات رأس المال التنظيمي في جميع الأوقات.

وفقاً لمتطلبات بازل 3، ينبغي أن يتكون رأس المال مما يلي:

الشفق الأول من رأس المال – ينقسم الشفق الأول من رأس المال إلى حقوق الملكية العادية الشفق الأول، التي تشمل رأس المال المصدر والمدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطات النظامية والقانونية والدخل الشامل الأخر المتراكم، ورأس المال الإضافي الشفق الأول الذي يشمل الأدوات الصادرة عن البنوك والتي تكون مؤهلة للإدراج في رأس المال الإضافي الشفق الأول ولا تكون مدرجة في حقوق الملكية العادية الشفق الأول.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(هـ) إدارة رأس المال (تابع)

الشق الثاني من رأس المال - يشمل الشق الثاني من رأس المال المخصصات العامة (المخصص الجماعي للانخفاض في القيمة بحد يبلغ 1,25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان).

يتم إجراء تعديلات تنظيمية على حقوق الملكية العادية الشق الأول ورأس المال الإضافي الشق الأول والشق الثاني من رأس المال وتتألف أساساً من الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى، والموجودات الضريبية المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية. كما يطبق الخصم عند تجاوز السقف المحدد في لوائح المصرف المركزي لبازل 3.

وفقاً لأحكام المصرف المركزي بشأن بازل 3، يبلغ رأس المال المطلوب نسبة 13% بما في ذلك مصد حماية رأس المال.

يجب أن يلتزم المصرف بمتطلبات الحد الأدنى التالية:

- 1) يجب أن تبلغ نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول 7% على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- 2) يجب أن يبلغ الشق الأول من رأس المال 8,5% على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- 3) يجب أن يبلغ مجموع رأس المال المحتسب وفقاً لنتائج جمع الشق الأول من رأس المال والشق الثاني من رأس المال 10,5% على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، يجب الحفاظ على مصد حماية رأس المال بنسبة 2,5%.

تخصيص رأس المال

ورغم أن تحقيق أقصى عائد ممكن من رأس المال المعدل بالمخاطر هو الأساس الرئيسي المستخدم في تحديد كيفية تخصيص رأس مال المصرف لأنشطة معينة، إلا أنه ليس الأساس الوحيد المستخدم في اتخاذ القرارات. كما يتم الأخذ بالاعتبار أوجه الربط مع الأنشطة الأخرى وتوفير الإدارة والموارد الأخرى ومدى موازنة هذا النشاط مع أهداف المصرف الاستراتيجية على المدى الطويل. يتولى مجلس الإدارة، كجزء من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، مراجعة سياسات المصرف المتعلقة بإدارة وتخصيص رأس المال بصورة منتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(هـ) إدارة رأس المال (تابع)

فيما يلي مراكز رأس المال التنظيمي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		الشق الأول من رأس المال
1,500,000	1,500,000	رأس المال
655,965	669,172	احتياطي نظامي
651,375	664,582	احتياطي خاص
380,000	380,000	احتياطي عام
44,241	(112,136)	احتياطي القيمة العادلة
381,002	531,565	أرباح محتجزة
87,116	110,744	الترتيب الانتقالي للمعايير الدولية للتقارير المالية: إضافة جزئية للخسائر الائتمانية المتوقعة
(24,625)	(53,082)	اقتطاعات أخرى
-	(60,000)	توزيعات أرباح مقترحة
3,675,074	3,630,845	الشق الأول من رأس المال المؤهل (أ)
		الشق الثاني من رأس المال
227,332	211,808	مخصصات عامة مؤهلة
227,332	211,808	الشق الثاني من رأس المال المؤهل (ب)
3,902,406	3,842,653	مجموع قاعدة رأس المال (أ+ب)
		الموجودات المرجحة بالمخاطر:
18,186,591	16,944,636	مخاطر الائتمان
24,358	44,426	مخاطر السوق
1,489,674	1,409,653	مخاطر التشغيل
19,700,623	18,398,715	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
18.7%	19.7%	نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول
18.7%	19.7%	معدل الشق الأول
19.8%	20.9%	نسبة كفاية رأس المال

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

6 استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

(1) مخصصات الخسائر الائتمانية

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة كما هو مبين في السياسة المحاسبية رقم 3 (أ) (10).

يقوم المصرف بتقييم الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والاستثمارات بصورة مستمرة مع إجراء مراجعة شاملة على أساس ربع سنوي لتحديد فيما إذا كان ينبغي الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل. وعلى وجه التحديد، فإن ذلك يتطلب من الإدارة إبداء أحكام هامة عند تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصص المطلوب للانخفاض في القيمة. وفي سبيل تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة باتخاذ أحكام حول الوضع المالي للطرف المقابل وطرق السداد الأخرى وصافي القيمة البيعية للضمانات الأساسية. تركز هذه التقديرات على افتراضات حول عوامل عدة تتضمن مستويات مختلفة من الأحكام والشكوك، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في هذه المخصصات.

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير 5 المالية رقم 9 لجميع فئات الموجودات المالية وضع أحكام وخاصة عند تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وتخضع هذه التقديرات لعدة عوامل وتغييرات يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل حسابات المصرف للخسائر الائتمانية المتوقعة مخرجات للنماذج المعقدة التي تنطوي على مجموعة من الافتراضات بشأن اختيار مدخلات متغيرة ومدى الترابط بينها. تشتمل عناصر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية على ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف والذي يحدد احتمالية التعثر لكل فئة على حدة.
- معايير المصرف التي يتم بموجبها تحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وعلى إثرها تعين قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتقييم النوعي.
- تقسيم الموجودات المالية عندما يتم تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لها بصورة جماعية.
- وضع نماذج للخسائر الائتمانية المتوقعة، بما فيها الأنماط المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد أوجه الارتباط بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات والتأثير على احتماليات التعثر ومستويات التعرض الناتج عن التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر.
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي الاستشرافية، ومدى احتمال حدوثها، للحصول على المدخلات الاقتصادية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

(2) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية التي لا يتوفر لها أسعار جديرة بالملاحظة في السوق يتطلب استخدام أساليب التقييم المبنية في الإيضاح رقم 3 (أ) (9). بالنسبة للأدوات المالية التي لا تتم المتاجرة فيها بانتظام ولا تكون أسعارها نزيهة بما فيه الكفاية، فإن قيمتها العادلة تعتبر أقل موضوعية وتتطلب درجات متباينة من الأحكام بناءً على السيولة والتركيز وعوامل السوق غير المؤكدة وافتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثر على الأداة بعينها (انظر الإيضاح رقم 6 (ب) (3)).

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف (تابع)

تشتمل الأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف على ما يلي:

(1) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

توفر السياسات المحاسبية للمصرف نطاقاً للموجودات والمطلوبات المالية كي يتم تصنيفها في البداية ضمن فئات محاسبية مختلفة في بعض الحالات، مثل تصنيف الموجودات المالية على أنها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، حيث يرى المصرف أنه يلتزم بالوصف كما هو مبين في الإيضاح رقم 3 (أ) (2).

6 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف (تابع)

(2) مطلوبات طارئة ناشئة عن أحكام قضائية

نظراً لطبيعة عمليات المصرف، فإنه يدخل في دعاوى قضائية تنشأ في سياق العمل الاعتيادي. يستند مخصص المطلوبات الطارئة الناتجة عن التقاضي إلى احتمالية تكبد موارد اقتصادية ومدى موثوقية تقدير هذه التدفقات النقدية الخارجة. تنطوي مثل هذه الأمور على العديد من الشكوك ولا يمكن توقع نتائج أي أمر بشكل مؤكد.

(3) تقييم الأدوات المالية والموجودات الأخرى

تتم مناقشة السياسة المحاسبية للمصرف حول قياسات القيمة العادلة في الإيضاح رقم 3 (أ) (9).

تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:

قياسات القيمة العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي

يقيس المصرف القيم العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه الذي يعكس أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس:

• **المستوى الأول:** سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشطة لأداة مطابقة. يتم تقييم هذه الأدوات بالرجوع إلى الأسعار المدرجة غير المعدلة للموجودات أو المطلوبات المماثلة في الأسواق النشطة التي تتوفر فيها الأسعار المدرجة بشكل مباشر وتكون مستخدمة في معاملات فعلية ومنتظمة الظهور في السوق.

• **المستوى الثاني:** أساليب التقييم التي تستند إلى معطيات جديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المدرجة للأدوات المطابقة أو المماثلة في الأسواق الأقل نشاطاً أو أساليب التقييم الأخرى بحيث تكون كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

• **المستوى الثالث:** أساليب التقييم التي تُستخدم فيها معطيات جوهرية غير جديرة بالملاحظة. تشمل هذه الفئة كافة الأدوات التي تشمل أساليب تقييمها معطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة ويكون للمعطيات غير الجديرة بالملاحظة تأثير جوهري على عملية تقييم الأداة. تشمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها استناداً إلى الأسعار المعلنة للأدوات المماثلة حيث يقتضي الأمر القيام بتعديلات أو افتراضات جوهرية غير جديرة بالملاحظة لكي تعكس الفروق بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المتداولة في الأسواق النشطة على أسعار السوق المدرجة أو العروض المسعرة من التجار. يحدد المصرف القيم العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات الأخرى باستخدام أساليب التقييم.

تشمل أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخضومة. تشمل الافتراضات والمعطيات المستخدمة في أساليب التقييم على معدلات فائدة خالية من المخاطر ومعدلات فائدة معيارية وفروق ائتمانية ومعطيات أخرى يتم استخدامها في تقدير معدلات الخصم. إن الهدف من أساليب التقييم هو تحديد القيمة العادلة التي تعكس سعر الأداة المالية والموجودات الأخرى في تاريخ التقرير والتي كان يمكن تحديدها من قبل المشاركين في السوق على أساس تجاري بحت.

يتوفر عادة في السوق أسعار جديرة بالملاحظة ومعطيات لنماذج التقييم بالنسبة للأوراق المالية المدرجة. إن توفر أسعار السوق الجديرة بالملاحظة ومعطيات نماذج التقييم يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الأحكام والتقديرات الموضوعية من الإدارة، كما أنها تقلل الشكوك حول عملية تحديد القيم العادلة. إن توفر أسعار السوق الجديرة بالملاحظة والمعطيات بتغير تبعاً لتغير المنتجات والأسواق، كما أنها معرضة للتغيرات بناءً على أحداث معينة في الأسواق المالية وكذلك على أحوالها العامة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

6 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف (تابع)

(4) تقييم الأدوات المالية والموجودات الأخرى (تابع)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (تابع)

قياسات القيمة العادلة المسجلة في بيان المركز المالي (تابع)

يوضح الجدول المبين أدناه تحليلاً للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

المجموع ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	
في 31 ديسمبر 2022				
2,310,224	4,670	-	2,305,554	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 9)
17,577	17,577	-	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 10)
283,643	283,643	-	-	استثمارات عقارية (إيضاح 13)
183,538	183,538	-	-	ممتلكات ومعدات (إيضاح 15)
1,406	1,406	-	-	ممتلكات مستحوذ عليها مقابل تسوية الديون (إيضاح 14)
11,395	11,395	-	-	أصل محتفظ به للبيع
2,807,783	502,229	-	2,305,554	
في 31 ديسمبر 2022				
2,280,300	14,508	-	2,265,792	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 9)
17,577	17,577	-	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 10)
377,768	377,768	-	-	استثمارات عقارية (إيضاح 13)
175,807	175,807	-	-	ممتلكات ومعدات (إيضاح 15)
6,910	6,910	-	-	ممتلكات مستحوذ عليها مقابل تسوية الديون (إيضاح 14)
2,858,362	592,570	-	2,265,792	

لم تكن هناك أي تحويلات للموجودات بين المستوى الأول والمستوى الثاني أو أي تحويلات إلى أو من المستوى الثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (لا شيء).

رغم أن المصرف يرى أن تقديراته للقيمة العادلة تبدو ملائمة، فإن استخدام منهجيات أو افتراضات مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيم العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

6 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف (تابع)

(4) تقييم الأدوات المالية والموجودات الأخرى (تابع)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (تابع)

تسوية المستوى الثالث

يوضح الجدول التالي التسوية من الأرصة الافتتاحية إلى الأرصة الختامية لقياسات القيمة العادلة في المستوى الثالث من تسلسل مستويات القيمة العادلة.

المجموع ألف درهم	أصل محتفظ به للبيع ألف درهم	ممتلكات مستحوذ عليها مقابل تسوية الديون ألف درهم	ممتلكات ومعدات ألف درهم	استثمارات عقارية ألف درهم	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ألف درهم	
592,570	-	6,910	175,807	377,768	17,577	14,508	في 1 يناير 2022
6,070	-	-	6,070	-	-	-	تغيرات في القيمة العادلة
(97,435)	17,544	(5,500)	-	(99,641)	-	(9,838)	إضافات / (استيعادات)
(11,010)	-	-	(348)	(10,662)	-	-	استهلاك
12,034	(6,149)	(4)	2,009	16,178	-	-	صافي عكس / مخصص (الانخفاض في القيمة) (إيضاح 30)
502,229	11,395	1,406	183,538	283,643	17,577	4,670	في 31 ديسمبر 2022
602,082	49,690	9,185	182,869	330,776	11,021	18,541	في 1 يناير 2021
(4,188)	-	-	(6,711)	-	6,556	(4,033)	تغيرات في القيمة العادلة
-	(49,690)	-	-	49,690	-	-	تحويلات
(11,013)	-	-	(351)	(10,662)	-	-	استهلاك
5,689	-	(2,275)	-	7,964	-	-	صافي عكس / مخصص (الانخفاض في القيمة)
592,570	-	6,910	175,807	377,768	17,577	14,508	في 31 ديسمبر 2021

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

6 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف (تابع)

(4) تقييم الأدوات المالية والموجودات الأخرى (تابع)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (تابع)

قياسات القيمة العادلة المسجلة في بيان المركز المالي (تابع)

التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

يتم قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات الأخرى غير المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالرجوع إلى عروض الأسعار المعلنة في السوق النشطة أو الأسعار المعلنة من قبل الأطراف المقابلة أو من خلال استخدام أساليب التقييم.

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وبكامل إرادتهم الحرة في معاملة تتم على أساس تجاري بحت. وبالتالي، يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. يستند تعريف القيمة العادلة على فرضية استمرار المصرف كمنشأة عاملة دون أي نية أو التزام بتقليص نطاق أعماله بشكل جوهري أو الدخول في معاملة بشروط غير ملائمة.

إن القيمة العادلة للمبالغ المستحقة من المصارف وودائع العملاء والمبالغ المستحقة للمصارف التي تكون في معظمها ذات طبيعة قصيرة الأجل وصادرة طبقاً لمعدلات السوق تعتبر أنها تقارب قيمتها الدفترية بصورة معقولة.

في تقدير المصرف أن القيمة العادلة لمحفظه قروضه وسلفياته لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية نظراً لأن معظم القروض والسلفيات تحمل معدلات فائدة سوقية متغيرة، كما يُعاد تسعيرها بانتظام، بالنسبة للقروض التي تعرضت لانخفاض في قيمتها، فإن التدفقات النقدية المتوقعة، شاملة الاستحواذ المتوقع على الضمان، قد تم خصمها باستخدام معدل ملائم مع مراعاة تاريخ التحصيل، كما أن نتائجها الصافية لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

7 نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
114,524	104,870	نقد في الصندوق
837,364	923,691	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
481,588	438,250	احتياطي نقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
1,433,476	1,466,811	إجمالي الرصيد
(5)	(1)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,433,471	1,466,810	

إن ودائع الاحتياطي النقدي غير متاحة لتمويل عمليات المصرف اليومية.

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنة:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
681	5	الرصيد الافتتاحي
(676)	(4)	عكس الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي
5	1	

8 مبالغ مستحقة من البنوك

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
477,429	366,891	حسابات جارية وتحت الطلب وحسابات نوسترو
1,095,606	1,517,079	ودائع ثابتة
1,573,035	1,883,970	إجمالي الرصيد
(1,381)	(1,405)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,571,654	1,882,565	صافي الرصيد
		بحسب الموقع:
265,844	473,798	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
1,307,191	1,410,172	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
1,573,035	1,883,970	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

8 مبالغ مستحقة من البنوك (تابع)

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنة:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
5,699 (4,318)	1,381 24	الرصيد الافتتاحي مخصص / (عكس) الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي
1,381	1,405	

9 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
1,638,242 494,832	1,484,156 821,398	استثمارات في سندات دين مدرجة (داخل الإمارات العربية المتحدة) استثمارات في سندات دين مدرجة (خارج الإمارات العربية المتحدة/ أخرى)
2,133,074	2,305,554	مجموع سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
130,303 13,234 2,415 1,080 194	- 3,406 - 1,080 184	استثمارات في أسهم حقوق ملكية مدرجة (داخل الإمارات العربية المتحدة) استثمارات في أسهم حقوق ملكية غير مدرجة (خارج الإمارات العربية المتحدة) استثمارات في أسهم حقوق ملكية مدرجة (خارج الإمارات العربية المتحدة) استثمارات في أسهم حقوق ملكية غير مدرجة (داخل الإمارات العربية المتحدة) استثمارات في صناديق خارجية
147,226	4,670	مجموع حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,280,300	2,310,224	مجموع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إنّ الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أعلاه مقومة بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي. يتم قياس الأوراق المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على أساس صافي قيمة موجودات الشركة المستثمر فيها كما في نهاية السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

9 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تابع)

كانت الحركات في الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة على النحو التالي:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
2,406,828	2,280,300	القيمة العادلة في 1 يناير
263,264	775,070	مشتريات خلال السنة
(376,118)	(525,872)	مبيعات / استردادات خلال السنة
(116)	(162,197)	تغير في القيمة العادلة
(4,630)	1,343	عكس / (مخصص) الانخفاض في القيمة للسنة
(8,607)	(10,279)	إطفاء علاوة على سندات دين
(379)	(48,131)	تحويل ربح/ (خسارة) من استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة
58	(10)	خسارة) / ربح التحويل
2,280,300	2,310,224	القيمة العادلة في 31 ديسمبر

كما في 31 ديسمبر 2022، تم إدراج مخصص الانخفاض في قيمة أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 20,027 ألف درهم (2021: 21,370 ألف درهم) ضمن احتياطي إعادة تقييم استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

10 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
11,021	17,577	الرصيد الافتتاحي
6,556	-	التغير في القيمة العادلة
17,577	17,577	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

11 استثمارات بالتكلفة المطفأة

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
21,984	10,379	استثمارات في سندات دين مدرجة (داخل الإمارات العربية المتحدة)
924,133	319,662	أذونات نقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(596)	(135)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
945,521	329,906	
31,905	945,521	كما في 1 يناير
924,133	1,058,988	مشتريات خلال السنة
(4,521)	(1,667,983)	مبيعات / استردادات خلال السنة
(263)	461	عكس / (تحميل) انخفاض القيمة للسنة
(5,733)	(7,081)	إطفاء علاوة على سندات دين
945,521	329,906	كما في 31 ديسمبر

12 قروض وسلفيات

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
15,619,760	14,434,747	قروض وسلفيات
2,052,874	2,218,761	التمويل الإسلامي
17,672,634	16,653,508	إجمالي القروض والتمويلات الإسلامية
(13,983)	(39,884)	أرباح مؤجلة
(2,439,076)	(2,703,840)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(322,155)	(487,602)	فوائد معلقة
14,897,420	13,422,182	صافي القروض والسلفيات
		تفاصيل التمويل الإسلامي
		بحسب النوع:
1,175,279	1,226,824	إجارة
877,595	991,937	مرابحة
2,052,874	2,218,761	إجمالي التمويل الإسلامي
(13,983)	(39,884)	أرباح مؤجلة
(9,039)	(10,141)	أرباح معلقة
(98,962)	(136,255)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,930,890	2,032,481	صافي التمويل الإسلامي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

12 قروض وسلفيات (تابع)

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		أجال استحقاق الحد الأدنى لدفعات الإجارة
188,229	178,833	أقل من سنة واحدة
626,337	772,465	من سنة واحدة إلى خمس سنوات
360,713	275,526	أكثر من خمس سنوات
1,175,279	1,226,824	إجمالي تمويل الإجارة

فيما يلي تحليل إجمالي القروض والسلفيات حسب القطاع كما في تاريخ التقرير:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
16,654,247	15,847,008	قطاع الشركات
1,018,387	806,500	قطاع المستهلكين
17,672,634	16,653,508	إجمالي القروض والتمويلات الإسلامية

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنة:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
2,029,933	2,439,076	الرصيد الافتتاحي
412,798	342,514	صافي المحمّل للسنة
(3,655)	(77,750)	صافي المبالغ المحذوفة
2,439,076	2,703,840	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

13 استثمارات عقارية

أرض ومبان بنظام التملك الحر ألف درهم

التكلفة	
833,611	في 1 يناير 2021 و 31 ديسمبر 2021
(187,210)	استيعادات
646,401	في 31 ديسمبر 2022
الاستهلاك المتراكم	
114,419	في 1 يناير 2021
10,662	المحمّل للسنة
125,081	في 31 ديسمبر 2021
10,662	المحمّل للسنة
(18,235)	استيعادات
117,508	في 31 ديسمبر 2022
صافي القيمة الدفترية	
528,893	في 31 ديسمبر 2022
(245,250)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
283,643	
708,530	في 31 ديسمبر 2021
(330,762)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
377,768	

بنهاية سنة 2022، أجرى المصرف تقييماً لاستثماراته العقارية واستثماراته العقارية قيد التطوير من خلال الاستعانة بخبراء تقييم خارجيين متخصصين ومستقلين، وتشتمل منهجيات التقييم المستخدمة من قبل خبراء التقييم الخارجيين على ما يلي:

- طريقة المقارنة المباشرة: تستخدم هذه الطريقة لتحديد قيمة العقار من خلال المعاملات وأسعار الطلب للعقارات المماثلة داخل نفس المناطق القابلة للمقارنة مع إجراء تعديلات لبيان الفروقات الخاصة بالعقار ذي الصلة.
- طريقة الاستثمار (رسملة الدخل والتدفقات النقدية المخصصة): تستخدم طريقة رسملة الدخل لتقدير قيمة العقار من خلال رسملة صافي الإيرادات التشغيلية للعقار بعائد مناسب بعد السماح بالصيانة المناسبة وعدم الإشغال، وتم تطبيق معدل صافي العائد الذي يتراوح من 6% إلى 8,5% مما يعكس ما يتوقعه المستثمر من استثماره على مدار مدة الانتفاع الخاضعة للتقييم للعقارات المعنية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

13 استثمارات عقارية (تابع)

تقع جميع الاستثمارات العقارية للمصرف في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مبين أدناه تفاصيل إيرادات الإيجار والمصاريف التشغيلية المباشرة المتعلقة بالاستثمارات العقارية:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
24,577	23,954	إيرادات الإيجار
(11,488)	(11,794)	مصاريف تشغيلية مباشرة
13,089	12,160	

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنة:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
286,460	330,762	في 1 يناير
(7,964)	(16,178)	صافي عكس الانخفاض في القيمة للسنة (إيضاح ٣٠)
-	(69,334)	استيعادات
52,266	-	تحويل من أصل محتفظ به للبيع (إيضاح ١٦)
330,762	245,250	في 31 ديسمبر

14 موجودات أخرى

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
578,753	381,364	أوراق قبول
133,802	168,749	فوائد مدينة
32,085	40,000	مدينون متنوعون وموجودات أخرى
6,910	1,406	ممتلكات مستحوذ عليها مقابل تسوية الديون، بالصافي
751,550	591,519	

خلال السنة، أجرى المصرف تقييمًا للممتلكات المستحوذ عليها مقابل تسوية الديون من خلال خبير تقييم خارجي متخصص ومستقل. استخدم خبير التقييم الخارجي طريقة المقارنة المباشرة في التقييم، ونتج عن ذلك مبلغ محمل للسنة بقيمة 4 ألف درهم (2021: 2,275 ألف درهم).



إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

15 ممتلكات ومعدات

موجودات غير ملموسة ألف درهم	المجموع ألف درهم	موجودات حق الاستخدام ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	معدات أثاث ومركبات ألف درهم	مبان بنظام التملك الحر الأرض ألف درهم	
						التكلفة
83,621	503,448	24,425	12,133	103,421	363,469	في 1 يناير 2021
-	22,249	-	22,249	-	-	إضافات
4,243	(4,243)	-	(8,081)	3,838	-	تحويلات
(1,040)	(128)	(127)	-	(1)	-	استبعادات
-	(6,711)	-	-	-	(6,711)	خسارة إعادة التقييم
86,824	514,615	24,298	26,301	107,258	356,758	في 31 ديسمبر 2021
86,824	514,615	24,298	26,301	107,258	356,758	في 1 يناير 2022
-	19,195	-	19,195	-	-	إضافات
-	(15,529)	-	(15,529)	-	-	المحول إلى موجودات محتفظ بها للبيع
9,898	(9,898)	-	(12,456)	2,558	-	تحويلات
-	-	-	-	-	-	استبعادات
-	8,079	-	-	-	8,079	ربح من إعادة التقييم
96,722	516,462	24,298	17,511	109,816	364,837	في 31 ديسمبر 2022

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

15 ممتلكات ومعدات (تابع)

موجودات غير مملوثة ألف درهم	المجموع ألف درهم	موجودات حق الاستخدام ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	معدات أثاث ومركبات ألف درهم	مبان نظام التملك الحر الأرض ألف درهم	
الاستهلاك المتراكم						
24,525	280,533	12,757	-	87,176	180,600	في 1 يناير 2021
11,401	5,230	-	-	4,879	351	المحمّل للسنة
	6,379	6,379	-	-	-	موجودات حق الاستخدام
(237)	(1)	-	-	(1)	-	استيعادات
35,689	292,141	19,136	-	92,054	180,951	في 31 ديسمبر 2021
35,689	292,141	19,136	-	92,054	180,951	في 1 يناير 2022
10,940	5,217	-	-	4,869	348	المحمّل للسنة
-	4,793	4,793	-	-	-	موجودات حق الاستخدام
-	-	-	-	-	-	استيعادات
46,629	302,151	23,929	-	96,923	181,299	في 31 ديسمبر 2022
صافي القيمة الدفترية						
51,135	222,474	5,162	26,301	15,204	175,807	في 31 ديسمبر 2021
50,093	214,311	369	17,511	12,893	183,538	في 31 ديسمبر 2022

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

15 ممتلكات ومعدات (تابع)

تم تقييم الأرض والمباني بنظام التملك الحر بنهاية السنة بواسطة خبراء تقييم خارجيين متخصصين ومستقلين. إن منهجيات التقييم المستخدمة من قبل خبراء التقييم الخارجيين تشمل ما يلي:

- طريقة المقارنة المباشرة: تستخدم هذه الطريقة لتحديد قيمة العقار من خلال المعاملات وأسعار الطلب للعقارات المماثلة داخل نفس المناطق القابلة للمقارنة مع إجراء تعديلات لبيان الفروقات الخاصة بالعقار ذي الصلة.
- طريقة الاستثمار (رسملة الدخل والتدفقات النقدية المخضومة): تستخدم طريقة رسملة الدخل لتقدير قيمة العقار من خلال رسملة صافي الإيرادات التشغيلية للعقار بعائد مناسب بعد السماح بالصيانة المناسبة وعدم الإشغال. وتم تطبيق معدل صافي العائد الذي يتراوح من 6% إلى 8,5% مما يعكس ما يتوقعه المستثمر من استثماره على مدار مدة الانتفاع الخاضعة للتقييم للعقارات المعنية.

بلغت القيمة العادلة للمباني كما في 31 ديسمبر 2022 المحددة من قبل خبير التقييم ما قيمته 183,5 مليون درهم (2021: 175,9 مليون درهم) مما أدى إلى زيادة احتياطي إعادة التقييم بمبلغ 6,1 مليون درهم (2021: انخفاض بمبلغ 6,7 مليون درهم). يوضح الجدول التالي الحركة في احتياطي إعادة التقييم للأرض والمباني بنظام التملك الحر:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		احتياطي إعادة التقييم - الأرض والمباني بنظام التملك الحر
129,613 (6,711)	122,902 6,070	في 1 يناير ربح / (خسارة) القيمة العادلة
122,902	128,972	في 31 ديسمبر

كما في 31 ديسمبر 2022، تم إدراج تكلفة إجمالية بقيمة 178,2 مليون درهم (2021: 178,2 مليون درهم) عن الموجودات المستهلكة كلياً ضمن بند الأرض والمباني بنظام التملك الحر.

16 أصل مُحتفظ به للبيع

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
-	11,395	مبان

خلال سنة 2022، قرر المصرف بيع مبنى كان في الأصل قيد الإنشاء لاستخدامه في عمليات المصرف وعرضه ضمن مشروع قيد الإنجاز في الممتلكات والمعدات. تم إعادة تصنيف المبنى على أنه محتفظ به للبيع خلال سنة 2022 وتم قياسه بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة، أيهما أقل، ناقضاً تكاليف البيع في وقت إعادة التصنيف، مما أدى إلى الاعتراف بانخفاض في القيمة قدره 6,1 مليون درهم (إيضاح 30) في بيان الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

17 ودائع العملاء

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		بحسب النوع:
10,124,168	8,455,849	ودائع بإشعار ولأجل
4,637,220	3,710,267	حسابات جارية
179,634	246,098	حسابات توفير
14,941,022	12,412,214	
		الودائع الإسلامية
		بحسب النوع:
447,086	428,130	حسابات جارية
4,802	5,594	ودائع مضاربة لأجل وودائع ادخارية
975,222	1,283,790	ودائع وكالة
1,427,110	1,717,514	
16,368,132	14,129,728	مجموع الودائع
		بحسب القطاع:
9,782,049	7,117,418	القطاع الخاص
4,379,510	4,934,050	القطاع الحكومي
2,206,573	2,078,260	الأفراد
16,368,132	14,129,728	

18 مبالغ مستحقة إلى البنوك

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
384,812	207,398	حسابات جارية وتحت الطلب وحسابات فوسترو
918,250	1,584,577	ودائع ثابتة
1,303,062	1,791,975	
		بحسب الموقع:
-	714,076	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
1,303,062	1,077,899	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
1,303,062	1,791,975	مجموع الودائع

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

19 مطلوبات أخرى

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
578,753	381,364	أوراق قبول
191,305	223,549	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات الطارئة
68,588	66,015	فوائد دائنة
22,662	21,308	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
226,811	204,131	أخرى
1,088,119	896,367	

كانت الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين كالتالي:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
22,757	22,662	في يناير
4,834	4,041	المخصص خلال السنة
-	1,963	الخسائر الاكتوارية من التزامات المنافع المحددة
(4,929)	(7,358)	المسدد خلال السنة
22,662	21,308	

قام المصرف برصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة لموظفيه المستحقين. تم إجراء تقييم اكتواري كما في 31 ديسمبر 2022 للتحقق من القيمة الحالية للالتزام المنافع المحددة. وتم تعيين شركة تقييم اكتواري لإجراء هذا التقييم. وتم قياس المطلوبات باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المتوقعة. لتقييم الالتزام كما في 31 ديسمبر 2022، تم استخدام معدل خصم بنسبة 4,9% (2021 : 2,34%) ومعدل تصاعد الرواتب بنسبة 3% (2021: 3%).

فيما لو انخفض معدل الخصم المستخدم في الافتراض بنسبة 0,5%، لكان الالتزام أعلى بقيمة 469 ألف درهم وإذا ارتفع معدل الخصم المستخدم في الافتراض بنسبة 0,5%، لكان الالتزام أقل بقيمة 447 ألف درهم. وبالمثل، لو ارتفع معدل زيادة الرواتب المستخدم في الافتراض بنسبة 0,5%، لكان الالتزام أعلى بقيمة 490 ألف درهم، وإذا كان معدل زيادة الرواتب المستخدم في الافتراض أقل بنسبة 0,5%، فسيكون الالتزام أقل بقيمة 447 ألف درهم.

20 رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للمصرف من 75,000 سهم عادي بقيمة 20,000 درهم للسهم (2021: 75,000 سهم بقيمة 20,000 درهم للسهم).

(ب) احتياطي نظامي

وفقاً لما تنص عليه المادة رقم 241 من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 حول الشركات التجارية، والنظام الأساسي للمصرف، يجب تحويل 10% من صافي الأرباح السنوية إلى احتياطي نظامي حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يعادل 50% من رأس المال. تم إجراء تحويل إلى الاحتياطي خلال السنة بقيمة 13,2 مليون درهم (2021: 13,2 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

21 إيرادات الفوائد

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
524,587	555,551	قروض وسلفيات للعملاء
78,793	90,295	استثمارات في أوراق مالية
11,439	22,666	مبالغ مستحقة من البنوك
614,819	668,512	

22 مصاريف الفوائد

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
113,880	146,598	ودائع العملاء
5,046	22,156	مبالغ مستحقة إلى البنوك
118,926	168,754	

23 إيرادات من عقود التمويل الإسلامي

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
56,385	61,110	إجارة
38,421	35,649	مرايحة
94,806	96,759	

24 حصة المودعين من الأرباح

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
19,009	26,496	الوكالة
4	4	ودائع المضاربة وحسابات التوفير
19,013	26,500	

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

25 صافي إيرادات الرسوم والعمولات

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		إيرادات الرسوم والعمولات
44,234	46,550	اعتمادات مستندية
22,709	23,158	خطابات ضمان
14,886	19,098	رسوم قروض الشركات والأفراد
6,646	10,291	تحويلات ورسوم أخرى
38,196	30,498	أخرى
126,671	129,595	مجموع إيرادات الرسوم والعمولات
		مصاريف الرسوم والعمولات
(2,565)	(4,155)	رسوم شركات الوساطة
(1,271)	(1,225)	رسوم تشغيلية
(7,818)	(7,522)	أخرى
(11,654)	(12,902)	مجموع مصاريف الرسوم والعمولات
115,017	116,693	صافي إيرادات الرسوم والعمولات

التزامات الأداء وسياسات الاعتراف بالإيرادات

يستعرض الجدول التالي معلومات حول طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء في العقود المبرمة مع العملاء، بما في ذلك شروط السداد الهامة وسياسات الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

نوع الخدمة	الخدمات المصرفية للأفراد وللشركات
طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء، بما في ذلك شروط السداد الهامة	يقدم المصرف خدمات مصرفية للعملاء من الأفراد والشركات، بما في ذلك إدارة الحسابات وتقديم تسهيلات السحب على المكشوف ومعاملات العملات الأجنبية وبطاقات الائتمان ورسوم الخدمات. يتم تحميل رسوم الإدارة المنتظمة للحسابات على حسابات العملاء على أساس شهري. ويقوم المصرف بتحديد أسعار منفصلة لكل من عملاء الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في كل موقع على أساس سنوي. يتم تحميل الرسوم على المعاملات المتبادلة ومعاملات العملات الأجنبية والسحب على المكشوف على حساب العميل عند إجراء المعاملة. يتم فرض رسوم الخدمة على أساس شهري وتستند إلى معدلات ثابتة تتم مراجعتها سنويًا من قبل المصرف.
الاعتراف بالإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15	يتم الاعتراف بالإيرادات من خدمة الحساب ورسوم الخدمة بمرور الوقت عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالمعاملات في الوقت الذي تحدث فيه المعاملة.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

26 صافي أرباح صرف العملات الأجنبية

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
(8,695)	2,627	ربح / (خسارة) المتاجرة وإعادة التحويل
33,465	41,236	تعاملات مع العملاء
24,770	43,863	

27 إيرادات تشغيلية أخرى

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
13,089	12,160	إيرادات إيجار، بالصافي
10,834	2,122	أخرى
23,923	14,282	

28 مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
153,861	164,173	تكاليف موظفين (1)
33,672	31,612	استهلاك (2)
14,618	15,918	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
50,037	68,864	أخرى
252,188	280,567	

تكاليف الموظفين موزعة كالتالي:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
65,372	66,611	رواتب وأجور
4,834	4,041	مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح 19)
83,655	93,521	منافع أخرى
153,861	164,173	

(1) يشتمل الاستهلاك مخصص الاستهلاك المحمل للسنة عن الممتلكات والمعدات وموجودات حق الاستخدام بقيمة 20,9 مليون درهم (2021: 23,0 مليون درهم) وعن الاستثمارات العقارية بقيمة 10,7 مليون درهم (2021: 10,6 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

29 صافي مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
412,798	342,514	صافي مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات
(33,238)	32,244	صافي مخصص / (عكس) الانخفاض في قيمة التعرضات غير الممولة
(4,318)	24	صافي مخصص / (عكس) الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك
(676)	(4)	صافي عكس الانخفاض في قيمة الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
4,893	(1,804)	صافي مخصص / (عكس) الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية
4,786	753	حذف موجودات مالية تعرضت لانخفاض في قيمتها
(13,489)	(22,183)	استرداد قروض محذوفة سابقا
370,756	351,544	

يتضمن رصيد المبالغ المستردة إعادة تحصيل قروض وسلفيات محذوفة بما في ذلك الفوائد المتعلقة ذات الصلة.

30 الانخفاض في القيمة وخسارة القيمة العادلة على العقارات

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
(7,964)	(16,178)	صافي عكس الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية
2,275	4	صافي مخصص الانخفاض في قيمة العقارات المستحوذ عليها مقابل تسوية الديون
(5,689)	(16,174)	صافي عكس الانخفاض في قيمة العقارات
-	6,149	خسارة القيمة العادلة على موجودات محتفظ بها للبيع
-	(2,009)	ربح القيمة العادلة من عقارات مملوكة
-	4,140	صافي ربح القيمة العادلة من العقارات

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

31 نقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المدرج في بيان التدفقات النقدية على المبالغ التالية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ أو الإيداع:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
1,433,476	1,466,811	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
1,573,035	1,883,970	مبالغ مستحقة من البنوك
3,006,511	3,350,781	
(481,588)	(438,250)	ناقصاً: احتياطي نقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(14,692)	(202,015)	ناقصاً: مبالغ مستحقة من البنوك بفترة استحقاق أصلية لأكثر من 3 أشهر
2,510,231	2,710,516	نقد وما في حكمه

32 التزامات ومطلوبات طارئة

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
1,785,682	1,217,056	اعتمادات مستندية
2,920,147	3,012,558	خطابات ضمان
4,705,829	4,229,614	

الالتزامات كما في تاريخ التقرير كالتالي:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
3,875,395	3,731,523	التزامات غير مسحوبة لمنح الائتمان
7,670	16,046	التزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية
3,883,065	3,747,569	
8,588,894	7,977,183	مجموع الالتزامات والمطلوبات المحتملة

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

32 التزامات ومطلوبات طارئة (تابع)

بلغت الالتزامات غير القابلة للإلغاء وغير المسحوبة لمنح الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 438,3 مليون درهم (2021: 496,9 مليون درهم)

يلتزم المصرف بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان بالدفع نيابة عن عملائه عند تقديم المستندات أو إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في شروط العقد.

تمثل التزامات منح الائتمان التزامات تعاقدية بتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية متجددة. وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ صلاحية محددة أو شروط أخرى لإلغائها وقد تتطلب دفع رسوم. ونظراً لإمكانية انتهاء صلاحية هذه الالتزامات دون سحبها، فإن القيم التعاقدية الإجمالية لا تمثل بالضرورة التزامات مالية مستقبلية.

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات غير الممولة 223,5 مليون درهم (2021: 191,3 مليون درهم).

33 الأطراف ذات العلاقة

تعريف الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان بمقدور طرف ما السيطرة على طرف آخر أو ممارسة نفوذ جوهري عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. فيما يلي هيكل الملكية في المصرف:

نسبة الملكية (%)		
2021	2022	
42.28	42.28	جهاز الإمارات للاستثمار
42.28	42.28	المصرف الليبي الخارجي
15.44	15.44	بنك الجزائر الخارجي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

33 الأطراف ذات العلاقة (تابع)

يقوم المصرف خلال سياق عمله الاعتيادي بإبرام العديد من المعاملات مع أطرافه ذات العلاقة. وقد أبرمت تلك المعاملات البنكية وفقاً للأحكام والشروط المتفق عليها من قبل إدارة المصرف أو مجلس إدارته.

فيما يلي حجم المعاملات والأرصدة القائمة والمصاريف والإيرادات ذات الصلة مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

أخرى		كبار موظفي الإدارة		
31 ديسمبر 2021 ألف درهم	31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم	31 ديسمبر 2022 ألف درهم	
				الأرصدة
343,558	331,288	12,894	8,429	قروض وسلفيات
205,262	4,236	-	-	مبالغ مستحقة من البنوك
2,767,416	3,275,648	16,568	20,208	ودائع
935,136	860,821	-	-	مبالغ مستحقة إلى البنوك
1,484,864	1,308,347	-	-	التزامات ومطلوبات طارئة
				المعاملات
-	-	14,618	15,918	أعضاء مجلس الإدارة مكافآت
-	-	13,067	13,440	رواتب ومنافع
-	-	916	1,153	مكافآت التقاعد
9,690	11,033	356	537	إيرادات الفوائد
17,57	57,158	75	202	مصاريف الفوائد
2,981	4,052	-	-	رسوم وعمولات
-	184	-	-	مصاريف تشغيلية أخرى

يتضمن بند "أخرى" المذكور أعلاه أرصدة ومعاملات مساهمي المصرف وأطرافهم ذات العلاقة.

إنّ القروض والسلفيات الصادرة للأطراف ذات العلاقة تستحق السداد خلال سنة واحدة وتحمل معدلات فائدة تتراوح بين 4% إلى 9% (2021: 1% إلى 6%). لا توجد ضمانات مرهونة على القروض والسلفيات للأطراف ذات العلاقة. ولم تكن هناك قروض وسلفيات لأطراف ذات علاقة مصنفة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: لا شيء).

تتضمن المبالغ المستحقة للبنوك من أطراف أخرى ذات علاقة وودائع لأجل مرهونة بقيمة 845 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 845 مليون درهم).

تلقي المصرف ضماناً مؤسسياً من طرف ذي علاقة كضمان لقروض وسلفيات بقيمة 975 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 955 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

34 عقود المشتقات

يقوم المصرف، ضمن سياق أعماله الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. تدرج هذه المشتقات بالقيمة العادلة. وتعادل القيمة العادلة للمشتقات الربح أو الخسارة غير المحققة من المشتقات المتداولة بين سوق وأخرى باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة في الربح والخسارة. يستخدم المصرف في سياق العمل الاعتيادي الأدوات المالية المشتقة التالية:

العقود الآجلة والعقود المستقبلية هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية معينة بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة تتداول في الأسواق الموازية. أما العقود المستقبلية للعملة الأجنبية وأسعار الفائدة فتتداول وفق مبالغ نمطية في الأسواق الرئيسية الخاضعة للرقابة، ويتم تسوية التخيرات في القيمة السوقية للعقود المستقبلية بشكل يومي.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة والتي تعادل القيم السوقية، بالإضافة إلى القيم الاسمية المصنفة من حيث الفترة حتى الاستحقاق. تمثل القيمة الاسمية قيمة الأصل الأساسي أو السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التخيرات في قيمة المشتقات.

القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق

القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	حتى 3 أشهر ألف درهم	3 إلى 6 أشهر ألف درهم	6 إلى 12 أشهر ألف درهم
31 ديسمبر 2022					
172	1,305	1,278,17	887,222	390,954	-
عقود صرف أجنبي آجلة					
31 ديسمبر 2021					
322	2,826	3,803,581	2,712,841	626,075	464,665
عقود صرف أجنبي آجلة					

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

35 ربحية السهم

تستند ربحية السهم الأساسية على الأرباح العائدة للمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، ويتم حسابها على النحو التالي:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
132,431	132,074	ربح السنة
75,000	75,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية
1,77	1,76	ربحية السهم (بالدرهم)

لم تكن هناك أي أوراق مالية مخفضة كما في 31 ديسمبر 2022 أو 2021، وعليه فإن ربحية السهم المخفضة هي نفس ربحية السهم الأساسية.

36 دعاوى قضائية

في سنة 2022، صدر حكم غير مواتٍ ضد المصرف فيما يتعلق بدعوى قضائية رفعها أحد العملاء. ومع ذلك، بعد أخذ المشورة القانونية المناسبة، قرر المصرف الاستئناف ضد القرار. لم يتم دفع أي مبلغ للمدعي في انتظار نتيجة الاستئناف. في حالة تأييد الاستئناف، سيلزم دفع 13,6 مليون درهم وقد تم الاعتراف به كمخصص. لم تحدد المحكمة موعد للجلسة. يشارك المصرف في العديد من الدعاوى والمطالبات القضائية الأخرى الناشئة في سياق الأعمال الاعتيادية. في حين أنه لا يمكن التنبؤ بنتيجة هذه الأمور على وجه اليقين، فإن الإدارة لا تعتقد أن هذه الأمور سيكون لها تأثير سلبي جوهري على البيانات المالية للمصرف، حتى إذا تم التعامل معها بشكل غير مواتٍ.

37 مساهمات اجتماعية

لم يقدم المصرف مساهمات اجتماعية خلال السنة (2021: لا شيء).

38 أنشطة برسم الأمانة

يحتفظ المصرف بموجودات بصفة الأمانة للعملاء دون حق الرجوع. في 31 ديسمبر 2022، بلغت القيمة السوقية لهذه الموجودات 330,2 مليون درهم (2021: 337,9 مليون درهم) واستبعدت من البيانات المالية للمصرف.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

39 الأرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لتتماشى مع عرض السنة الحالية. خلال الفترة، قام المصرف بممارسات لتحديد ما إذا كان عرض البيانات المالية يتم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية". نتج عن هذه الممارسات إعادة تصنيف الموجودات غير ملموسة من الممتلكات والمعدات في البيانات المالية كما هو موضح أدناه. تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض الفترة الحالية، وقام المصرف بإعادة التصنيف لتحسين جودة المعلومات المقدمة.

تم عرض الموجودات غير الملموسة (كما في 31 ديسمبر 2022 : 51,1 مليون درهم) سابقاً ضمن الممتلكات والمعدات. كما في 31 ديسمبر 2022، تم عرض الموجودات غير الملموسة كبنء منفصل في بيان المركز المالي. كما في 1 يناير 2021، بلغت الموجودات غير الملموسة 59,1 مليون درهم.

40 الأحداث اللاحقة

لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة أو تستلزم الإفصاح عنها في البيانات المالية كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

